

صفحات من تاريخ مصر

١٣

تاريخ مصر

من محمد عاى إلى العصر الحديث

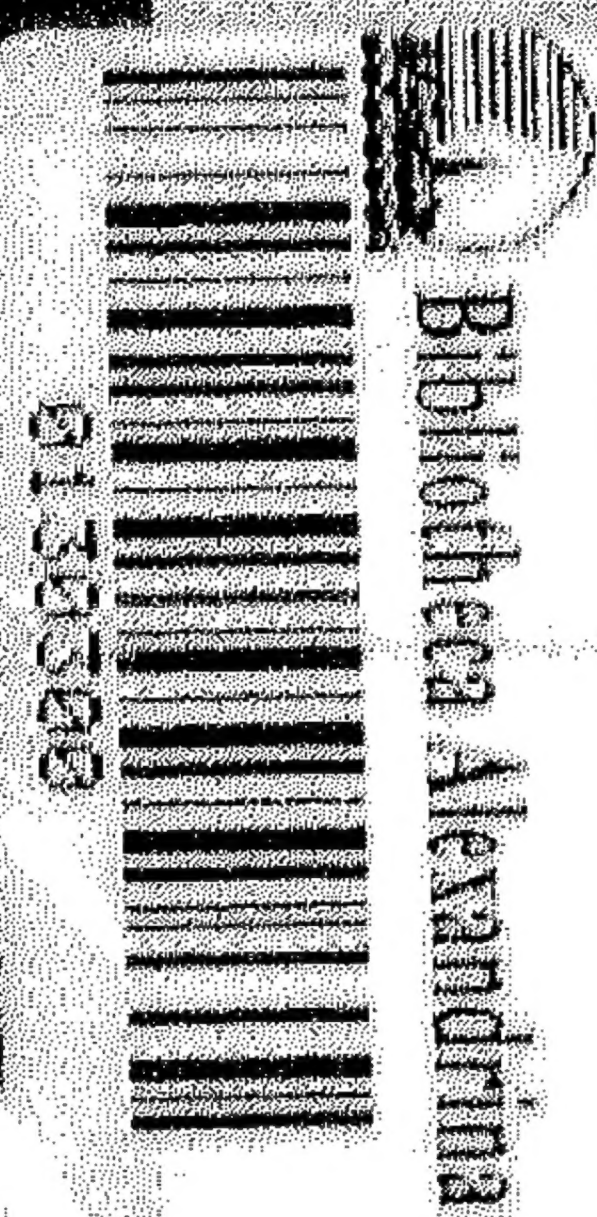
تأليف

محمد صبري

المؤرخ لكتوات الدولة فى الأواب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ العصري بالجامعة المصرية



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة





mohamed khatab



mohamed khatab



mohamed khatab



mohamed khatab

تاريخ مصر

من محمد علي إلى القصر الحديث

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مندوبولي

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر

مكتبة مندوبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صَفَحَاتٌ مِنْ تَارِيخِ مِصْرَ

⑬

تَارِيخُ مِصْرَ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ إِلَى الْقَضْرِ الْحَدِيثِ

تَأَلَّفَتْ

مُحَمَّدُ صَبْرِي

الحائز لدرجة الدكتوراه في الآداب مع الشرف من جامعة باريس

أستاذ التاريخ العصري بالجامعة المصرية

مَكْتَبَةُ مَدْبُولِي

القاهرة



جلالة الملك فؤاد الاول

الى المصلح الكبير
على ماهر باشا وزير المعارف العمومية سابقا أهدي كتابي
محمد صبري

نصائيف المؤلف الاقبرة

— La Genèse de l'Esprit National Egyptien —

par M. Sabry

كتاب بالفرنسية يقع فى ٢٨٨ صفحة من القطع الكبير ،
ثمنه ٥٠ قرشا .

٢ — تاريخ مصر الحديث ، من محمد على الى اليوم :
الثن ٢٥ قرشا .

٣ — أدب وتاريخ

سفر يحتوى على أربعة كتب : (١) محمود سامى
باشا البارودى ، بحث تحليلى فى حياته وشعره مصدر
بمقدمة بقلم أحمد شوقى بك (٢) اسماعيل صبرى باشا
حياته وشعره (٣) تاريخ الحركة الاستقلالية فى ايطاليا ،
مصدر بمقدمة بقلم خليل بك مطران (٤) التفصيل :
ابحات متنوعة فى النقد والأدب ، الثمن ١٥ قرشا .

٤ — الثورة الفرنسية و نابليون :

كتاب يستند الى أساليب البحث العلمى الحديث
فى تاريخ ذلك العصر الكبير الذى قامت على مبادئه مدنية
أوروبا الحديثة (مزين بالصور الكثيرة) الثمن ١٥ قرشا

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة ٧

الباب الأول تمهيد .

حكم الرومان . حكم العرب . الممالك . الفتح العثماني . الحملة الفرنسية ١٣

الباب الثاني : محمد علي :

(١) نشأة محمد علي ونهوضه ٣١

(٢) الاصلاحات الداخلية ٣٨

(٣) سياسة محمد علي الخارجية ٥٨

الباب الثالث : خلفاء محمد علي .

عباس الأول . محمد سعيد باشا ٨٠

الباب : الرابع اسماعيل .

(١) الخطة المالية والسياسة وأسباب التدخل الاوروبي ٩٥

(٢) الاعمال العامة ١١٨

(٣) النهضة العمرانية والسياسية ١٣٧

الباب الخامس : توفيق .

(١) مقدّات الثورة

(٢) الثورة العرابية

الباب السادس :

مصر في عهد الاحتلال

الكتاب الثاني

الولايات المتحدة

الكتاب الثالث

الاستعمار الأوروبي :

(١) أوروبا في أفريقيا

(٢) أوروبا في آسيا

(٣) إنجلترا في الأوقيانوسية وشمال أمريكا

مقدمة



اعتاد الكثيرون أن لا ينظروا الى « التاريخ » نظرة اعتبار وأن لا يقدرُوا مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها متوهمين ، والناس أعداء ما جهلوا ، أن عمله ينحصر في نقل الحوادث وسردها ، ولعل لهم عذرا لأن معظم الكتب ، ان لم تكن كلها ، التي ظهرت بالعربية في تاريخ مصر الحديث خلو من روح البحث العلمى .

.واذا كان التاريخ علما بالغاية التي يرمى اليها ، وهى الاهتداء الى الحقيقة ، وبوسائل البحث التي يريد الوصول بها الى هذه الغاية ، فهو ولا ريب فن يحتاج الى مرانة طويلة وذوق سليم يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر في تمثيل الوقائع تمثيلا رائعا يبهرك بحقيقته وجماله .

وتظهر شخصية المؤرخ في حسن استخلاصه الوقائع من منابها ، والجمع في كتابته بين الایجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن .

ولما كانت حقائق التاريخ المصرى لاتزال مشوشة فى الاذهان
أو مجهولة ، خصوصا وان الكتب الاجنبية لا تنظر الى الحوادث
المصرية الا من ناحية واحدة ، رأينا أن فى عنقنا أمانة يجب أن
نؤدّيها .

وقد أوجزنا هذا الكتاب حتى يكون سهل المتناول بين طلاب
العلم وعامة الناس وخاصتهم على السواء ، وهانحن أولاء نذكر
أهم المصادر ليتبين القارئ أننا لم نأل جهدا فى تحقيق الغرض الذى
رسمناه لانفسنا ، ونرجو أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق

مصادر تاريخ مصر الحديث

١

المصادر العربية

لا نريد أن نذكر إلا أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها :

مذكرات محمد عبده — هذه المذكرات القيمة لم تنشر الى اليوم، وهي من أدق ما كتب عن الثورة العرابية وأسبابها ، ولكنها غير كاملة لأن النسخة الخطية التي اطلعنا عليها تقع في ١٤٤ صفحة ، ويقف ذكر الحوادث عند وزارة شريف الأولى في عهد الثورة

وقد كتبت هذه المذكرات بناء على طلب الخديوى عباس ، وصدرت بعريضة شكر جاء فيها : « مولاي ، هذا مقام الذاكر لنعمتك ، العارف بقدر منتك ، أمرتني أن أكتب ما شهدت وما سمعت ، وما علمت وما اعتقدت في الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها ، مع بيان أسبابها واسناد الاعمال الى أربابها... علم بموامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ويبرئ منها من رجيها وقد كان الساعى في تسكينها حاثي التراب في وجهها وقوف على أسرار هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد عن الاغترار بظواهر لا يستلها سر ائرو صور انما تنكشف عن غير وعبر » ومن أهم أقسام هذه المذكرات القسم الذى شرح فيه محمد عبده أسباب الثورة البعيدة في عصر اسماعيل .

حقائق الأخبار عن دول البحار — وضعه الميرالاي اسماعيل سرهنك

ناظر المدارس الحربية (المرحوم اسماعيل باشا سرهنك) سنة ١٣١٤ هـ مطبعة بولاق أنظر تاريخ مصر في الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى يقال أن المرحوم اسماعيل بك رافت اشترك في تأليفه

عجائب الآثار في التراجم والأخبار - تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
مصر للمصريين - تأليف خليل النفاش : ويقع في تسعة أجزاء ولعل
أهمها الجزء الأول ، وهونادر الوجود . وفيه يحاول الكاتب اثبات أن المصريين
في سنة ١٨٨١ كانوا يريدون الطفرة

لمحة في تاريخ مصر - تأليف كلوت بك وتعريب الاستاذ محمد مسعود
تاريخ محمد علي - تأليف الاستاذ محمد رفعت

الوطن (١٨٧٨-١٨٧٩) - مجموعة من السنة الأولى من جريدة
الوطن التي ظهرت في أواخر حكم اسماعيل ، ولا توجد في دار الكتب ولا في
المكتبات العامة ولا في إدارات الصحف المجموعة الأولى من أية صحيفة سياسية
كانت تصدر في ذلك العصر .

٢

المصادر الفرنسية والانجليزية

توجد مصادر رسمية ، ومصادر شبه رسمية ، ومصادر غير رسمية :
أما المصادر الرسمية فقد نشرت مراسلات رسمية كثيرة في عدة أجزاء من
الكتاب الأزرق الانجليزي والكتاب الأصفر المرئى خاصة بالمسألة المصرية .
ويمكن الوقوف منها على حقائق كثيرة صريحة أو بين ثنايا السطور

المصادر شبه الرسمية - نريد بالمصادر شبه الرسمية الصحف التي تنطق بلسان
حكومة معينة كالتيمس وغيرها والكتب والمذكرات المطبوعة التي اشترك واضعوها في
الحوادث اشتركا فعليا أو أمكنهم الوقوف على دوائها بفضل الوظيفة التي كانوا يشغلونها .

مصادر شبه رسمية

Rivers Wilson. — Chapters of my Official Life. London, Arnold 1916.

Lord Cromer. — Modern Egypt.

Lord Cromer. — Abbas II.

Milner (A.)—England in Egypt, 1892.

Blunt (W. S.). — Secret History of the English Occupation of Egypt.

Baron des Michels. — Souvenirs de Carrière (1855-1886). Paris, Plon, 1901.

Freycinet (de). — La Question d’Egypte, 1905

Freycinet (de). — Souvenirs (1878-1895).

Chaillé-Long. — L’Egypte et les Provinces perdues. 1899.

مصادر غير رسمية

Emile Bourgeois. — Manuel de Politique Etrangère, en 3 vol. (voir Egypte).

Merruau (P.)—L’Egypte Contemporaine de Méhémet Aly à Saïd Pacha (1840-1857).

Histoire Financière de l’Egypte depuis Saïd Pacha jusqu’à 1876, par J. C. (J. Claudy).

Mac Coan (J.) — Egypt under Ismail, 1889.

Seymour Keay. — Spoiling the Egyptians. London, 1880.

Rothstein (Th.) — Egypt's Ruin. A financial and administrative record. London, 1910.

Broadley. — How we defended Arabi and his friends, 1884.

Malortie (K. Von) — Egypt · native rulers and foreign interference, 1883.

Khedives and Pashas, by one who knows them well. London, 1884. (Moberly Bell).

Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte, Paris, 1881 .

Samuel Baker.—The Egyptian Question. London, 1884.

Farman (E.).— Egypt and its betrayal, 1908.

Ninet (John).— Arabi Pacha, 1884 (en français).

Dicey (E.). — The story of the Khedivate, 1902.

Sabry (M.). — La Genèse de l'Esprit National Egyptien (1863-1882) Paris, 1924.

Collection du "Times".

Collection du "Progrès Egyptien" du 11 juillet 1868 au 14 Mai 1870, à la Bibliothèque du Caire.

الباب الأول

تمهيد

حكم الرومان . حكم العرب . المماليك . الفتح العثماني

الحملة الفرنسية

ان مصر الحديثة رغما من اختلافها عن مصر القديمة في العوائد واللغة والدين الموروثة عن العرب تربطها بالاولى رابطة القومية ، ولئن فقدت استقلالها في بعض عصورها فقد حافظت على مقومات شخصيتها التي تكوّنت في عصر الاسرة الاولى الطيبة سنة ٥٨٦٧ قبل الميلاد وكانت تودى بها المحن حوالى سنة ٥٤٢ حين أخنى عليها الفرس ، ولكنها قاومت حتى دهمها اليونان والرومان (٣٣٢ ق.م) فعملوا على قتل روح المقاومة ومظاهر استقلالها .

١

حكم الرومان — كانت مصر في عهد الرومان في عداد ولايات الامبراطور الشخصية التي تخضع لسلطته وكانت مزرعة

له وخزانة غلال لروما فأنحصرت الثروة في أيدي طائفة قليلة من المصريين ، ووقع الاكثرون في بؤس «وقد نشأ عن هذا البؤس أن المصريين أصبحوا لا يعنون بشؤون حكومتهم أو بالتغيرات التي تحدث فيها ، وقد تبلدت همتهم ولم تعد تحفزها أقل رغبة في الاشتراك في حكومة الدولة أو الكنيسة (١)»

وما زال القساوسة حفظة التقاليد المصرية القديمة حتى أمر تيودوز بمحو الدين القديم واغلاق المعابد (٣٨١م — ٢٤١ قبل الهجرة) ففضى على البقية الباقية من مصر الفراعنة .

واعتنق بعض المصريين المسيحية فسمو قبطا ، وظلت المسيحية دين الدولة المصرية ٢٥٩ سنة (٣٨١ — ٦٤٠م) . أما اللغة القديمة فقد تلاشت في الواقع اذ تغير شكلها تقليدا لليونانية على أثر ترك الحروف الهيرغليفية التي لم تكن سهلة الاداء وكانت صورها تذكر المسيحيين بعصور الوثنية .

ولقد كان عصر المسيحية في الشرق مملوفا بالحروب المدنية ، وضروب الاضطهاد الديني ، والتنازع المذهبي ، والفسوق ، والاستهتار ، والاخلاق الساقطة المأخوذة عن بيزنطة .

(١) جرافتون ملن : «الحكم الروماني» ١٨٩٨

٢

حكم العرب — في ذلك العصر ظهر محمد في العالم يحمل ديناً جديداً فما كان من مصر وقد سئمت نيريزنطة وما صحبه من عراك مستمر بين شيعة الاقباط وشيعة اليونان الآن دعت العرب اليها وكانوا استولوا على قسم من بلاد الشام ، فافتتحها عمرو بن العاص سنة ٦٤٠ م .

وقد اشتهر العرب في البداية بحسن الادارة ، وازالة كثير من الضرائب الجائرة ، وتوفير أسباب الامن والرفاهية للاهالى ، فاعتنق أكثر المصريين الاسلام حتى جاء الوليد في آخر العصر الاول من الهجرة فأصدر قانوناً يحرم به اللغة اليونانية في جميع أنحاء الدولة ، وصارت لغة المصريين من ذلك الوقت لغة العرب .

والى ذلك العصر ترجع مصر الحديثة العربية بدينها ، ولسانها ، وأدبها . على أن الشعب ظل مصرياً في صميمه لأن العرب الذين نزلوا مصر لم يرب عددهم على مائة الالف . وهذه الدفعة الخارجية كانت ولا ريب أكبر خطر يهدد كيانه مذ تطرق اليه الاضمحلال ولكن الكتلة القومية بقيت محتفظة بوحدتها .

على أنه لا يفوتنا أن العرب جعلوا أكبر همهم فيما بعد الاحتفاظ بولايتهم الجديدة، فكان حكام الاسلام يرسلون اليها قوادا وعسكرا لحراستها ، وكانوا يكثر من تغيير الوالى خوفا من أن يدعو طول البقاء والتمتع بالسلطة الى اغتصابها واشهار استقلاله .

ومن جهة أخرى كانت كثرة الخلافات الدينية، وتعاقب الاسر المختلفة في حكومة الاسلام من شأنها انتشار الحروب الداخلية في مصر ، وفساد الادارة وسط الفوضى والتقلبات المستمرة . وقد انتقلت حكومتها الى بنى أمية (٦٣٥م)، فالعباسيين (٧٥٠م)، فالطولونيين (٨٦٩م) ، فالفاطميين (٩٦٨م) . وجوهر قائد المعز الخليفة الفاطمى هو الذى أسس مدينة القاهرة (٩٧٠م) .

ثم انتقلت حكومة مصر بعد ذلك الى الايوبيين الاكراد الذين استأثروا بالامر (١١٧١م) وهم الذين أتوا بالممالك الى مصر .

٣

حكم الممالك — ويرجع أصل الممالك الى غارات جنكيز خان ، وهم شبان من الشركس وغيرهم أسرهم التتر في غزواتهم، واتخذوهم عيدا لهم وكانوا يبيعونهم في أسواق النخاسة بأسيا ، فاشترى الأيوبيون منهم ١٢٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ م



محمد علی پاشا

واتخذوا منهم حرسا لهم. ومالبت قوة المماليك أن اتسعت وازداد نفوذهم فقتلوا الملك المعظم توران شاه (١٢٤٩ — ١٢٥٠) ابن الملك الصالح أيوب ، وهو آخر سلاطين هذه الدولة .

ثم انقضت فترة (١٢٥٠ — ١٢٦٠) تنازع فيها الايوبيون والمماليك على الملك حتى جاء الظاهر بيبرس البندقدارى (حامل البندقية) أحد العبيد المماليك الذين اشتراهم الملك الصالح وقتلوا غيلة ابنه توران، فأعلن نفسه ملكا على مصر، وهو أول سلاطين المماليك البحرية (١٢٦٠ — ١٢٧٧) .

وكان الظاهر من أكبر ملوك هذه الاسرة وأعظمهم جاها وقوة ، وهو الذى جعل مصر مركز العالم الاسلامى باحيائه الخلافة العباسية بعد اندثارها على أثر دخول هولاكو بغداد .

علم بيبرس أن عبد القاسم أحمد يدعى أنه ابن الظاهر الخليفة العباسي فاعترف له بحقه في الخلافة وأنزله مصر فاستقرت الخلافة فيها ، ثم ما لبث الخليفة الجديد « المنتصر بالله » أن منح بيبرس لقب «سلطان» وأرسل اليه كالمتابع رسالة يبين له فيها واجباته. والواقع أن مصر في عهد المماليك كانت خاضعة اسما للخلفاء العباسيين الذين كانوا آلات بأيديهم يعتزون بنفوذهم الدينى عند

العامة، ويمكن القول أن الخلافة قد أضاعت هيبتها مذسن العباسيون لانفسهم ، وتبعهم الفاطميون في ذلك ، سنة استدعاء قبائل التركان الهمجية وغيرها للاستعانة بها في المحافظة على ملك كانت هي أول الطامعين فيه .

وكان الممالك قسمين «الممالك البحرية» وهم الذين حكموا مصر في العهد الاول (١٢٦٠ — ١٣٨٢) ، ومعظمهم من الترك والمغول الذين كان أسكنهم الملك الصالح أيوب جزيرة الروضة بالنيل ، و «الممالك البرجية» وهم الذين جاءوا بعد ذلك وسكنوا الابراج بالقلعة أوفي نواحي المدينة، وكان معظمهم من الجراكسة (١٣٨٢ — ١٥١٧) .

كانت الحكومة على جانب من القوة والسلطان تهيمن على بلاد التوبة والشام، وكانت على جانب من الثروة، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ ، بسبب الضرائب والمكوس التي كان يفرضها الممالك على التجارة المارة بالبحر الاحمر والسويس في طريقها بين الشرق وجنوة والبندقية في البحر الابيض .

على أن حكم الممالك في مجموعه كان حكم فوضى ودسائس ، وفتن داخلية ، منقسمين شيعا وأحزابا ينتسبون الى قوادهم

وسلاطينهم ، منهم الاشرفيون والظاهريةون والمؤيدون ، وكانوا في نزاع ومعارك مستمرة بصدد كل تولية جديدة وفي كل آونة . يشبه حكمهم من كل الوجوه حكم القواد في آخر الدولة الرومانية حين استبد الجند بالامر وخرجوا على كل نظام يعزلون ويولون طمعا في غنيمة أو مال .

وكانت ادارتهم لاتعنى بزرع ولا ضرع ، ففشا الجهل ، وذهب الامن ، ووقفت حركة العمران : حدث في عهد بارسباى (الملك الاشرف) سنة ١٤٢٢ تعداد يستدل منه على أن عدد المدائن والقرى في القطر المصرى نقص الى ٢١٧٠ وكان في القرن الرابع يبلغ ١٠٠٠٠٠ ، وهذا أبلغ دليل على سوء الادارة في عهد الماليك .

استمرت هذه الحالة في عهد الحكم العثماني (١٥١٧—١٧٩٨) الذى اشترك فيه الماليك اشتراكا فعليا ، فامتدت القرون الوسطى في مصر لغاية آخر القرن الثامن عشر .

٤

الفتح العثماني — صارت مصر ولاية عثمانية في عصر سليم الفاتح (١٥١٧م) وكان غرض الاتراك الاحتفاظ بسلطانهم ، فجروا على نهج العرب في تغيير الولاية، والتفرقة بين الحكام وحال

ذلك دون قيام حكومة قوية ثابتة تعنى بصالح البلاد والرعية ، وكانت كل أعمال الوالي لا تتعدى ارهاق المصريين بالضرائب ، وجمع المال بكل وسيلة .

وكان للاتراك وال (باشا) على مصر ترسله الاستانة ، وكانت له في الظاهر الكلمة العليا ، وكان بجانبه قائد تركي وجيش محتل ، وكانت الولاية مقسمة الى أربعة وعشرين اقلياً يحكم كل اقليم منها سنجق من البكوات المماليك .

على أن هذا الجيش القوى مالبث أن فسدت دخليته ، واضمحلت سلطة الاتراك في مصر ، وعادت الكلمة للمماليك ، ولكن أخلاقهم انحطت الى أسفل درك ، فكانت حياة الفرد منهم كما يقول «فولني» المستشرق الفرنسي «سلسلة من جرائم القتل والغدر والمؤامرات والدسائس قد انقطعت بين بعضهم وبعض كما انقطعت بينهم وبين سائر الناس أسباب المحبة والعطف ، وصلات القرابة والرحم ، فراحوا يتورطون في حماة الرذيلة ، ويدمنون معاقرة الحمر ، ويسترسلون في جماع الفسق ، وكان النظام قد انتهى من صفوفهم ، والطاعة قد ذهبت من قلوبهم ، ولم يبق في أنفسهم شيء من تلك الروح الحربية التي كانت أغلب الخصال عليهم وكانت بيوت البكوات من المماليك قد أصبحت مواخير من القذارة والدعارة ، بعد أن كانت في الماضي مثالا للنزاهة والتقشف ، وعنوانا للبساطة والتزهد .

وكانوا جميعا الا القليل يلقون حتفهم على أسنة الحراب أو غدر في الطريق حتى أن أحدهم كان أكبر أمانيه أن يموت على فراشه. وقد حل الجذب في البلاد فحالت أخصب البقاع فلوات جرداء، وشلت حركة التجارة، والزراعة، والصناعة، وهي حال يؤول اليها كل بلد زراعى بوجه خاص لا توجد فيه حكومة تسهر على مصالحه، وتحسن تدبير المياه بإنشاء الترع والجسور والقناطر وتعهدتها. وقد صدق نابليون في قوله «ان الادارة الحسنة في مصر تكفل للنيل الغلبة على الصحراء، والادارة المعتلة تكفل للصحراء الغلبة على النيل».

وكان الشعب في أتعس حال من الجهل والشقاء، ففسى ذكر ماضيه المجيد وما خلف من آثار، وانقطع ما بينه وبين العالم الخارجى، وانصرف الى العرافة، والتنجيم، والسحر، والخرافات والبطالة وكان كما يقول شارلس مرى «يرزح تحت كلال الظلم والاستعباد، لا يأمن أحد على أملاكه، الا السناجق وحمة الشرع، وليس لاحد حق في الوراثة، بل الحكومة هي المالكة لكل شىء، وكانوا لا يسمحون للفلاح الا بمسكة الرمح وبلغا العيش... وكان حديث القوم في أسواقهم الخربة، وحنانهم المتهمة لا يدور الا حول ماحل بالبلاد من الفتن الداخلية، وما يشن تحت أعبائه الاهلون من التعس والشقاء : اذ كانت

الأفراد تطرح أرضاً فتجلد أو تقتل بدون أية محاكمة ، لايفلت من ذلك شيخ أو امرأة ، وكان الضباط يطوفون الشوارع ليلاً ونهاراً ويرفقتهم زمرة من الأشقياء يحملون حقائب جلد يضعون فيها مايجزه أولئك الضباط السفاحون من الرءوس أثناء طوافهم ، وكانوا لا يرون من الضروري توقيع عقوبة الإعدام قيام الدليل أو شبه الدليل على اجرام المتهم وإنما يكتفون في اثبات اجرامه بما قد يكون في حيازته من الثراء أو الغنى . . . لذلك لم ير الاغنياء وسيلة للاحتفاظ بما لديهم من المال الا التظاهر بالفاقة والمترية .

والواقع أن تركيا ماكان يعنيها أن تسود الوحدة والنظام في مصر أو في أية ولاية من ولاياتها ، وكان ضعفها يحرك الاطماع في الداخل والخارج ، ولا ريب أن كثرة التغيرات التي حدثت في الحكومة كانت من العوامل التي دفعت الجيش في القرن السابع عشر الى العبث بالنظام وقتل الولاة : في سنة ١٦٠٤ قتل ابراهيم باشا الوالى وعلقت رأسه على باب زويلة ، وصار الجيش يطالب السكان بالمال غصبا ففقد الولاة هيبتهم في أعين المصريين .

وفي القرن الثامن عشر كان البكوات ، وخصوصا زعيمهم شيخ البلد، أقوى نفوذا من الولاة يثورون عليهم ويحصرون في أيديهم حكومة البلاد الفعلية .

وكان شيخ البلد علي بك الكبير يعمل على فصل مصر من الدولة وتأسيس مملكة مستقلة فعين ثمانية عشر من أصدقائه بكوات، منهم ابراهيم ، ومراد ، ومحمد أبو الذهب ، وأعلن استقلاله في سنة ١٧٧١ وطرده الوالي العثماني من مصر .

اجتهد بعد ذلك في القضاء على الفوضى واصلاح القضاء والمالية، وأرسل زوج ابنته «أبو الذهب» لقمع الهوارة بين أصوان واسيوط، وأرسل ٢٠٠٠٠ مقاتل لفتح اليمن ، وقوة أخرى من ٨٠٠٠ جندي بقيادة أحد ضباطه اسماعيل بك لاحتلال شاطئ البحر الأحمر الشرقي ، وقوة أخرى بقيادة حسن بك لاحتلال جدة فلم تمض ستة أشهر حتى وقع معظم شبه جزيرة العرب في قبضة علي بك ، وأعلنه شريف مكة سلطان مصر وخاقان البحرين ، وضربت العملة باسمه .

وفي السنة عينها أرسل «أبو الذهب» ومعه ٣٠٠٠٠ مقاتل لفتح الشام ، وبعث بمندوبين للمفاوضة مع البندقية وروسيا في عقد محالفات مع مصر .

ولكن «أبو الذهب» حين وصل في فتحه الى دمشق تفاوض سرا مع الباب العالي ، وتعاهد معه على الغدر بعلي بك وبسط النفوذ العثماني على مصر من جديد ، فما لبث أن عاد بجيشه الى مصر (١٧٧٢) واحتل الصعيد ثم سار الى القاهرة فهرب علي بك

الى عكاء ونزل ضيفا على واليها ، ولكن المنية عاجلته وصارت مصر بعده ايالة عثمانية يحكمها أبو الذهب بصفته «شيخ البلد» . وقد وجد بوناپرت عند دخوله مصر (١٧٩٨) حكومة ثنائية مؤلفة من ابراهيم بك ومراد بك (١) وأخذ شأن الممالك يتضاءل حتى قضى محمد على على البقية الباقية .

٥

الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ — جاءت الحملة الفرنسية الى مصر، وكان الغرض الاول منها كما قال بوناپرت «رضخ شوكة الانجليز في الشرق ، اذ لا طريق غير وادي النيل للجيش الذي يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة ، وتغيير مجرى الاحوال في الهند ، وكان لابد في اصابة هذا الغرض من حلول مصر محل ميان دومنج وجزر الاتلس» ، التوفيق بين حرية العناصر السوداء ومصالح صناعتنا ، وكان بدهيا أن يفضى الاستيلاء على مصر الى ضياع جميع المستعمرات الانجليزية في أمريكا والهند ، وأنه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في مرافئ إيطاليا ، وجزيرة كرفو ، وجزيرة ملطة ، والاسكندرية ، صار البحر الابيض المتوسط لاحتالة بحيرة فرنسية» .

(١) بعض هذه المعلومات منقول من دائرة المعارف البريطانية

ومهما كان الامر فان بونابرت هو أول من لفت انجلترا الى أهمية مركز مصر الجغرافي في مفترق الطرق العالمية، وبالتالي الى أهميتها السياسية ، والتجارية ، والحربية .

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذي قامت عليه السياسة الانجليزية الفرنسية في مصر في القرن الماضي .

جاء بونابرت الى مصر في أول يولييه سنة ١٧٩٨ واستولى على القاهرة على أثر انتصاره على جيوش المماليك في واقعة الاهرام الشهيرة (٢١ يولييه) ، ولكن انجلترا تعقبت بونابرت ، فلم تمض الا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الدونمة الفرنسية في أبي قير فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية في الشرق والبحر الابيض . قال نابليون في مذكراته : (لقد كان لحذلانا في واقعة أبي قير تأثير كبير في شؤون مصر بل في شؤون العالم كله ، فانه لو قدرت النجاة للدونمة الفرنسية ولم يدركها ما أصابها ما لقيت الحملة على الشام عقبة في طريقها بل لتوافرت الوسائل لنقل مدافع الحصار الى ما وراء الصحراء ، ولا وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكاء ، أما وقد دمرت تلك الدونمة ومحى رسمها فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا ، فخسر جيشنا بذلك سندا قويا ، وحالت الحال

في مصر الى نقيضها، وانقبض الرجاء في التوصل بنتائج الحملة الى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب .

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسي المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كبير في أثناء ذلك من دحر جيش الاتراك في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وخرب الفرنسيون كثيرا من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل ، وما كاد كبير يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله غيلة سليمان الحلبي فاضطرب أمر الفرنسيين بعده ، ولجأوا الى الرحيل (اكتوبر سنة ١٨٠١) .

نتائج الحملة — وقد كان لهذه الحملة الاثر الاول في تكوين

مصر الحديثة اذ قضى الفرنسيون على زهرة الفرسان المماليك ، فمكن ذلك محمد علي فيما بعد من القضاء عليهم ، خصوصا وان السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قرارا بمنع استجلاب المماليك الى مصر حتى لا يتمكن زعمائهم من تجديد قواتهم التي أنهكتها المعارك .

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء الى مصر للتنقيب عن آثارها والوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة ، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا «الفلكيين» وأهل

المعرفة والعلوم الرياضية كالمهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات،
والمصورين ، والكتبة ، والحساب ، والمنشئين» ورأوا المكتبة
الجديدة التي أنشأها الفرنسيون، وما حوته من المصنفات، وترحيبهم
بكل من يريد المراجعة من المصريين «وخصوصا اذا رأوا فيهم
قابلية أو معرفة أو تطلعا للنظر في المعارف» ورأوا التجارب
العلمية الجديدة وغير ذلك من «أموال وأحوال وتراكيب غريبة
ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا (١) » ورأوا المطبعة التي
أتى بها بونابرت ، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما ، ورأوا
المصانع والمنشآت الحديثة عراهم شيء من الدهشة وحب
الاستطلاع .

وأنشأ بونابرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء ،
والتجار ، وممثلي الطوائف ، ومشايخ الحرف ، للنظر في
الشؤون العامة ، وبذلك كان بونابرت أول من أدخل المبدأ
النيابي في مصر . ولا يفوتنا أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدتهم
من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد أثر كبير في اختيار محمد علي
لولاية مصر وارغام الدولة على تعيينه (سنة ١٨٠٥) .

وقد عمل الفرنسيون على تحسين العاصمة فأنشأوا طرقا واسعة
منتظمة في المدينة وغرسوا الاشجار على حافتيها ، وأرغموا
السكان على الاضاءة ليلا ، وردموا بركة الازبكية ، وحرّموا

(١) عن الجبرتي .

الدفن في جباتها فأصدروا منشورا يقضى بدفن الموتى في أماكن بعيدة عن المدينة اتباعا لأصول الصحة، وأصلحوا مقياس الروضة. هذا بعض أعمالهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن الشعب لم يمل اليهم لانهم أرهقوه بضرائبهم ولم يصانعوه ، وكانوا قد دخلوا هذا القطر لينقذوه من مظالم المماليك وينشروا فيه لواء العدل. قال بونابرت في منشوره الاول الى أهل مصر من «طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية» : «اننى ماقدمت اليكم الا لاخلص حقكم من يد الظالمين» ومن الآن فصاعدا «لايبأس أحد من أهالى مصر من الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء سيدبرون الامور وبذلك يصلح حال الامة كلها وسابقا كان في الاراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك الا الظلم والطمع من المماليك» .

ولما اجتمع الديوان العام (مجلس التمثيل) الاول على أثر دخول الفرنسيين القاهرة قال من يمثلهم في هذا الديوان مخاطبا المصريين ما ملخصه : «ان قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الاول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الامم في تملكه فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون، والعرب ، والترك الآن الا أن دولة الترك شددت في خرابه

لأنها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس الا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ثم ان طائفة الفرنسيين بعد ماتمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، واراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة .

كل ذلك كان من شأنه ايقاظ الشعور القومي عند المصريين خصوصا وأن زمن احتلال الفرنسيين (١٧٩٨—١٨٠١) كان زمن معارف من جهة وكان زمن حرب وثورة من جهة أخرى ، فحدثت من جراء ذلك هزة عنيفة في البلاد تمخضت عنها الفكرة الاستقلالية التي ظهرت ملامحها في عصر محمد علي ، وتجلت في عصر اسماعيل (١)

(١) نشرت الجمعية الجغرافية حديثاً وثائق جديدة كانت في أوراق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان « مصر المستقلة » مشروع سنة ١٨٠١ ، ويقول مسيو جورج دوان في المقدمة أن هذه الوثائق تدل على أن « فكرة الاستقلال المصري التي نشأت في كنف حملة بونابرت قد أشرق نورها في نفوس المصريين في مستهل القرن التاسع عشر فان أحدهم وهو المعلم يعقوب القبطي قد تصدى للترجمة عما في ضميرهم ولم يصبه ميتة عاجلة (أغسطس ١٨٠١) حالت بينه وبين الدفاع عن قضيته أمام حكومات أوروبا . — وتفصيل ذلك أن يعقوب في بداية الاحتلال التحق بخدمة الفرنسيين الذين « دخلوا مصر أصدقاء يحملون راية جديدة ، « راية الحرية » . ولما وقعت القاهرة في أيدي الاتراك (٢٧ يونيو ١٨٠١) غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسي الراحل الى فرنسا وقد نزل بصحبة القاء دبليار في سفينة انجليزية ولكنه مرض في الطريق فعاجلته المنية (١٠ أغسطس) بعد أن كاشف ربان السفينة الانجليزية بمشاريعه التي تنطوي عليها الوثائق الجديدة .

والحملة الفرنسية هي التي فتحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا وإنجلترا ، وفتحت المسألة الشرقية بالنسبة للدول الكبرى التي كانت لها مصالح ومطامع في إمبراطورية بني عثمان .

بارح يعقوب مصر على رأس وفد مصري مؤلف من أعيان القبط وكانت فكرته الأساسية مخاطبة إنجلترا أولا في الأمر لأن هذه الدولة لها مصلحة أكثر من أي دولة أخرى في نجاح مشروع استقلال مصر : ذلك أن إنجلترا تملك ناصية البحار ، وفي وسعها أن تمنع فرنسا من أخذ مصر ، ولكنها إذا حاولت هي نفسها أن تغزو مصر فستعترضها في سبيلها أول دولة عسكرية في القارة الأوروبية (فرنسا) ، ولا ريب أن استقلال مصر هو الوسيلة الوحيدة التي تقف تيار الدولتين المتنافستين وتكفل لإنجلترا في الوقت نفسه ، بفضل تجارتها البحرية ، الاستفادة من حاصلات أقاليم أفريقية الواسعة التي تعد مصر منفذها الطبيعي .

وقد اجتمع الوفد في تجنب كل ما من شأنه إثارة الشك عند إنجلترا حتى يتم نجاح المشروع فعول على إخفاء الغرض من سياحته عن فرنسا وإبقاء فكرة المفاوضات في طي الكتمان ، ولكن وفاة رئيسه العاجلة في الطريق قضت فجأة على مشروع « مفاوضة دول أوروبا في استقلال مصر » ذلك المشروع الذي كان يرى أصحابه أن مصيره حتما إلى الفشل ما لم تؤيده إنجلترا وتعضده .

الباب الثاني

محمد علي

الفصل الأول

نشأته ونهوضه

نشأ محمد علي في كنف الحملة الفرنسية وقد فطن الى أغراضها
فعول على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة في آسيا وأفريقية
تكون مصر قاعدتها.

ولد محمد علي سنة ١٧٦٩ بمدينة قولة وقد تركه أبوه ابراهيم
أغاً وهو في الرابعة من عمره ، ولما بلغ أشده التحق بالجهادية
زمناً ثم اشتغل بالتجارة ، وقد قرر الباب العالي وقتئذ ارسال
حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة انجلترا فانتظم محمد
علي في القوة التي اشتركت في واقعة «أبي قير» البرية ولما خرج
الفرنسيون من مصر نصب محمد علي قائداً على أربعة آلاف جندي
ألباني فأرسله خسرو باشا الوالي العثماني الجديد الى الصعيد

لمحاربة المماليك . ولكن محمد علي وصل متأخرا ففكر خسرو في الغدر به فتحالف محمد علي مع عثمان البرديسي زعيم المماليك وتمكن من عزل الوالي (سنة ١٨٠٣) .

وفي أثناء ذلك كان محمد الالفي زعيم المماليك الثاني قد سافر الى انجلترا فأكرم الانجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة . وقد كان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية في مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم في مصر . وقد عاد محمد الالفي وتحصن بالصعيد فعمل محمد علي ، على الايقاع بينه وبين البرديسي .

ولكن الالبانيين ازدادت جرأتهم . وكان محمد علي يعضدهم سرا فأخذوا يطالبون البرديسي بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه الا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وأجأوه الى الهرب (١٨٠٤) .

خلا الجو لمحمد علي في القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجري وراء مصلحة خاصة فنصح للعلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا عليهم وفعلا تم ذلك ولكن الوالي الجديد لما رأى جند محمد علي الالبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جنودا من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الاهالى وأوسعوهم نهبا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالي .

وكان الباب العالي في هذه الفترة قد عين محمد علي واليا على



ابراهيم باشا

جدة ولكن محمدا استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة
الوالي بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سثموا هذه
الفوضى فحاصروا خورشيد في القلعة وألحوا على الباب العالي
بتولية محمد علي فصدر فرمان بولايته (٩ يوليه سنة ١٨٠٥) .

ولا ريب أن هذه التولية التي حدثت على يد المصريين كانت
الحجر الاول في أساس الدستور المصري الجديد فقد كان الممالك
دعاة الفوضى وكان ولاية الاتراك جهلة أغبياء يظلمون العباد .

هنا ينتهي القسم الاول من سياسة محمد علي التي كانت ترمى
الى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى
يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة .

وقد ساعد الحظ محمد علي بوفاة البرديسي (نوفبر سنة ١٨٠٦)
والالفي (يناير سنة ١٨٠٧) فأصبح شاهين بك زعيم الممالك
ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم
في أقاصى البلاد .

ولكن انجلترا عز عليها أن يقوى محمد علي فيقضى على سياستها
في مصر فقد كانت الخطة التي جرت عليها في بادىء الامر مساعدة
تركيا في طرد الفرنسيين من مصر (١٨٠١) والتوصل بواسطتها
الى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الاسكندرية والسواحل

المصرية حتى حدث صلح أميان (١٨٠٢) بين فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وهولاندا فاحتفظت فرنسا بمعظم فتوحاتها وردت إنجلترا معظم المناطق التي استولت عليها وفي جملتها السواحل المصرية . ولم يكن في الواقع هذا الصلح الا هدنة مؤقتة بين الدولتين .

وقد أرسلت فرنسا عقب صلح «اميان» ماتي دلسبس ممثلا لها في مصر، فكتب الى حكومته يقول «انه يعتقد أن البمباشي محمد علي هو أقدر الزعماء الحاليين في مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها في البلاد» ويؤكدون الكثيرون من الثقات أن هذا الرأي الذي بلغ الى الكولونيل «سبستيان» سفير فرنسا في الاستانة كان من العوامل التي ساعدت على توطئة الامر لولاية محمد علي في مصر .

كانت ترى إنجلترا اذن أن انتصار محمد علي انتصار للنفوذ الفرنسي فعملت على احباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح «اميان» ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فليجأت الى القوة وأرسلت في سنة ١٨٠٧ حملة الى مصر لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم ، ونزلت جنودهم الاسكندرية ولكن محمد علي تمكن بحزمه ، وحسن تدبيره ، ونصائح مسيو دروفقي فنصل فرنسا في مصر من هزيمة الجيش الانكليزي في رشيد والتمثيل بأسراه في شوارع القاهرة ، وظلت الجنود الانجليزية محتلة الاسكندرية ستة أشهر ، ثم جلت عنها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧

تلك هي الصعوبة الاولى التي كانت تكتنف الوالى وقد تغلب عليها واستمد قوة جديدة أعاقته في التغلب على غيرها من المصاعب . فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر أن يحل المشكلة المالية التي كانت تزعزع هبة الولاة بين الجند والرعية . وأن يجهز على الممالك حتى لاتقوم لهم قائمة .

وقد أعان محمد علي على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نواب الامة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم «مذ رأوه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة، ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الامن فيها ملقيا القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطورا معاقبا لهم بيده العقاب الصارم» .

وكان جم الاحترام والتوقير للشيوخ الى حد عدم المسارعة بمكاشفة اياهم بما يراه من صعوبة الحالة وخرج الموقف . فكان يضعهم بذلك في مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة وكانت مصلحتهم وقتئذ مماثلة لمصلحته وندمجة فيها لانه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب اذا تطوعوا لجباية ما يضطر كرها الى فرضه على الاهلين من الفرض التي لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سببا في تسوئة سمعته وبث كراهته في نفس الجمهور» .

تمكن محمد علي في طور نهوضه الاول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التي كانت تحيط بتوليته بسبب معارضة إنجلترا والباب العالي، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلو له الميدان .

وقد أتيق في أثناء ذلك أن الوهابيين في بلاد العرب كانوا ثأرين على الباب العالي . وقد كان مبدأ ظهورهم في بلاد اليمن في منتصف القرن الثامن عشر ، وهم ينسبون الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب . وكان مذهبهم أشبه بمذهب «الطهرين» يطلبون تطهير الدين من المفسد والبدع، والعودة الى التقشف والزهد، واتباع السنة والكتاب .

وقد استفحل أمر الوهابيين في بداية القرن التاسع عشر فاحتلوا مكة والمدينة (١٨٠٣) وبلاد الشام (١٨٠٨) وصاروا خطرا على الدولة. فليجأت الى محمد علي فأجاب طائعا وأخذ يجمع القوات اللازمة ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهر فرصة سفر ابنه طوسون على رأس حملة الى بلاد العرب وقرر اقامة احتفال لتوديعه دعا اليه الاعيان وفي جملتهم المماليك .

وفي يوم الجمعة أول مارس (سنة ١٨١١) احتشد الناس في القلعة فرحب بهم محمد علي ، ولما حانت الساعة تحرك الموكب ، وكان المماليك في آخره نحو أربعمئة، تحوطهم الفرسان والمشاة،

فلما بلغ مضيقا لا يمكن التحرك فيه أغلقت الابواب وانحصر
المماليك بين نيران بنادق الالبانيين وسيوفهم فبادوا وفتك الوالى
بمن بقى منهم في أطراف البلاد . وبذلك قضى على عنصر الفتن
والدسائس فيها .

وجه محمد علي اهتمامه بعد ذلك الى القضاء على الوهابيين .
وقد تمكن بعد حروب طويلة امتاز فيها ابنه ابراهيم باشا من تمزيق
شملهم ، وأسر قائدهم عبد الله سعود ، وارساله الى الاستانة
حيث قتل (١٨١٨) .

ولا ريب أن هذه الحروب كلفت محمد علي ثمنا غاليا ، ولكن
حسبها أنها أعادت الامن الى ربوع الاسلام ، وثبتت مركز والى
مصر في نظر الدولة وقد أنقذها من خطر الوهابيين ، وأعاد
اليها نفوذها في بلاد العرب فلم يبق أمام الوالى بعد أن قضى على
المماليك وكشف له الحرب عن قوته الحقيقية، الا التفرغ لتنفيذ
الخطه التى رسمها لنفسه في الداخل والخارج .

الفصل الثاني

الاصلاحات الداخلية

كان محمد على يريد النهوض بالبلاد حتى يتمكن من بسط حدودها وتكوين دولة مستقلة وأسرة حاكمة من ذريته . وقد كان الرجل طموحا ، جريئا ، على الذكاء ، بعيد المهمة ، حلال مشكلات ، لاتهادنه المصاعب ولا يهادنها ، وكان أميا ، وكثيرا ما يقول «ماقرأت قط من الكتب الا وجوه الرجال وقلما كنت أخطئ في قراءتها» .

وقد لمح محمدعلى من خلال أعمال الفرنسيين في مصر الحضارة الاوربية وأثرها في تكوين الممالك والنظم الحديثة ، فشرع في الجرى على سياسة اصلاح واسعة النطاق في مصر والاستعانة بالفرنسيين في تنفيذها .

وقد عني بادیء ذی بدء بايجاد حكومة على رأس البلاد . والواقع أن مصر لم تنعم بحكومة منتظمة ثابتة الا زمن استقلالها الفعلى (أى ستة آلاف سنة تقريبا قبل الميلاد) ثم توالى عليها الغارات والحقن بعد ذلك (مدة ألفى سنة) فانتقل الحكم فيها الى الفرس، واليونان، والرومان ، والعرب، والأتراك ، والمماليك.

وقد قلب عليها في حكم كل دولة أسر مختلفة وأفراد متباينون أغراضا واجناسا فاستبدوا بالامر فيها ولم يعنوا الا بابتزاز الاموال . فتناقص السكان ، ونضبت ثروتها ، ووقفت حركة التجارة فيها ، وانتشر الجهل .

وقد جرى محمد علي في حكمه على سنة المستبد العادل «وهو» كما يقول كلوت بك ، أول عثماني استطاع ادراك الافكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والادارة . نعم ان سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاويه عن الحكم الاستبدادي الذي كان مثله أن يجرى على خطته اذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الاعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها. وألف لكل فرع من فروع الادارة مجلسا من الاخصائيين. فكان هناك مجلس للحرب . ومجلس للبحرية . ومجلس للزراعة . وآخر للتعليم وغيره للصحة الخ . وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة. ومن اختصاصه النظر في جميع أقسام الحكومة ، وكان اذا عنت الحاجة الى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الاشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الاقاليم ومديروها .

فروع الحكومة — وقد قسم الحكومة الى ادارات مختلفة وأنشأ بالتابع دواوين أو «نظارات» الداخلية ، فالحربية ،

فالبحرية ، فالمعارف العمومية ، فالمالية ، فالخارجية ، فالتجارة .
 وقسم مصر الى سبع مديريات على رأس كل منها مدير . وقسم
 كل مديرية الى مراكز وأخطاط وكان المديرون جميعا من الاتراك،
 والمآمر من المصريين الوطنيين . وكان يوجد في كل قرية عدا
 مشايخ البلد رئيس للزراعة يدعى الخولى، وصراف لجباية الاموال
 المستحقة .

وقد اهتم محمد علي بتنظيم الشرطة فأوجد في العاصمة ضابطا
 (حكمدارا) تحت أمرته ضباط منتشرون في أنحاء المدينة ، وتمكن
 بيقظته من صون الامن والنظام في جميع أنحاء البلاد .

المالية — ولكن لما كانت اصلاحات محمد علي وحروبه
 تحتاج الى أموال وفيرة عمل على تدبيرها .

كانت موارد الولى المالية ثلاثة : نظام الملكية في مصر ،
 واحتكار الحاصلات الزراعية ، والضرائب والرسوم ؛

(١) الملكية : كانت الارض المصرية منذ عهد الفراعنة
 ملكا للولى فلما جاء الاسلام جعل حق الملكية الفردية مستمدا
 من ولى الامر ، وكانت الارض تنتقل بالوراثة في مقابل ضريبة
 معينة ولكن السلطان سليا حين فتح مصر أعاد الملكية العامة الى
 ولى الامر «وصار صاحب الارض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع

بها. فاذا مات آلت أملاكه الى الحكومة. وقد أخذ السلاطين من خلفاء السلطان سليم الاول يعهدون بادارة البلاد المصرية الى دفتر دار عنده سجل بجميع أراضيها وكان قصدهم بذلك تأييد الحقوق التي انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها. غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة الممالك وامتداد نفوذهم.

وفي عهد الممالك اختل نظام الارضين فاستأثر الممالك بالشرط الاوفى من الاراضى، وكان شرط من الاراضى موقوفا على المساجد ومعاهد البرّ يديرها جماعة من المشايخ والعلماء، أما فيما يتعلق بالشرط الباقي فقد كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع واهمال الاشغال العامة تضطر الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الاموال المقررة، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على اراضى «أوسية» غير التي التزمها معافاة من كل ضريبة، وكانت أطيان الالتزام تعرف بأطيان الفلاحين لان الفلاحين كانوا يستثمرونها ويدفعون الايجار المستحق عليها.

وقد أحدث محمد علي تغييرا عظيما في هذا النظام فنزع ملكية الاراضى من الممالك، واستولى على معظم اراضى الوقف التي

كانت تحت رعاية العلماء ووضعها تحت رقابته ، وحل محل
الملتزمين واتصل رأسا بالفلاحين فتمكن بهذه الطريقة من امتلاك
جميع الاراضى المصرية واستغلالها لحساب الدولة .

والواقع أن محمد على لم يفكر في ادخال النظام الاشتراكى
الذى يجعل الملكية المطلقة للحكومة على أن تتولى هى توزيع
الثروة بين الافراد بل كان غرضه الاكبر ليس هو القضاء على الملكية
الفردية التى كانت فى الواقع منحصرة فى أيدي المماليك والملتزمين
بل جعل الحكومة قيمة عليها تحسن التصرف فيها لمصلحة المجموع ،
خصوصا وان الفلاحين كانوا عاجزين عن مجاراة الوالى فى
اصلاحاته ، وكان لابد عاجلا من اصلاح الاراضى وتنمية موارد
الدولة بايجاد نظام واحد للزراعة والتجارة فيها .

(٢) منظور الحاصرات : وليس أدل على ذلك من أن

الوالى بعد أن مسح الاراضى وزع الاطيان على كثيرين من
الفلاحين على أن يبقوا ملاكا لها بشرط أن يقوموا بسداد ضرائبها.
وقد قدم لهم الحبوب وآلات الحرث والماشية ، وكان يأخذ منهم
نصيبا من المحصول بصفة ضريبة ، ويشترى الباقي ويضعه فى مخازن
الحكومة لصنعه فى مصانعها ، أو يبعه للتجار الاوروبيين ، على
أنه لم يحتكر من الحاصلات الا القطن والارز والصمغ وما شاكلها

وتترك معظم الحبوب للفلاحين يتصرفون فيها، ولا ريب أن احتكار الاراضى واحتكار التجارة كانا لا يتفقان مع تقدم البلاد المطرد . لذلك ألقاهما سعيد فيما بعد .

(٣) الضرائب : كانت أهم الضرائب التى فرضها محمد على الضريبة العقارية ، وكانت تختلف قيمتها بحسب نوع الارض وخصوبتها ، وكانت الحكومة تحصل نصف ايرادها من هذه الضريبة التى هى ثمرة نظام الملكية الجديد .

وكانت تحصل سدس ايرادها تقريبا من الضريبة الشخصية « $\frac{1}{3}$ من الدخل الشخصى » والباقى من رسوم الجمارك التى كانت تعطى بالالتزام (١) والضرائب المختلفة على الماشية وقوارب النيل والنخيل والحاصلات عند دخولها فى مدن معينة .

ميزانية الدولة — فهم محمد على أن عصب الدولة فى ميزانيتها فأنشأ الجيوش والاساطيل والمعامل والمدارس وأنفذ المشاريع الكبرى التى أحبت البلاد دون أن يستدين فجاء هذا دليلا على بعد نظره وحسن سياسته وتدييره . وقد بلغ دخل الحكومة فى سنة ١٨٢١ نحو مليون ومائتى ألف جنيه والمنصرف ما يقرب من هذا المبلغ .

(١) كان ملتزم الجمارك بوغوص بك نوبار الذى صار فيما بعد ناظر الخارجية والتجارة

وفي سنة ١٨٣٣ بلغ ايرادها ٢٥٠٠٠٠٠٠ ر. جنية والمنصرف
٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنية أنفق منها نحو النصف على الجيش والبحرية
والمباني الحربية .

وفي سنة ١٨٣٨ بلغ الايراد ٤٥٠٠٠٠٠٠ ر. جنية والمنصرف
٣٥٠٠٠٠٠٠ ر. جنية .

تسكيل الجيش المصري — كان للجيش المصري أثر كبير في
تكوين مصر الحديثة وقد كان الفكرة الرئيسية التي تفرعت عنها
اصلاحات محمد علي .

ذلك أن محمد علي لم يسر سيرة وال عثمانى لايعنيه الا ابتزاز
المال والاعتماد على حرس أجنبي من الالبانيين والاكراد للاحتفاظ
بسلطة وهمية ، ولكنه سار من بادية الامر سيرة حاكم وطني
يعمل بكل وسيلة لصالح الولاية التي نصب عليها . وكان لابد
له من جيش أهلي منظم يعينه على تحقيق أغراضه .

وقد كان لتأليف هذا الجيش نتائج كثيرة في الداخل أهمها
تعويد المصريين حب النظام والطاعة بعد أن كانوا منغمسين في
الفتن والاضطرابات منذ قرون . وكان لفتوحات المصريين في
الخارج وانتصارهم على الاتراك أصحاب السيادة صدى في النفس
المصرية يحرك فيها عاطفة الوطنية والاعتزاز بالنفس .

وقد فطن محمد علي الى الصلات المتينة التي توجد بين جيش منظم وأدوات التقدم الحديث من نظم وعلوم مختلفة فكانت الحاجة الى المال الوفير للانفاق على جيش ضخم وحروب مستمرة تدعو الى تنمية جميع موارد الدولة ، وكانت الحاجة الى المهندسين والاطباء والملابس وآلات الحرب تدعو الى توسيع نطاق التعليم وايجاد حركة اصلاحية عامة قوية في البلاد تنتظم جميع الشؤون التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بالحرب . وقد وقف دولاب هذه الحركة قليلا عقب معاهدة سنة ١٨٤١ حين اضطرت الدول محمد علي الى انقاص جيشه والانزواء في داخل حدوده .

والواقع أن الوالى أراد أن يكفل استقلال الجيش فكفل في الوقت نفسه استقلال البلاد الاقتصادى . وقد عهد بتشكيل الجيش الى الكولونيل سيف «سليمان باشا» وقدم له في البداية ٥٠٠ من مماليكه و ٥٠٠ أخرى قدمها أعيان القطر أرسلهم الى أسوان ليتقنوا فنون الحرب بعيدين عن جميع المؤثرات . وقد كانت مهمة الكولونيل شاقة للغاية لان تلاميذه لم يألّفوا الا الجلبة وركوب الخيل وقد تأمروا مرارا على قتله ولكنه تمكن في النهاية من تعليمهم وجعلهم ضباطا في مدة ثلاث سنوات .

شرع الوالى بعد ذلك في حشد الجند وتدريبهم ولكنه لم يمل الى أخذهم من الاتراك أو الارناؤود لانهم كانوا عنصر فتنة يكرهون النظام وقد عمد على التخلص منهم في الحروب السودانية (١٨١٩) وعن له أن يجند ثلاثين ألف سودانى من أهالى كردفان وسنار . تألفت منهم الفرق الاولى (سنة ١٨٢٣) وكان الشبان الممالك الذين تعلموا بأسون ضباطا عليهم وقد اشتركت بعض هذه الفرق — وكانت مكونة من ١٧٠٠٠ مقاتل تحت أمره ابراهيم باشا— في اخضاع شبه جزيرة مورة (١٨٢٤—١٨٢٥).

ولكن هذا الجيش السودانى الذى كان عدده ٢٥٠٠٠ لم يكن في مقدوره تحقيق أغراض محمد علي الواسعة فعول الوالى على تجنيد المصريين فتذمر الاهالى وحدثت فتن في الاقاليم أمكن اخادها. وقد استدعى ضباطا فرنسيين لتدريب الجند وتكوينهم على النظام المتبع في الجيش الفرنسى وفتح المدارس العسكرية وأنشأ المعامل المختلفة وقد بلغ هذا النظام حوالى سنة ١٨٣٧

وقد استمرت زيادة الجيش فبلغ سنة ١٨٢٦ ابان الحرب اليونانية ١٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠٠ سنة ١٨٣٢ و ٢٧٦٠٠٠ حوالى سنة ١٨٣٨ منها ١٣٠٠٠٠ جيوش نظامية و ٤١٠٠٠٠ غير نظامية و ٤٧٠٠٠٠ حرس أهلى و ١٥٠٠٠٠ عمال مصانع مدربون و ٤٠٠٠٠٠ الدونمة البحرية .

وقد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا . روى كلوت بك
 «أنه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا
 يستطيعون حمل السلاح أسرتهم في المستشفى قاصدين الى ميدان
 القتال لمساهمة اخوانهم مجد الانتصار أو شرف الموت ، وأن فتح
 الشام وانتصارات حمص ، وبيلان ، وقونية أثبتت للاتراك سمو
 المصريين الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفرادا كما أثبتت شوكتهم
 باعتبار أنهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدبيره» .
 ولكن يظهر أن المصريين لم يكونوا أهلا للقيادة بعد فأُسندت
 المناصب العليا في الجيش الى المماليك الاتراك .

البحرية المصرية — كان لمصر دونمة حربية صنعت سفنها
 في مرسيليا ، وليفورنيه ، وتريستا ، وقد دمر معظمها في معركة
 نافارين البحرية (١٨٢٩) فرأى الوالى أن ينشئ بحرية جديدة
 قوية تضاهى جيشه ، وناط بمسيو ديسيريزى من كبار مهندسى
 نغر طولون انشاء ترسانة بالاسكندرية لبناية السفن واصلاحها .
 وقد بدىء العمل في يونيه سنة ١٨٢٩ بواسطة فرق من العمال
 تحت اشراف معلمين أوروبيين وأمكن انزال سفينة ذات مائة
 مدفع الى البحر في ٣ يناير سنة ١٨٣١

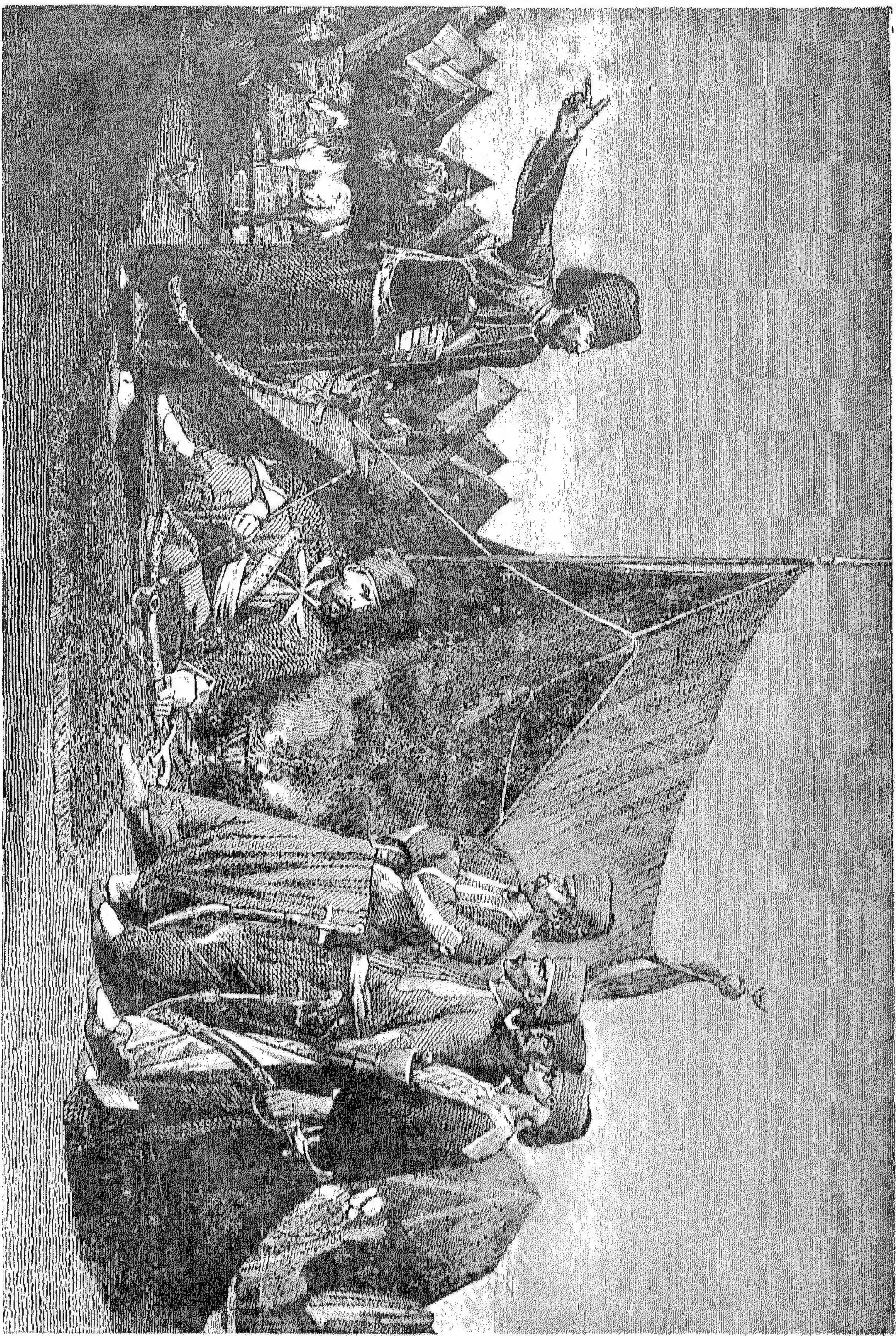
وقد تكوّنت على أثر ذلك البحرية المصرية وصار لمصر أسطول يعتدّ به رفع ذكرها في حروب الشام فحاصر سواحلها وتعقب الدونمة العثمانية في مضيق الدردنيل وكاد يجتازه لولا تدخل الدول الأوروبية

وكان الاسطول مؤلفاً من إحدى عشرة سفينة كبيرة منها المحمودية والمنصورة ، والمحلة الكبرى ، والاسكندرية . وسبع فرقاطات وسفن أخرى صغيرة أنشئت في ترسانة الاسكندرية التي كانت تنجز فيها جميع الاعمال بيد المصريين وقد برعوا في الصناعات فاستغنى بهم ديسيريزي عن العمال الأوروبيين وكان يعينه في مهمته شيخ مصري خير بالثناء السفن وعمارته يدعى الحاج عمر .

وكان ليسون بك الفضل الأكبر في تشكيل البحرية المصرية وتدريب عشرة آلاف مصري على القيام بخدمتها ، وقد أنشئت مدرسة للبحرية في سنة ١٨٣١ انتظم فيها الشبان المماليك وتخرجوا منها ضباطاً للأسطول ، وقد تفوقت مصر في فترة قصيرة على تركيا بجيشها وبحريتها وأصبح لها نفوذ في البحر الأبيض .

الزراعة والاستغلال العام — مصر بلاد زراعية بطبيعتها

وأساس ثروتها الزراعة ، وقد غنى بها الوالي عناية خاصة منذ توليه الحكم فملك الأرض ومسحها ووزعها ، وفرض الضرائب ،



ابراهيم باشا في نصيبين

وأمن السبل والزرع ، وأتى من الهند بالقطن الجيد الذى أشار بغرسه جوميل (١٨٢١) ووسع نطاق زراعته فصار من ذلك العهد عماد الثروة في البلاد ، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع حبال الاسطول ، والنيلة للصبغة ، وأحضر من آسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات والاحراج للحصول على الاخشاب اللازمة لبنية السفن ، وعضد تربية دودة القز فغرس في الوجه البحرى وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم الحاصلات الزراعية ، وصارت الزراعة تمد الصناعة بالمواد الاولى التى تحتاج اليها .

ولكن مصدر الخصب الاول هو النيل ، والحكومة في مصر بوجه خاص هى الكل في الكل لان حياة البلاد في زراعتها ، وزراعتها متوقفة ، لاعلى الامطار الهاطلة كما في بعض البلدان ، بل على حسن تدبير ماء النيل وتوزيعه بواسطة ادارة عامة تتولى الري وما اليه من المنشآت كالترع والقناطر والجسور التى يلحق بها البوار ان لم تتعهدا حكومة ساهرة .

وقد قضت فوضى الممالك على معظم المباني العامة التى تركها الفراعنة والرومان والعرب في صدر الاسلام ، ولكن حكومة محمد على أصلحت ما أمكن اصلاحه وشقت الترع ، التى هى

بمثابة الشرايين في الجسم ، خصوصا في الوجه البحرى فأحيت
موات الارض وأعانت على المواصلات (١)

ومن أجل أعمال محمد علي ترعة «المحمودية» التى أنشأها
المهندسان الفرنسيان كوستا وماسيه بين فرع رشيد والاسكندرية
فوصلت بين النيل وعاصمة البلاد البحرية فاتعشت الزراعة في
ذلك الاقليم ونشطت حركة المراكب التجارية في داخلية البلاد
وكانت قبل تتعرض لاختار الملاحة في بوغازى دمياط ورشيد
وفي البحر الملح بين الاسكندرية ورشيد. ولاشك أن هذه التربة
كان لها خصوصا في ذلك الوقت الذى لم تنشأ فيه السكك الحديدية
أثر كبير في نمو مدينة الاسكندرية وعمارتها ، وقد كلفت الحكومة
سبعة ملايين ونصف من الفرنكات وكان يشتغل في حفرها
٣٠٠٠٠٠ عامل فأُنجزت في عشرة أشهر (١٨١٩) وصارت
مصدر ثروة ورفاهية .

وقد أنشأ محمد علي الجسور والقناطر والهواويس والحيضان
لتنظيم فيضان النيل ، ومن مشروعاته الخطيرة «القناطر الخيرية»
على رأس الدلتا ، وكان الغرض منها حجز الماء الذى يذهب
أكثره هدرا في البقاع التى يروىها الفرع الغربى، لأنها غير صالحة

(١) يوجد في كتاب على مبارك «الخطط التوفيقية» وصف مسهب لجميع هذه
الترع التى أنشأ معظمها المهندسون المصريون الذين تخرجوا في أيام محمد علي

للزراعة ، والارتفاع به في رى أراضي الفرع الشرقى ، ورى الوجه القبلى الذى يقل فيه الماء زمن التحريق بسبب ارتفاع أراضي عن سطح النيل .

وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرع النيل وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدهما لمصلحة الفرع الآخر وجداوله . وقد أفاد هذا المشروع في تنظيم مياه الفرعين ولكنه لم يعد على الصعيد بالفائدة المنتظرة .

وقد شرع في بنائها سنة ١٨٣٥ المهندس الفرنسى لينان ديبلفون واشتغل في اتمامها ، في عهد عباس ، موجيل بيك ثم حل محله في سنة ١٨٥٣ مظهر بيك فتمت في عصر سعيد (١٨٦١) بعد أن كلفت البلاد نحو ٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه (١) وقد قدر ما حفره محمد على من الترع لغاية سنة ١٨٤٠ بمائة مليون متر مكعب ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون في انشائها نحو ٣٥٠٠٠٠ عامل .

(١) كتب نابليون في مذكراته يقول « من الاعمال الجليلة التى لامناص من تنفيذها يوما ما انشاء سدود على فرعى دمياط ورشيد عند بطن البقرة فان هذه السدود اذا أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضى في سبيلها شرقا وغربا فتضاعف مياه الفيضان » . وقد روى كلوت بك أن المهندسين الذين نظمهم سمو الوالى في سلك خدمته أطلعوه على المشروع الذى مر بالحواطر أثناء الحملة الفرنسية والمباحث التى كانت قد بدىء بها تأهبا لتنفيذه فبهت محمد على لخطورة هذا العمل الجسيم الذى يصبح القابض على زمام مصر به مطلق التصرف في النيل

وقد رت أعمال البناء من قناطر وجسور ومصارف بـ ٩٦٥٠٠٠٠ متر مكعب يضاف إليها مكعبات المباني الأقل أهمية ١٨٥٠٠٠٠ فتكون جملة مكعبات أعمال المباني ٣٠٠٠٠٠٠ متر مكعب تقريبا ، ولا ريب أن هذه الأعمال كانت لها اليد البيضاء في تدبير ماء النيل الذي كان يذهب معظمه هدرا في البر والبحر فرويت الأرض وعم الخصب والنماء . وبلغ مقدار الأرض المنزرعة نحو ٤٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تقرب من المليون .

الصناعة — وقد اهتم محمد علي بادخال الصناعة الكبرى في مصر فأنشأ ١٥ معملا لغزل القطن : منها ٩ في الوجه البحري ، و ١٢٠٠٠ نول تنسج نحو مليوني قطعة من القماش في السنة ، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري .

وكانت فاوريقات الاقشة الكتانية منتشرة في مصر وخصوصا في الوجه البحري ، كانت تخرج في السنة ٣٠٠٠٠٠٠ قطعة . وأنشئ ببولاق مصنع للجوخ تولى ادارته عمال فرنسيون ثم حل محلهم فيما بعد مصريون كان أرسلهم الوالى خصيصا لتعلم هذه الصناعة في مدينتى سيدان والبوف بفرنسا ، وكان يصنع فيها عدا الاجواخ ملابس صوفية وأغطية للنوتية المصريين .

وانشئت فابريكة للطرايش بمدينة فوة وفابريكات للسكر بالوجه القبلى ، ومصانع للنيلة ، ومعمل للصابون ، ومعاصر للزيت منها مائة وعشرون بالوجه البحرى و ٤٠ بالقاهرة ، ومعامل للبارود وتحضير المواد الكيماوية ، ومسبك للحديد تقوم بحاجات المدفعية والبحرية والفابريكات المختلفة ، وثلاثة معامل للأسلحة القابلة للحمل : منها معمل القلعة الذى قال عنه الدوق دى راجوز «انه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها نظاما» .

واشترى محمد على المطبعة التى أحضرتها الحملة الفرنسية الى مصر فأصلحها ووسع نطاقها وصارت مطبعة بولاق الاميرية ، وكانت تطبع فيها الكتب العلمية المختلفة العربية والتركية .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الصناعات المختلفة التى برع فيها آلاف من المصريين كانت حياتها متوقفة على جيش الدولة لان حاجيات الشعب فى الواقع كانت محدودة فلما انكمش الوالى وجيشه بعد معاهدة لندرة آل أمرها الى الاضمحلال . وقد روى مهندس انجليزى زار مصنع بولاق بعد موت محمد على أن قيمة ما هنالك من ثمين الآلات المكسدة المهمة للصدا والبلى لا تقل عن ١٠٠٠٠٠ ١٠٢٠٠٠ جنيه .

ومهما كان الامر فقد فتح الوالى مصر للصناعة الكبرى وأثبت أهلية المصريين لها وحاجة البلاد اليها .

التجارة — وقد ترتب على انشاء حكومة منتظمة تصون

الامن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا . وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وأهمها الانسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والارز ، والصمغ ، والانسجة الكتانية ، والحبوب . وقد تمكن محمد علي بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التي أعانته في تعهد جيشه واصلاحاته وكان هو التاجر الاول في الدولة .

التعليم والمعارف: فهم محمد علي أن كل حركة اصلاحية

عامة ترمي الى تكوين أمة وإيجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر الا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الاساسية استخدام الاجانب باعتبارهم «معلمين بالنيابة» يحل محلهم الوطنيون تدريجاً، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو «جومار» ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا، وكانت مؤلفة

من ٤٠ شايًا من الاتراك والمصريين ثم أخذ عددها يتزايد حتى
بلغ الـ ١٠٠ تقريباً في سنة ١٨٣٣

وقد روى كلوت بك أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء
الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون
وأدوا إلى البلاد خدمات جليلة «وفي مقدمتهم عبده بك ومختار
بك . وقد تولى أحدهم رئاسة مجلس الحكومة والآخرة إدارة
المعارف العامة (١) وحسن بك الذي عهدت إليه نظارة البحرية (٢)

-
- (١) كان مصطفى بك مختار أول مدير للمعارف (١٨٣٦) .
(٢) لعل كلوت بك يقصد حسن بك الاسكندراني . جاء في تاريخ دول البحار
لإسماعيل سر هنك ملخصه « أنه لما كانت عناية العزيز بأمر البحرية وتقدمها في
ازدياد انتخب كثيراً من ضباطها الذين نبغوا في مدارسها البحرية وأرسل منهم
جملة إرساليات إلى فرنسا وإنجلترا وبعد عودتهم عين كلامن : محمد بك الاستامبولي
الذي تلقى فن انشاء السفن في إنجلترا وحسن بك السمران الذي تلقى هذا الفن في
فرنسا رئيسين لقسم إدارة الصناعة الهندسية وإنشاء السفن بدار صناعة الاسكندرية
فكانت لهما اليد البيضاء في إنشاء السفن الحربية وتدريب طوائفها على الأعمال
البحرية وترجمة القوانين واللوائح والنظامات البحرية المستعملة في سفن أساطيل
فرنسا وإنجلترا ونشرها على ضباط البحرية . وقد نشأ بالدونمة البحرية قوادمهرة
من الوطنيين كانت لهم الشهرة في ذلك العصر فعين عثمان نور الدين باشا سرعسكر
الدونمة . ثم خلفه موطش باشا وعين حسن باشا الاسكندراني مديراً لعموم دار
صناعة الاسكندرية ومصطفى بك الريالة مفتشاً بالدونمة ومحمد راشد بك ناظراً
للمرسنة ومخازنها وأمين بك الاستامبولي وكيلاً لديوان عموم الدونمة وقد أظهر
الجميع كفاءة ونشاطاً »

وأمين بك مدير فاوريقة ملح البارود ، واسطفان افندى عضو مجلس الحكومة ، والشيخ رفاعة رافع استاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر مدرسة الترجمة ، ومظهر ومصطفى المهندسان ، ومحمد بيومى أستاذ الرياضة ، وحسن الوردانى ، ومحمد مراد ومحمد اسماعيل المعلمون في النقش والزخرفة والرسم ، وأحمد يوسف مدير دار الضرب ، ومحمد نافع ، وأحمد الرشيدى وغيرهما من الاطباء الاساتذة بمدرسة قصر العيني ، وحسين الرشيدى مدير معمل الصيدلة ، وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون ومنهم الموظفون في الفاوريقة ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة .

صار المصريون بفضل هذه البعثات أعوانا للوالى في حكومة الدولة بعد أن أقصاهم عنها الجهل والاستعباد قرونا عدة ، وقد عمل الوالى جهده في تنوير الشعب فأخذ منذ سنة ١٨٢٧ يفتح المدارس المختلفة فأنشأ أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحرى و٢٦ بالوجه القبلى ، ومدرستين تجهيزيتين : احدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية ، ومدارس خصوصية «عالية» للطب (١٨٢٣) (١) والهندسة (١٨٣٤) ، والطوبجية ، والحياطة ، والبيادة ، والطب البيطرى ، والزراعة ، واللغات والالسن ، والموسيقا ، والفنون والصناعات .

(١) كلوت بك هو الذى أسس مدرسة الطب بأبى زعبل وكان من خيرة أعوان الوالى في إصلاحاته

وكان بالقطر المصري نحو ١٠.٠٠٠ تلميذ أخذ الوالى أكثرهم غصبا لان أهاليهم فطروا على الجهالة فكان من الصعب عليهم الخروج من معيشة ألفتوها : ينفرون من التعليم مع أن الوالى كان يكسو أبناءهم ويطعمهم ويدفع لهم مرتبات شهرية .

وقد أنشئت ادارة عامة للمعارف سنة ١٨٣٦ للاشراف على شؤون التعليم وتنظيمه في جميع جهات القطر . ولا ريب أن البعثات والمدارس بثت في الاهالى روحا معنوية جديدة وساعدت على تكوين طبقة متوسطة متورة من المصرى القمح صارت ركنا في تاريخ النهضة الحديثة .

وقد جلب محمد علي الى مصر جميع أسباب الحضارة قابتنى القصور وأوجد المنتزهات في القاهرة والاسكندرية ، ونظم التلغراف الهوائى بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٢٦ ، وشجع شامبليون والعلماء الغربيين على درس الآثار المصرية وأصدر في سنة ١٨٣٥ أمرا بمنع خروج العاديات المصرية ، وأسس دارا لها .

وترجمت في عهده المؤلفات العلمية الكثيرة فنشطت العقول ، وذهب عصر التنجيم والخرافات ، وتنبت الحاسة القومية التى كانت مخدرة في عصور الاستبداد .

وصارت مصر في ذلك الوقت من الوجهتين المعنوية والمادية نقطة التماس بين الشرق والغرب .

الفصل الثالث

سياسة محمد علي الخارجية

ولى محمد علي حكومة مصر رغما من اعتراض الباب العالي ،
فعمل على أن تكون نقطة الارتكاز له ولذريته في مصر لافي
الاستانة . وقد تمكن في فترة قصيرة من جعل ولايته أكثر منعة
وحضارة من الدولة صاحبة السيادة فكان طبيعيا أن تطاولها وأن
تقتطع منها استقلالها .

ولكن محمد علي كان يريد أن يحوط استقلاله بسياج من
«الحدود الطبيعية» في الشام شرقا وفي السودان جنوبا ، فكان من
جرائه هذه الحطة نشوء «المسألة المصرية» وتحريك «المسألة الشرقية»
باعتبار مصر وما إليها جزءا منها ، وإغلاق الدول الاستعمارية
ذوات المصالح في البحر الابيض وفي آسيا وأفريقية .

وقد لعبت روسيا وإنجلترا وفرنسا دورا كبيرا في السياسة
الشرقية بين ١٨٣٢ و ١٨٤١

ولكن لا يمكننا أن نتفهم سياستها المتناقضة المتقلبة ازاء المسألة
المصرية في جميع أطوارها الا اذا نظرنا الى المسألة من وجوها
العديدة والى العوامل المختلفة التي تدخل فيها .

اجتهد محمد علي منذ اللحظة الاولى في تعزيز سلطته الساسية والعسكرية حتى أصبح يعتد بها (١٨٠٥ — ١٨٣٠) فتمكن من رد الغارة الانجليزية (١٨٠٧) وقضى على المماليك ، وصار الحاكم المطاع في الديار ، وأدب الوهابيين فنصب ابنه ابراهيم حاكما على بلاد العرب (١٨١٨) فعظم نفوذه في العالم الاسلامي .

فتح السودان — وقد تخلص الوالي في أثناء حروبه في بلاد العرب من معظم الجنود الالبانيين الذين كانوا عنصر فساد وقتن في مصر ففكر في ارسال حملة الى السودان للتخلص من بقية الالبانيين ، والقضاء على بقية المماليك الذين تحصنوا في دنقلة ، والبحث عن معادن ذهب ، واكتشاف منابع النيل ، وتكوين جيش من سكانه ، وبسط نفوذ مصر وتجاريتها .

سافرت في سنة ١٨٢٠ حملة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة اسماعيل باشا أصغر أبناء محمد علي فطاردت المماليك في طريقها وفتحت بربر ، وشندي ، وسنار (١٨٢١) ثم سالت الى أعالي النيل الازرق. وقد أرسل محمد علي باشا جيشا ثانيا بقيادة ابراهيم فوصل في زحفه الى جبل دنكا جنوبا ثم مرض فعاد الى مصر فأرسل الوالي جيشا ثالثا (١٨٢٢) بقيادة صهره محمد بك الدفتر دار فانتقم من ملك شندي الذي أحرق اسماعيل ومن معه

غدرا في أثناء عودتهم الى مصر واستولى على كردفان وبني مدينة
الخرطوم عند ملقى النيل الابيض بالنيل الازرق وجعلها قاعدة
لحكومة تلك البلاد (١٨٢٣) .

ثم أخذت الفتوحات المصرية تمتد في السودان ، وأسست فيه
ادارة مصرية منظمة اهتمت بعمارته وتوفير أسباب الرفاهية
والامن في ربوعه. وشجع الوالى العلماء الاوروبيين على اكتشاف
أراضيه وأنهاره وموارد ثروته ، فكان له فضل السبق لان مصر
هى التى فتحت طريق أفريقية للعلم والمدنية .

هالة تركيا — التفت الوالى بعد ذلك الى انشاء جيش

وطني وأسطول حتى بلغت قوته الحربية نحو ٢٠٠٠٠٠ جندي .
وحصن السواحل وكان نفوذه في ازدياد في الداخل والخارج ،
بينما كان نفوذ الدولة في إفول : كان السلطان محمود يحاول
ادخال الاصلاحات الجديدة في تركيا ليخلق من ضعفها قوة
فيفشل . وكانت الامبراطورية مؤلفة من ولايات متباينة دينا وجنسا
ولغة لاتفكر كل منها الا في انتهاز الفرصة للتخلص من نير الباب
العالى وسلطته الوهمية .

وكانت الامبراطورية في مجموعها مطمع الدول ، لذلك كانت
كل فتنة في جزء من أجزائها أو كل خلاف بين التابع والمتبوع
في داخلها يؤدي غالبا الى التدخل الاوروبى أو خلق مشكلة
دولية تهدد السلام العام .

وكانت الولايات الاوروبية ، بلغاريا وصربيا والجبل الاسود واليونان في حالة ثورة منذ بداية القرن التاسع عشر ، وكانت أكبر خطر يهدد كيان الدولة لان هذه الولايات كانت تجد من الدول ، ومن روسيا بوجه أخص ، كل تعضيد لانها كانت تمت اليها بصلة الدين أو الجنسية . وكانت روسيا تتذرع بواسطتها ، بحجة حماية الرعايا المسيحيين ، الى التدخل في شؤون تركيا والعمل على اضعافها ، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة «كاترين الثانية» والاستيلاء على مفتاح البحر الاسود والبحر الابيض في البواغيز.

حرب اليونان في ذلك الوقت ثارت اليونان في الشمال

بعد أن انفصلت شعوب البلقان أو كادت من جسم الدولة . ثم امتدت الثورة جنوبا الى شبه جزيرة المورة في سنة ١٨٢٢ فأرسل السلطان اليها جيشا بقيادة خورشيد باشا فدحر وانتحر قائده . وثارت جزر الارخيل فعجز السلطان عن قمع الحركة فيها وأعلنت اليونان استقلالها . فما كان من السلطان الا أن طلب النجدة من والى مصر ، الذى كان من الباب العالى بمنزلة الحليف لا التابع ، فتمكن ابراهيم من اخضاع اليونانيين في جزيرة كريد (١٨٢٢) التى احتلتها الجنود المصرية ونصب ابراهيم قائدا عليها ثم دعا السلطان الى اخفاء الثورة في ميدانها الاساسى في شبه جزيرة مورة ووعدته في مقابل ذلك بولاية مورة ، وجزيرة كريد .

وقد أصدر السلطان فعلا في ٦ مارس سنة ١٨٢٤ فرمانا الى محمد علي باشا بتعيين ابراهيم باشا واليا على جزيرة كريد ومورة ، ومنحه الحرية التامة في العمل على اعادة النظام فيهما ، وفرمانا آخر بارسال نجدة مصرية للمساعدة في حرب اليونان .

وقد صدق المؤرخ «أميل برجوا» في قوله «ان تدخل ابراهيم في اليونان ، ابتداء من سنة ١٨٢٤ ، لم يكن فرض طاعة يؤديه ، وانما نتيجة معاهدة فعلية بين تركيا ومصر أمضى السلطان شروطها المجحفة ، متخليا رسميا لقائده عن كريد ومورة ، أو بعبارة أخرى عن منطقة على البحر الابيض تعدل احدى ممالكه الواسعة» .

في مقابل هذا الثمن ترك محمد علي الامعان في فتح السودان وجهز جيشه تحت أمرة ابراهيم وأسطوله بقيادة محرم بك رئيس الدونمة فتمكنا في أوائل سنة ١٨٢٥ من الوصول الى مورة التي أخضعها ابراهيم ثم ذهب شمالا وأعان رشيد باشا في حصار (مسولنجي) وفتحها عنوة بعد مقاومة طويلة في أبريل سنة ١٨٢٦ ، ثم سقطت أثينا في يونيه سنة ١٨٢٧ ، وبذلك خضعت اليونان للدولة ، ولكن سرعان ماتدخلت أوروبا فأخذت المسألة شكلا جديدا نقض النتائج الفعلية للحرب .

تدخل أوروبا — ويرجع ذلك الى أن انتصار الاتراك في هذه الحرب كان معناه أن شرق البحر الابيض سيصير بحيرة مصرية ، وأن جزيرة كريدستكون محطة للاسطول المصرى في طريقه بين سواحل الاسكندرية وسواحل اليونان الجنوبية التى ستؤول حكومتها الى ابراهيم .

لذلك لم تر الدول التى تتنازع السيادة في البحر بدا من التدخل تحت ستار الانتصار للحرية والمدنية . وقد بقيت النمسا بمعزل لانها لم تكن لها مصلحة مباشرة في الامر ولان وزيرها مترنيخ كان في أوروبا عدو الثورات نصير صاحب الحق الشرعى . وقد انضمت اليه بروسيا والتزمت الحياد .

أما فرنسا وانجلترا وروسيا فقد عقدن معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ «اجابة لطلب الثوار وتلبية لنداء الانسانية» تقرر بمقتضاه « أن تفصل اليونان عن تركيا نهائيا ، وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية والا تدخلت الدول » .

كانت هذه المعاهدة مجحفة بحقوق الباب العالى لانها ترمى الى بتر عضو من جسم الدولة بعد ما كابدته من نفقات جسيمة في الجند والمال فلم يستطع اجابة الدول الى مطالبتها فأخذت تستعد لانفاذها بالقوة .

جاءت أساطيل الدولة المتحالفة تحت قيادة السردار الانجليزي «كوردنجتون» والاميرال الفرنسي «ريني» والاميرال الروسي «هيدين» ودخلت بغتة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ميناء «نافرين» حيث كانت الدونمة التركية المصرية راسية فاشتبكت معها وأرسلت قنابلها عليها بلا اعلان حرب ودمرت معظم السفن العثمانية والمصرية .

ثم أخذت الدول تستعد لارسال جيش برى لطرد الجيوش التركية من اليونان . وقد تحابرت في أثناء ذلك انجلترا وفرنسا بواسطة قناصلهما في مصر مع محمد علي واتفقتا معه في ٣ أغسطس سنة ١٨٢٨، على سحب جيوشه واخلاء شبه جزيرة مورده فأذعن الوالى للقوة وأمر ابنه ابراهيم بالجللاء .

معاهدة ادرنة سنة ١٨٢٩ — وقد أعلنت روسيا الحرب على الدولة وغزتها حتى دخل جيشها أدرنة فاضطر السلطان الى طلب الصلح والتصديق على معاهدة أدرنة (سبتمبر سنة ١٨٢٩) التي اعترف فيها باستقلال اليونان .

كانت نتائج هذه المعاهدة بالنسبة لانجلترا وفرنسا ، وخصوصا بالنسبة للاولى ، ايجاد منطقة نفوذ لهما في شرق البحر الابيض ، وبالنسبة لروسيا أضعاف تركيا ووضعها تحت حمايتها الفعلية لان



كلوت بك مؤسس مدرسة الطب بأبي زعبل

المعاهدة نصت على أن تفتح تركيا البواغيز الموصلة الى البحر الاسود للسفن الاجنبية ، وألا تبقى أثرا لجميع حصونها على الشاطئ الايسر لنهر الطونة : ومعنى ذلك التخلي حربيا عن رومانيا، وأن تدفع لروسيا نفقات الحرب، ولما كانت تركيا عاجزة عن تسديدها كان لروسيا أن تتدخل في شؤونها وتحصل على امتيازات جديدة .

أما نتائجها بالنسبة لمصر فهي وقوع النزاع بين الوالى والسلطان والدخول في عصر حروب وأزمات (١٨٣٢—١٨٤٠) ظهرت فيها المسألة المصرية لأول مرة ظهورا واضحا في دائرة السياسة الاوروبية .

فتح الشام — فقد محمد على ولاية المورة بعد موقعة «نافرين» وخسر ٣٠٠٠٠ رجل وعشرين مليون فرنك في حرب دامت ستة أعوام فكان بدهيا أن يطالب بولاية الشام عوضا عن المورة، فوق جزيرة كريد التي كان يحتلها المصريون، ولكن أبي الباب العالى الذى كان في الواقع يضم الحسد والحق للوالى متلمسا الأسباب والمعاذير .

عول محمد على على فض النزاع بالقوة والاستعداد للزحف على الشام خصوصا وأنه كان مقتنعا بأن حدود مصر الطبيعية شرقا في جبال طوروس لافي الصحراء .

وكان محمد علي يريد الاستيلاء على هذا الاقليم الغني بأحراشه وأخشابه التي لا بد منها لتجديد قوته البحرية التي خسرها في خدمة السلطان في نافرين .

وكانت فرنسا تشجعه على خطته لتنشغل الدولة عنها وقد بدأت في تنفيذ سياستها الاستعمارية في شمال أفريقية وأرسلت فعلا حملة الى الجزائر (١٨٣٠) .

دخل ابراهيم الشام في أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبي منها ثم طلب محمد علي الى السلطان أن يقلده في الحال ولاية الشام فأرعد السلطان وأصدر قرارا بخلعه (فبراير سنة ١٨٣٢) ثم جهز حملة قوية ضده بقيادة حسين باشا الذي تقرر أن يخلف محمدا في ولاية مصر .

وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركي التقى به في طرابلس واستولى بمساعدة الاسطول المصري على مدينة عكا بعد حصار طويل (مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيو سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلائع جيش حسين باشا فدمرها في حمص (٩ يولييه) وهزم الجيش التركي واستولى على حلب (٢٦ يولييه) وبيلان (٢٩ يولييه) فتم له فتح الشام .

انحدر ابراهيم بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان جيشا ضخما بقيادة رشيد باشا الصدر الاعظم ، ودارت

الموقعة في قونية (٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فانجلت عن اندحار الاتراك ووقوع قائدهم أسيرا في يد المصريين . ثم سار المنتصر في طريق بروسة الى الاستانة .

وقد امتد بهذا النصر نفوذ مصر في الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد علي يطالب بتركية آسيا كلها لينشئ منها امبراطورية عربية جديدة .

تمهل الدول سنة ١٨٣٣ — ولكن أوروبا بدلا من

أن تنظر الى المسألة باعتبارها نزاعا محليا بين التابع والمتبوع ضمن حدود آسيا وأفريقية الاسلاميتين ، كما كان ينظر اليها مترنيخ في البداية ، لم تر بدا من التدخل لان روسيا كانت تحشى جوار دولة قوية جديدة تسد الطريق على مطامعها ، وكانت انجلترا تحشى من امتداد نفوذ محمد علي في طريق الهند من السويس الى الفرات ، وبالتالي امتداد نفوذ حليفته فرنسا في أفريقية وآسيا .

لم يسع الباب العالي في هله الا أن يطلب المساعدة من الدول ومن روسيا التي كانت ترى الباب العالي في حمايتها منذ معاهدة أدرنة ، وقد أوفدت هذه الدولة فعلا الى الباب العالي القائد «مورافيف» ليفاوضه في تقديم المساعدة الفعلية له .

ودخلت البوسفور في شهر فبراير دونمة روسية تحمل مددا نزل الى البر فازداد قلق الدول لان مسألة البحر الاسود ظهرت

مع المسألة الشرقية فأصبحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا في المحل الثاني ، وأخذت تصرح أنها تريد المحافظة على سلامة تركيا ضد روسيا ، وأرسلت الى الاستانة سفيرا جديدا من رجال «العمل» الاميرال «روسان» وناطت به ابعاد الروس بكل الوسائل عن الاستانة .

وقد كان الباب العالي أرسل الى محمد علي في أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه ، بدلا من الشام وأطنه ، ولاية فلسطين وطرابلس وعكا لكن محمد علي ظل متمسكا بمطالبه . وربما كان من الميسور الوصول الى اتفاق لو أن فرنسا لم يستحوذ عليها القلق من جهة البحر الاسود فلم تكن العناية كلها بتسوية المشكلة التركية المصرية مباشرة بين الباب العالي ومحمد علي .

والواقع أن فرنسا بدلا من أن تؤيد بقوة مطالب مصر في الاستانة ضحت بها وقصرت جل اهتمامها على تحقيق سياستها الخاصة في البحر الاسود . وقد بلغ الامر بسفيرها «روسان» أن هدد الباب العالي بترك الاستانة ان لم يبعد الاسطول الروسى عن البسفور وان لم يبعد كما قال بالمرستون ، الاميرال الروسى «ذيله بين رجله» .

ولكن الباب العالي لم يذعن لتهديدات فرنسا الا بعد أن حصل من الاميرال على وعد صريح باقناع محمد علي بالاكفاء بالاقليم الجنوبية من سوريا . والغريب أن السفير الفرنسى أقدم على خطته

دون أن يتأكد من نيات والى مصر الذى أعلن رفضه لاقتراحات فرنسا المجحفة بحقوقه (٥ مارس سنة ١٨٣٣) .

في أثناء ذلك لم يتردد الباب العالى في الالتجاء ثانية الى روسيا التى بادرت بانزال جيش على الشاطئ لىصد ابراهيم في تقدمه ، وقد كادت تقع حرب عامة بين روسيا وفرنسا عول محمد على على الاستفادة منها لولا تدخل انجلترا والنمسا .

معاهدة كوتاهية — ظلت الوزارة الانجليزية ترقب

الحوادث وتطورها عن كتب سنتين كاملتين حتى اذا سنحت الفرصة ظهرت في الميدان ، والواقع أن سياستها كانت سياسة هادئة عملية أبعد نظرا من السياسة الفرنسية «العصبية المزاج» التى تفقد صوابها بين الاغراض المختلفة ، وليس أدل على ذلك من اشتراك فرنسا مع انجلترا في القضاء على أسطول مصر وآمالها في نافرين ، اهمال مصالح مصر في سبيل مسألة البحر الاسود التى كانت عرضية بحجة . أما انجلترا فبدلا من أن تنضم الى فرنسا ضد التوسع الروسى — وهذه كانت أمنية الوزارة الفرنسية — رأت من الحذر أن تستعين أولا بروسيا في تنفيذ سياستها في الشرق ضد فرنسا ومحمد على (كوتاهية سنة ١٨٣٣ ، ومعاهدة لندرة سنة ١٨٤٠) ، وأن تستعين بعد ذلك بفرنسا في تنفيذ سياستها في البحر الاسود ضد روسيا (حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦)

كانت خطة المحتل ترمى الى ابعاد الجيش الروسى عن البسفور بالتأثير رأسا على محمد علي فأرسلت أسطولها الى ميناء الاسكندرية وأرغمته على قبول الصلح مع الباب العالى فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهية التى تنازل السلطان بمقتضاها لمحمد علي عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة أطنة . ولا ريب أن هذه الاتفاقية كانت انتصارا للمصريين (١٨٣٣) .

معاهدة هنيكار سكسى — ولكن الاتفاقية كانت

في الوقت نفسه هدنة مسلحة بين الوالى والباب العالى الذى عول على الانتقام منه واذلاله بكل الوسائل ولو أدى ذلك الى الارتقاء في أحضان عدوه الالد روسيا ، وسرعان ما استغلت هذه الدولة استعداد الباب العالى وأمضت معه في ٨ يولييه سنة ١٨٣٣ اتفاقية هنيكار سكسى ، وهى اتفاقية دفاعية كفلت حمايتها على تركيا ثمان سنوات وقد اشتملت على نص سرى يعنى الباب العالى من كل مساعدة مادية «في مقابل تعهده باغلاق البواغيز ضد أعداء روسيا» .

صعقت أنجلترا حين وقفت على خبر الاتفاقية وحضور المهندسين الروسين لتحسين شواطىء الدردنيل ، وقد فكر بالمرستون في اقتحامها ولكنه تردد لان فرنسا خشيت حدوث حرب عامة واكتفت بالاحتجاج على اتفاقية تجعل الامبراطورية العثمانية حماية روسية .

خطة إنجلترا — أخذت إنجلترا من ذلك الوقت تتحين الفرص لاستبدال معاهدة هنيكار سكلسي ، وبدأت في أثناء ذلك تتقرب الى الباب العالي وتنشر مصالحها التجارية في الشرق تمهيدا لاغراضها ، وساعدتها تركيا على ذلك حتى تتمكن بواسطتها من استرداد الشام والقضاء على نفوذ محمد علي ، وقد ظهرت هذه الخطة حين عقدت الدولة مع إنجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية قررت اعفاء البضائع الانجليزية عند دخولها في الامبراطورية العثمانية من كل رسم ، وقد صرحت لانجلترا في سنة ١٨٣٩ باحتلال عدن ولكن هذه النقطة التجارية كانت تستر غرض إنجلترا الحقيقي في امتلاك مفتاح البحر الاحمر من الجنوب وانشاء قاعدة حصينة في طريق الهند ، وقد كانت أساطيل إنجلترا تتردد على مياه مصر وسوريا استعدادا للطوارئ .

خطة محمد علي السياسية والعسكرية — أما محمد علي فقد كانت أمنيته الكبرى تصفية النزاع المستمر بينه وبين الباب العالي الذي كان لايفتأ يعمل على الايقاع به وتمزيق اتفاقية كوتاهية : وذلك بأن يعلن استقلاله وينفصل نهائيا عن الدولة (١٨٣٨) .

فاتح محمد علي فرنسا وانجلترا والدول في هذا الامر فلم يجد منها تعاضداً فعمل على القوة للدفاع عن ملكه ضد تركيا

فقد نظمت الدولة جيشها فعلا وأخذت الالهبة للهجوم معتمدة على انجلترا التي كانت تريد بسط نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق وكانت تحرّض الباب العالي على إيجاد أزمة شرقية جديدة تساعد على تنفيذ خطتها . وقد كتب بالمرستون يقول «ان مصلحتنا أن يسترد السلطان سوريا بل ومصر (١)»

من ذلك تتضح دقة موقف محمد علي الذي ما كان يجهل نيات السياسة الانجليزية خصوصا وأن الانجليز عملوا جهدهم في خلق الفتن والدسائس ضد الحكم المصري في لبنان والشام ، ولكن جيوش تركيا كانت بالمرصاد وقد بدأت بالعدوان فانتصر عليها ابراهيم في موقعة «نصيبين» الشهيرة (٢٤ يونيه ١٨٣٩) ، ثم تابعت الحوادث فمات السلطان محمود بعد ستة أيام وخلفه في الملك صبي في السادسة عشرة من عمره (عبد المجيد) ، وفي

(١) كتب الاورد (بونسني) سفير انجلترا في الاستانة في ٣ مارس سنة ١٨٣٦ مذكرة الى الباب العالي يقول فيها « أن محمد علي هو الذي وضع بنفسه السلطان في مركز يدعو الى محاربته . ولا بد من اخراجه من الموقع الذي يهدد منه الباب العالي »

وقد ذكر بونسني أن انجلترا لا يسعها ازاء ذلك الا أن تقول لمحمد علي « اذا كان النجاح حليفك في الحرب ضد السلطان فلن تسمح لك انجلترا باجتناء ثمرة واحدة لا تتصارك . ان انجلترا ستقطع عليك السبيل . . . وفي وسعها أن تجمل نفوذك أثراً بعد عين وأن تقذف بك عارياً في الصحراء »

١٤ يولييه سلم القبودان أحمد باشا الاسطول التركي الى محمد علي في مياه الاسكندرية .

في هذه الآونة كان المصريون على باب الاستانة ، وقد أوصلت الحكومة الفرنسية ابراهيم بالاعتدال ، وكان الباب العالي مستعدا للتسليم بمطالب المصريين وجعل حكومة محمد علي وراثية في ذريته في مصر ، والشام ، وكريد .

تدخل الدول (١٨٣٩ - ١٨٤١) — ولكن تسوية

المسألة التركية المصرية بهذه الطريقة كانت لا تتفق وأغراض السياسة الانجليزية ، وكان من السهل على فرنسا احباط هذه السياسة باتفاقها مع روسيا التي كانت تلح على تركيا في الاسراع بقبول مطالب محمد علي حتى لا تجد انجلترا سيلا الى التدخل والغاء اتفاقية هنيكار سكلسي ولكن فرنسا أهملت هذه الخطة الحازمة ورجعت الى سياستها في سنة ١٨٣٢ فحالت بنخطتها العدائية نحو روسيا دون حل الازمة المصرية في الوقت المناسب .

فقد جعلت فرنسا أكبر همها منذ بداية الحرب التحرش بالروسيا والقضاء على نفوذها وكان سبيلها الى سعيها المتواصل في منع الوالى من الاتفاق رأسا مع الباب العالي وتقربها الى انجلترا عدوة محمد علي للتضييق على روسيا في البحر الاسود .

والواقع أن فرنسا ساعدت على نجاح السياسة الانجليزية التي كانت تخشى أن يحصل صلح عاجل بين الباب العالي ومصر فلاتتها الفرصة لتدخل أوروبا .

وبينما كان الباب العالي يستعد لاصدار فرمان باجابة محمد علي الى مطالبه اجتمع ممثلو الدول الخمس : روسيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا في الاستانة وأرسلوا اليه مذكرة (٢٧ يولييه) عهد بتحريرها الى سفير فرنسا البارون «روسيان» وفيها يعلنون «أن الاتفاق بين الدول الخمس الكبرى أصبح أمرا واقعا وأنها تدعو الباب العالي ألا يبرم اتفاقا دون أخذ رأى الدول» .

كان محمد علي يرمى الى الاستفادة من انتصاراته المتتابعة والاتفاق مباشرة مع الباب العالي ولكن هذا الحل الذى كانت تؤيده روسيا لم ترض عنه فرنسا لانها كانت تريد تحويل المسألة المصرية الى مسألة شرقية تدعو الى تدخل الدول من جديد ونقض اتفاقية هنيكار سكسى وقد كانت النتيجة الفعلية لمذكرة ٢٧ يولييه وضع تركيا تحت حماية الدول الخمس ، واشترك الدول مع روسيا في حمايتها .

وهذه كانت الخطوة الاولى لحل مسألة البحر الاسود في دائرة المسألة الشرقية .

ولكن في حين أن فرنسا جعلت مسألة البحر الاسود مسألة أساسية والمسألة المصرية مسألة ثانوية تحل كلاهما بالاتفاق مع إنجلترا ، جعلت إنجلترا المسألة المصرية أساسية ومسألة البحر الاسود ثانوية ، وقد توصلت باتفاق فرنسا معها الى حل مسألة البحر الاسود حلا يتفق مع وجهة نظرها ثم استغلت حنق روسيا على السياسة الفرنسية فاتحدت معها ضد فرنسا على حل المسألة المصرية حلا قاسيا لم تكن تتوقعه حليفة محمد علي .

وقد اتفقت فعلا إنجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد علي وحرمانه من فتوحاته التي أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات (١٨٣١—١٨٣٩) .

فطن الرأي العام الفرنسي الى مرامي السياسة الانجليزية فثارت ثأثرته واضطر لويس فيليب أول مارس سنة ١٨٤٠ الى تأليف وزارة يرأسها تيير الذي كان يقول «ان المصلحة القومية الكبرى والكرامة الوطنية تقضيان بالدفاع عن مصر ومحمد علي» .

وقد كانت خطة الوزارة الجديدة ترمى الى تصحيح غلطات السياسة الفرنسية وحل المسألة المصرية حلا ينطبق مع المصلحة والشرف وذلك بأن تعمل على تسويتها في السر رأسا بين الباب العالي ومحمد علي .

ولاجل أن تنجح هذه الحطة عول تير بواسطة سفيره في لندرة (جيزو) على التظاهر بالتضامن مع بالمرستون ورغبته الأكيدة في تسوية المسألة المصرية بالاشتراك مع إنجلترا والدول . وكان غرضه اكتساب الوقت الكافي لابرام الاتفاق بين تركيا ومصر .

معاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ — ولكن بالمرستون وقف على

سر الحطة الفرنسية فعجل بالاتفاق مع مندوبي روسيا والنمسا وبروسيا على الوقوف في وجه محمد علي ، وقد أمضوا معا في لندرة معاهدة ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ التي وضع بواسطتها بالمرستون قواعد التسوية المصرية بغير علم فرنسا .

وأهم شروط هذه المعاهدة تلخص في أنه اذا خضع محمد علي في مدة عشرة أيام ورد كريد والاماكن المقدسة ببلاد العرب وأطنة والشام أعطته الدولة ولاية مصر وراثية وولاية عكاء مدة حياته والا أخضعتة الدولة بالقوة ونظرت في أمره من جديد .

رفض محمد علي هذه الشروط القاسية ، وأخذت الصحافة والاحزاب في فرنسا على اختلاف ألوانها تندد بالسياسة الانجليزية العدائية المهينة، وقامت الاستعدادات الحربية فيها على قدم وساق، وألفت وزارة جديدة «سولت» صار جيزوا وزير خارجيتها ورئيسها السياسي (أكتوبر سنة ١٨٤٠) ، ولولا حكمة لويس

فيليب ووزرائه لنشبت الحرب بسبب المسألة المصرية بين فرنسا والدول .

وقد ذهبت في أثناء ذلك أساطيل الحلفاء وحاصرت سواحل الشام واستولت عليها ، وانتشرت الفتن في أنحاء الشام ولبنان فاضطر ابراهيم الى اخلائها (أكتوبر — ديسمبر) وأصدر الباب العالي قرارا بعزل محمد علي . ثم ذهب (نابيير) قائد الاساطيل الى الاسكندرية مهددا ، وأرغم محمد علي على رد الاسطول العثماني والتنازل عن سوريا في مقابل الحصول من الباب العالي على الوراثة في مصر .

فرمانه الباب العالي (الخط الشريف) ١٨٤١ — بادرت

انجلترا بعدم الاعتراف باتفاق (نابيير) وتبعها الباب العالي الذي كان يريد جعل ولاية مصر لمحمد علي مدة حياته فقط . ولكن فرنسا تدخلت في الامر ووافقت الدول أخيرا على طلب جعل الولاية وراثية في سلالة محمد علي (٣١ يناير سنة ١٨٤١) ، وقد وافق الباب العالي على ذلك وأصدر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فرمانا يجعل هذه الولاية وهمية ويحول مصر الى «ولاية عثمانية كباقي الولايات» .

وأهم شروط هذا فرمان اختيار كل وال جديد بواسطة الباب العالي ، وتحديد طريقة جباية الضرائب وتوزيعها بواسطة

تركيا وأخذ الريع منها لخزانتها ، وانقاص عدد الجيش الى ١٨٠٠٠٠ وتعين رؤسائه بواسطة الدولة ، وعدم تحويل الوالى الحق فى انشاء السفن الحربية الا بعد الحصول على اذن صريح من الدولة .

طلب محمد على الى الدول تخفيف هذه الشروط ، فأرغمت النمسا ، وروسيا ، وبروسيا بالمرستون على التدخل لدى الباب العالى وهددت بالانسحاب من المحالفة فأصدر السلطان فى أبريل سنة ١٨٤١ تقليدا جعل حق الوراثة للاكبر سنا بين الاولاد الذكور ، وقرر أن تحدد الجزية فيما بعد (حددت فى يونيه بـ ٤٠٠٠٠٠ جنيه) ، وقد أقرت الدول الفرمان الجديد (٢٢ مايو) الذى يعد أساس الدستور المصرى الحديث .

وقد حاولت فرنسا فى أثناء المفاوضات الاخيرة تسوية المسألة الشرقية بحذافيرها بين الدول الخمس : ولكن روسيا أثبت أن تكفل سلامة الامبراطورية العثمانية واستقلالها ، ورفضت انجلترا التعرض لمسألة حماية المسيحيين فى سوريا ومسألة طرق آسيا وحرية أوحياى السويس والفرات ، وأخيرا أمضت الدول الخمس «اتفاقية البواغيز» التى قررت اغلاق الدردنيل والبسفور أمام جميع السفن الحربية الاجنبية ، وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها وسويت المسألة الشرقية من جهة البحر الاسود تسوية وجدت فيها السياسة الفرنسية بعض الترضية ، وتوطد السلم فى أركان أوروبا .

وقد التفت محمد علي بعد ذلك الى اصلاحاته الداخلية ولكنه مرض في آخر سنيه ومات في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ فذهب ذلك الرجل العظيم الذي ترك صفحة خالدة في تاريخ مصر الحديث، والذي جعل مصر كما يقول فريسينيه : «تلعب في وقت من الاوقات دور دولة كبرى» .

ولا ريب أن معاهدة سنة ١٨٤١ كانت درسا قاسيا ألقته السياسة الاوروبية على السياسة المصرية لانها أجلت حل المسألة المصرية ، وربطت مصر بالدولة فعرقلت تقدمها وصيرتها كبقية ولاياتها رهن مطامع الدول .

على أن هذه المعاهدة قد اشتملت على أساس الاستقلال المصري اذ مكنت محمد علي من انشاء أسرة حاكمة يجرى أفرادها على سياسة واحدة ترمى الى عظمة البلاد ورفقها ، واصبحت مصر من ذلك الوقت ولاية ذات شخصية خاصة في العالم الدولي .

الباب الثالث

خلفاء محمد علي

عباس الأول — محمد سعيد باشا

(١)

عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) — كان عصر محمد علي عصر فتوحات وحروب ختمت بمعاهدة (١٨٤٠ — ١٨٤١) فصارت وجهة الحكومة بعد ذلك التوفر على الاصلاحات الداخلية النافعة . ولكن الحركة الاصلاحية التي ظهرت في نظم الدولة ومنشآتها السياسية والاقتصادية قد وقف دولابها في بعض مظاهرها بعد المعاهدة لان الوالى أنقص جيشه وأحبط سياسته فاضمحل مصدر القوة الفعلية التي كانت تدفع هذه الحركة العامة (١٨٤١-١٨٤٨) وقد ولى الحكم بعده عباس باشا الاول (ابن طوسون بن محمد علي) فعمل على تعطيل هذه الحركة بدلا من انعاشها وتعهدا .

كان عباس حاكما مستبدا عدوا لكل حركة اصلاح يستند في حكمه الى قوتين : الرهبة ، والجمود .



سليمان باشا الفرنساوى

أما الرهبة فكان من مظاهرها بث العيون والارصاد على عمه سعيد باشا وعلى كبار رجال الدولة الذين عاونوا جده في اصلاحاته فانتشرت الدسائس والسعايات وفقد الامن والطمأنينة وتطرق الخلل الى الاعمال ، فهاجر الكثيرون الى الاستانة ولم تخف وطأة الحكم الاستبدادى الا قليلا بعد اصدار السلطان عبد المجيد سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) قانون «التنظيمات الخيرية» الذى تقيدت به حكومة الوالى فأمن المصريون على ارواحهم وأموالهم واستقر العدل .

أما الجمود فكانت أول مظاهره اغلاق المدارس التى شيدها جده وابطال المعامل والمصانع ، واخلاء سبيل الاوروبيين الذين عمل على طردهم من المملكة بكل الوسائل وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فحنقوا عليه ورموه بالتعصب ، وقد أنقص عدد الجيش الى ٩٠٠٠ وأسس بعض المدارس الحربية فى «العباسية» .

وأهم أعمال هذا الوالى ، وقد أكره على أكثرها ، انشاء أول خط حديدى فى مصر بين القاهرة والاسكندرية (١٨٥٢-١٨٥٦) بواسطة شركة انجليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر . وقد اشتغلت العساكر البحرية فى مد الخط فتعطلت حركة السفن ودار الصناعة وانحطت البحرية المصرية :

وفي أواخر حكمه ساعد الدولة في حرب القرم فأرسل اليها جيشا بقيادة جعفر باشا صادق وأسطولا تحت أمرة حسن باشا الاسكندراني كان لهما أثر واضح في انتصاراتها على الروس .

وقد شجع «أوجست هريت» في البحث عن الآثار فاكشف مدفن العجول بسقارة (١٨٥٠) وبدأت دار التحف تزداد أهميتها. ويقال أن عباسا مات قتيلا في قصره ببها (سنة ١٨٥٤) ، وبذلك انتهت أيام ذلك الوالي الذي عمل على افساد خطة جده الكبرى بحكمه الاستبدادي الذي كان خلوا من كل عظمة .

(٢)

سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) — ولكن من حسن

حظ مصر أن سعيدا حكمها بعده فنشر العدل فيها وكان عصره عصر تقدم ورقى . وهو وان لم يكن كأبيه من أنصار الطفرة والتوسع ولكنه كان يحب شعب مصر ، وقد أحدث من الاصلاحات أبعدا أثرا في حياته العامة وأكثرها تلاؤما مع فكرة التطور .

بهذه السياسة الحكيمة أزال سعيد أسباب الشكوى التي كانت في أيام أبيه ، فقد كانت حكومة محمد علي بسبب الحروب المستمرة والحاجة الى الجند والمال — كان الجيش يبلغ الثلاثمائة ألف تقريبا في بلد لا يزيد عدد سكانه عن ثلاثة ملايين — ترهق الشعب

بتجنيدها وضرائبها وتحرم الزراعة من الايدي العاملة . وقد فطن سعيد الى ذلك فبدأ بتحديد سلطة المديرين ومشايخ البلد الذين كانوا في أقاليمهم البعيدة من الادارة المركزية يسيثون استعمال السلطة التنفيذية التي أخذوها من الحاكم الاعلى . كان جهل أولئك الحكام وما فطروا عليه من الغطرسة والميل الى الظلم منذ عصور الاستبداد منشأ سوء الادارة الذي ظلت تشكو منه البلاد زمنا طويلا رغم ارادة ولايتها .

الاصلاحيات الادارية — تلخص في أن سعيدا قيد

سلطة الحكام الذين كانوا وسطاء بينه وبين الشعب فسن للجندية نظاما أنقص عدد الجيش الذي تحت السلاح ، وجعل الخدمة العسكرية قصيرة بالدور بحسب (ترتيب الموالييد) لبحسب ارادة شيخ البلد الذي كان يستثنى أبناءه ومحاسبيه . أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدد الوالى مقدارها والمطلوب من كل فرد في دفاتر خاصة . وألغى السخرة التي كانت تلجأ الادارة اليها في أشغالها العامة .

بعد أن قيد الوالى السلطات الادارية في الاقاليم عول على تقييد سلطته الشخصية التي هي مصدر هذه السلطات جميعا فأنشأ «مجلس الحكومة» الذي كانت مهمته وضع اللوائح الادارية والنظر في القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالى . وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل في مشاكل الادارة القضائية، وكان

الوالى قد حصل من الباب العالى على حق تعيين القضاة الذى كان من قبل لقاضى القضاة الموفد من الاستانة ، فأصبحت الادارة القضائية من ذلك الوقت خاضعة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة وقلت أسباب الشكوى من القضاء في البلاد .

وقد حول سعيد بعض «نظارات» أو دواوين أبيه الى وزارات وأصدر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٧ مرسوما يشتمل على النظام الجديد الذى أدخله في الادارة العامة وبلغ الى قناصل الدول في مصر بواسطة وزير خارجيته .

ينص هذا المرسوم على انشاء وزارة للداخلية برياسة الامير أحمد باشا رأفت ووزارة للعالية برياسة الامير مصطفى بك فاضل. ووزارة للحربية برياسة الامير حليم باشا .

ويقول المرسوم ان وزير الخارجية سيستمر وسيطابين الحكومة والقناصل في كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية ، وأن المجلس المدنى «مجلس الحكومة» يستمر في انجاز الاعمال القضائية والادارية تحت رياسة الامير اسماعيل باشا .

وأن الوزراء ورئيس المجلس المدنى يجتمعون مرة في الاسبوع أو أكثر اذا دعت الحاجة تحت رياسة أحمد باشا (رأفت) .

وقد ألغى سعيد وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم برعيته وجعل المأمير ومشايخ البلد تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة .

وبذلك عاد النظام الى الادارة العامة التي عطلت حركتها في عصر عباس ، وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم.

الجيش — وقد غنى سعيد عناية خاصة بجيشه فحافظ على صبغته الوطنية بعد أن كاد يقضى عليه عباس الذى جلب الالبانيين وكون منهم حرسا بلغ عدده ستة آلاف جندى . وكان سعيد يقضى معظم أوقاته مع جيشه الذى كان يصحبه في تنقلاته في جهات القطر ، وسعيد أول من قرر ترقية العسكرى من تحت السلاح الى ضابط ، وبهذه الطريقة ارتقى عرابى وغيره من أبناء جنسه الى مراتب القيادة في الجيش التى كان يحتلها الانراك والشراكسة ، وكان ذلك بدء النزاع الذى أدى الى الثورة العرابية .

وبلغ من شغف سعيد بجيشه أنه كان لا يفارقه في حله وترحاله في مدن القطر المختلفة ، وكان يقدم لجنوده أفخر الطعام من مطابخه الواسعة « وكان دائما يغير أزياءهم الى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أفخر الملابس من قطنية وصوفية ونخيش بالقصب ومحلى بالفضة والذهب وعلى طرابيشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه

المدرعة والمزرعة تشبه أفخر جنود أوروبا (١) ، وقد اتفق الرواة على أن نفقات الجيش كانت السبب في سوء الحالة المالية التي وصلت اليها البلاد في عهده .

الزراعة والتجارة — نظم الوالى ادارته السياسية والقضائية

والعسكرية على النمط المتقدم وقد وجه عنايته الى اصلاح الزراعة فقضى في سنة ١٨٥٨ على نظام الملكية القديم ووزع الاراضى بين الفلاحين فأصبحوا ملاكا أحرارا في التصرف في أرضهم وحاصلاتها . وقد تنازل للاهالى عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الارض فنشطوا للعمل والتكسب . ولا ريب أن هذا الاصلاح كان من الاعمال الجليلة البعيدة الاثر في الحياة العامة .

وأوجد الوالى نظاما عادلا للضرائب ، وألغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التي كانت تعوق حرية التجارة وقضى على نظام الاحتكار الذى كان يغبن الفلاح لان محمد على كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح . وقد ظل هذا النظام متبعا في الواقع رغما من المعاهدة التي وقعت بين الدول الاوروبية وتركيا في سنة ١٨٣٨ وتقرر بمقتضاه منح الاوروبيين حرية التجارة في ولايات الدولة . وقد عمل عباس جهده في معاكستهم ولكن رغما من ذلك بدأ التجار الاوروبيون

(١) اسماعيل سرهنك « تاريخ دول البحار » . الجزء الثانى

وعملأؤهم ينتشرون في الاسكندرية والاقاليم ويتعاملون مع الاهالى رأسا حتى قويت هذه الحركة في عصر سعيد فانتشرت الرفاهية في البلاد . وقد روى تاجر أوروبى بالاسكندرية الى «بول مريو» في سنة ١٨٥٦ أنه دفع أربعمئة جنيه الى احدى أولئك النسوة القرويات اللواتى يمشين حفاة ويلبسن الجلابيب الزرقاء . وليس أدل من ذلك على تطور الاحوال . ولا ريب أن عصر سعيد كان «العصر الذهبي» للفلاح .

الملاحة والبحرية — وقد عمل الوالى جهده في تسهيل وسائل النقل والاتجار فلم يكتف بالغاء الجمارك الداخلية بل شجع الملاحة في النيل والبحر الاحمر وأنشأ السكك الحديدية ، وقد كانت ترعة المحمودية التى شقها محمد على (١٨١٩) في حاجة الى الاصلاح والتعهد منذ أيامه الا أنها كانت كلفته النفقات والضحايا الكثيرة اذ مات من العمال في هذه السخرة نحو اثني عشر ألفا . وكانت هذه الذكرى تجعل الوالى يتردد في تعهدها ونزحها فلما ولى سعيد الحكم كان لابد من الاستغناء عن هذا العمل الجليل الفائدة أو اصلاحه فقرر نزع التربة في مدة شهر : وقام بالعمل تحت اشراف موجيل بك أكثر من مائة ألف عامل كان يوزع عليهم صباح كل يوم أجود الخبز ويعاملون بالحسنى فلم يمت منهم أحد.

ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة في مصر مسحه في سنة ١٨٥٤ الى شركة أجنبية (شركة الانجرارية المصرية) امتياز «جر» البضائع الصادرة والواردة بواسطة مراكب بخارية في النيل والترع المصرية في مقابل تعهد الشركة باقامة الاعمال الهندسية اللازمة على المحمودية . وبذلك اقتضت الملاحة في هذه التربة التجارية الكبرى .

وقد صدر في سنة ١٨٥٧ فرمان سلطاني بانشاء (الشركة المجيدية) التي كانت مراكبها في البحر الاحمر والبحر الابيض تنقل البضائع والبريد بين ثغور مصر والدولة ، وكانت هذه الشركة مؤلفة من كبار المصريين والاجانب .

وقد عهد سعيد الى شركة (ديسو) الفرنسية باصلاح فرضة السويس وبناء رصيف وحوض لاصلاح السفن فيها (١٨٦٢) . ولم يكن اهتمام سعيد بالبحرية المصرية أقل من اهتمامه بجيشه لانه نشأ صغيرا على ظهر السفن مع طائفة من أبناء «الشعب» اذ كان أبوه يعمه لقيادة البحر . وكان سعيد بعد فراغه من مساعدة الدولة في حرب القرم في أوائل حكمه والتفاته الى الاصلاحات ينوى تقوية البحرية المصرية بانشاء سفن جديدة واصلاح سفن الدونمة التي عادت من القرم ولكن بعض الدول الأوروبية

البحرية خوَّفت الباب العالي من تقوية الاساطيل المصرية التي ناصبته العداء في عهد محمد علي فمنع السلطان سعيدا من اصلاح سفينه واضطره الى تكسير أكثرها وبيع أخشابها واخلاء سبيل ضباطها. وبذلك تمكنت تركيا والدول بفضل السلطة التي تستمدّها من معاهدة لندرة من القضاء على قوة مصر الحربية في البحر .

السودان — وقد فكر الوالى في الوقت نفسه في اصلاح شؤون السودان فذهب في يناير سنة ١٨٥٧ وتفقد أحوال الرعية فيه ، فقسمه الى خمس مديريات : سنار، كردفان، التاكة، بربر، دنقلة . وأرسل الى المديرين منشورا في ٢٦ يناير يأمرهم فيه بالعدل ورفع الحيف عن السكان فيما يتعلق بالضرائب ، والسخرة والقضاء . وفي أواخر حكمه عين موسى باشا حمدي حاكما دارا عاما للسودان فانتظمت ادارته وساد الامن في جميع ربوع السودان فكثرت الرحلات العلمية الجغرافية التي كانت مقدمة الحركة الاستعمارية الاوروبية في أواسط أفريقية : وأهم هذه الرحلات التي كان يشجعها الوالى رحلة صمويل بيكر وسيك وغرانت الى منابع النيل (سنة ١٨٦٢) وقد وصلوا الى بحيرة (ألبرت) و (فكتوريا نيانزا) «نسبة الى فكتوريا ملكة انجلترا وزوجها البرنس ألبرت» .

غلطات سعيد — ولكن مما يؤسف له أن هذا الوالى العادل الذى كان يحب الشعب حبا جما ويعمل من الاصلاح كل ما من شأنه جلب الرفاهية له لم يعن بتثقيفه وتنويره عناية أبية فألقى عند توليه الحكم ديوان المدارس الذى كان يديره عبد الله فكرى، ولم تفتح في عهده الا مدرسة حربية ، وأخرى بحرية ، وكانت المدارس في عهد عباس أربعا .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أول من رحب بالاجانب وبالبغ في اكرامهم فكانوا يطمعون في جانبه ، ويخدعونه كثيرا ويحصلون منه على امتيازات ومنح لاتراعى فيها مصلحة مصر .

وفي عهد سعيد بدأ القناصل يتدخلون بطريق مباشر. أو غير مباشر في شؤون مصر الداخلية . وقد كان الاجانب منكمشين في عهد محمد على وعباس ولكن سعيدا ارتكب غلطين سياسيتين كبيرتين جرتا على البلاد كل بلاء : الدين والقناة .

ذلك أن سعيدا وقع فيما لم يقع فيه أبوه وكانت ادارته المالية من أسوأ ، الادارات ، وهو أول من استدان من البيوتات المالية الاجنبية فعقد قروضا تبلغ ثلاثة الملايين من الجنيهات ، وكان دينه السائر يبلغ العشرة . وقد استحكمت الازمة المالية في أواخر

حكمه فاضطر الى بيع أثاث السراى وما حوته خزائن الحكومة من نفيس المتاع، وصرف الجيش، ومنح موظفى الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولأولادهم .

وقد كانت ديونه على نوعين : داخلية وخارجية ، وكان منشؤها في سعة كرم الوالى وتعاقده من غير روية مع الاوروبيين «المتعهدين» وغيرهم الذين كانوا لا ينفكون يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة عن غبن وهمى أصابهم في اتفاقات أبرموها مع الحكومة .

وكان سعيد متلافا للمال ، يروى عنه أنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات في زخرفة حجرة له في أحد قصوره ، وقد أنفق المال الكثير على جيشه فاستدان لمعامل ألمانيا وفرنسا حيث اشترى المدافع والملبوسات وآلات الحرب .

وقد انتهى الامر بالحكومة فتوقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين وأصدرت أوراقا مالية ، لم يرو عن مثلها ، كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية يعطيها أولئك المستخدمون الى ممونهم من وطنيين وأجانب ، فكان جيش التجار والمقاولين يحاصرون الخزانة المالية كل يوم ولا يفوزون بطائل حتى هبطت قيمة هذه الاوراق الى الحد الأدنى في السوق .

أما القناة فقد منح سعيد فرديناند دلسيبس في سنة ١٨٥٤ امتياز شق قناة السويس بين البحر الابيض والبحر الاحمر : وقد

وجدت هذه الفكرة من القدم ، وكان حكام مصر من الفراعنة الى محمد علي يعارضون في تنفيذها حتى لا يفتحوا للاجانب باب الاغارة على مصر .

ولكن سعيدا وثق بدليسبس ونظر الى أهمية هذا العمل من الوجهة المدنية لا السياسية ، وقد بدىء فعلا حوالى سنة ١٨٥٩ رغم معارضة الباب العالى وانجلترا التى كانت تخشى من النفوذ الفرنسى أو المصرى على طريق الهند . ولا ريب أن نابليون الثالث كان العنصر الاكبر لسعيد في خطته اذ بدأت سياسة المصالح في عهد الامبراطورية تلعب دورا كبيرا في مصر بعد أن كانت سياسة عواطف في بعض مظاهرها في أيام لويس فيليب .

فتح سعيد بقناته للاجانب أبواب مصر فأخذت انجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كلتاهما الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية والسياسة في مصر ، وكانت القناة رأس هذه المصالح ، تمهيدا للتدخل في شؤونها والاستيلاء عليها ، وكان يردد القول «بأن التدهور نشأ في عهد سعيد» .

وقد كان في وسع أية حكومة قوية بعده تدارك الامر لو ساعدها الحظ .

مسنات — وعلى أية حال فان سعيدا أول حاكم اعترز بالجنسية المصرية وأحب بلاده باخلاص حبا لا تشوبه المطامع والزهو

وكان لايميل الى الاتراك ويبذل جهده في تقوية العنصر الوطنى
واسعاده . روى أحمد عرابى في الفصل الخامس من مذكراته
مايأتى عن سعيد «... ولشدة اعجابه بى أهدانى تاريخ نابليون
بونابرت طبع بيروت» وهو بادى الغيظ ، لان الفرنسيين تمكنوا
من التغلب على البلاد المصرية ، وكان يحرض على وجوب حفظ
الوطن من طمع الاجانب ... وقد ازداد هذا الشعور في تأصلا
عند ماسمعت الخطبة التى ألقاها سعيد باشا في مأدبة أدبها بقصر
النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة
وأعظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين قال مرتجلا :

«أيها الاخوان . انى نظرت في أحوال هذا الشعب المصرى»
«من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم»
«الارض فقد توالى عليه دول كثيرة : كالرعاة والاشوريين»
«والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان . هذا»
«قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة»
«كالامويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك والاكراذ»
«والشركس . وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها في أوائل هذا»
«القرن في زمن (بونابرت) وبما أنى أعتبر نفسى مصريا رأيت»
«أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه حتى أجعله صالحا لان يخدم»

«بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد»
«وطدت نفسي على ابراز هذا الرأي من الفكر الى العمل» .

قال عرابي : فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء
والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون
فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فاعتبرت
هذه الخطبة أول حجر في أساس «مصر للمصريين» .

كان سعيد عريقا في مصريته ، مجداً في تحسين أحوال شعبه
الاقتصادية والاجتماعية ، ولئن ترك حكومة فقيرة مستضعفة فقد
ترك شعباً غنيا بثروته وموارده ، وكان عصره عصر سلم ،
وعدل ، ورفاهية .

الباب الرابع

عصر اسماعيل

الفصل الأول

الخطة المالية والسياسية وأسباب التدخل
الأوربي في مصر

كان عصر اسماعيل كعصر محمد علي ينطوي على العظمة والبؤس من الوجهتين السياسية والعمرانية وكان اسماعيل منذ ولايته (١٨٦٣) الى افتتاح القناة (١٨٦٩) صاحب الامر والنهي وكانت مصر عليها نخيل العظمة ، وكان هذا العصر من أزهى عصورها . ثم جاء عصر محن سياسية ومالية ارتبكت فيه الادارة والعمران فتدخل الاجنبي في شؤونها وقد كان هذا العصر (١٨٦٩ — ١٨٧٩) مدرسة المحنة الكبرى التي تكوّنت فيها روح جديدة ترجع اليها أسباب ومقدمات الثورة العرابية .

خطه اسماعيل — سار اسماعيل على خطة محمد على الواسعة التي كانت ترمى الى عظمة مصر واستقلالها ولئن كان ينقصه حزم جده وبعد نظره الا أن مهمته الكبرى كانت أكثر دقة لان عصره كان عصر الانتقال الصحيح في الحياة العامة اذ بدأت المصالح الاجنبية ، على أثر منح امتياز قناة السويس (١٨٥٤) وازدياد العمران والرفاهية ، تتغلغل في البلاد بقوة. وقد أخذت شكلا ماليا كان تدخلا سلميا منظما أدى الى تدخل سياسى رسمى (١٨٧٦) أعقبه تدخل مسلح (١٨٨٢) .

كان حجب الزاوية في سياسة اسماعيل المالية في الخارج تحقيق استقلال مصر بالنسبة لتركيا بالمال لا بالسيف وبسط النفوذ المصرى في أفريقية. وفي الداخل العمل على انفاذ اصلاحات واسعة في جميع فروع الادارة المصرية . ولكن أوروبا عملت على احباط سياسته وتمكنت بواسطة قناصلها وتجارها وصناعها «ومقاوليها» الذين كانوا يستندون الى الامتيازات من غرقلة أعماله في مصر.

وقد أبان اسماعيل عن خطته عند توليه الحكم في خطبة الجلوس التي قال فيها : «ان أساس كل ادارة جيدة انما هو النظام والاقتصاد في المالية ، ولكي أقدم دليلا محسوسا على ارادتي هذه عزمت من الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافي وتقرير



يوسف افندي مدير حدائق شيراني عهد محمد علي

مرتب سنوى لى لن أجتأوزه أبدا فأتمكن من تخصيص عموم ايرادات القطر لانماء شؤونه الزراعية وتحسينها .
وانى آمل يا حضرات القناصل أن أجد منكم اقتناعا بهذه العواطف التى تملأ فؤادى واقبالا على وضع أيديكم فى يدي باخلاص لنعمل معا على ما فيه خير البلاد وساكنيها .

كان اسماعيل طموحا تحفزه همته الى تحقيق خطته الكبرى فى الداخل والخارج فى وقت واحد وتنفيذ مشاريعه الواسعة دون تريت . وكان ذلك يستدعى وجود وزارة مالية منظمة تعينه فى تدبير شؤونه وضبط حساباته . ولكن يظهر أن الوالى تفرّد بالامر وفضل أن يكون حكمه المطلق جماع السلطات كلها حتى يتمكن عاجلا من النهوض بالبلاد . وكان من المحتمل أن يكتب النجاح له فى سياسته لولا المصاعب الناشئة من مركز البلاد الطبيعى والسياسى .

اللزمة الاولى — أول عامل شجع الوالى فى سياسته

انصباب الثروة فى البلاد فى أوائل حكمه اذ كانت الحرب المدنية فى أمريكا قائمة على ساق وقدم فارتفعت أثمان القطن المصرى حتى بلغ ايراد الصادر ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٨٦٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٤ فى سنة ١٨٦٢ وكان اسماعيل، كمعظم رجال عصره،

يتوهم أن الحرب ستستمر طويلا فعقد قرضا كبيرا وشرع في تنفيذ خطته ولكن الحرب وقفت فجأة في سنة ١٨٦٥ فوقعت الحكومة المصرية في أزمة ، فلم يمنعها ذلك من الامعان في سياستها اعتمادا على ثروة لاتنفد وأخذت تنتقل من ضائقة الى ضائقة وتعقد القرض بعد القرض ، بشروط فادحة حتى عجزت عن سداد دينها بل فوائده التي بلغت ٦ ملايين من الجنيهات في العام .

مسئولية تركيا — أنفق اسماعيل الاموال الطائلة

في أسفاره الى الاستانة للحصول على امتيازات توسع استقلاله وتكسر قيود معاهدة لندرة. وكان يرشو السلطان نفسه ووزراءه وكبار رجال الدولة والسياسيين والصحفيين، ويقدر ماأنفقه فيها بعشرين مليون جنيه على الأقل يضاف اليها زيادة الجزية السنوية نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه . وقد حصل الوالى في مقابل ذلك على ثلاثة فرمانات (١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣) كان آخرها يشتمل على الامتيازات الممنوحة في الاول والثانى ، وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندرة تحدد مركز مصر ازاء الدولة ، وأهم أركان هذا فرمان تنظيم الوراثة وجعلها تنتقل من الاب لابن مباشرة، ونيل لقب خديوى ، وزيادة الجيش، وعقد القروض والمعاهدات مع الدول من غير قيد .

ولا ريب أن هذه الامتيازات قد وسعت الاستقلال المصرى ووطدته من الوجهة النظرية. ولكن الباب العالى أوجد فيه ثغرة لانه وان كان قد امتنع لغاية سنة ١٨٧٢ من تحويل حكومة مصر الحق في عقد قروض الا أنه بقبوله من الوالى «عطايا» العظيمة صار في عداد المسئولين عن الازمة التى وقعت فيها ولايته .

سياسة أوروبا — وكانت أوروبا نفسها تشجع اسماعيل في سياسة الاقتراض لان ثروة مصر كان يضرب بها المثل وكانت الدول الكبرى فى ذلك الوقت بدأت تدخل فى عصر الصناعة الكبرى فتكاثرت رؤوس الاموال ، وقامت المضاربات وتكوّنت المالية الدولية والبيوتات الكبيرة التى صارت لها الكلمة الاولى فى سياسة الحكومات .

وكان المالىون وعملاؤهم يبحثون عن الارض البكر التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية فى أوائل حكم اسماعيل وأسسوا فيها الشركات المختلفة واتصلوا بالوالى

ونزح الاجانب فى الوقت نفسه الى مصر بكثرة طلبا للرزق، وكانوا من أخط الاوساط ومختلف الملل والنحل ، وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات ومراكب بخارية اختصرت المسافة فى البر والبحر . وقد أخذت تنتشر من ذلك الوقت المصالح الاوروبية فى مصر ، وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة .

ولا شك أن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشلد وأوبنهايم وفريهلينج في فرنسا وإنجلترا كانوا يدفعونهم الى ارسال أصول أموال في مصر . وكان الوالى في اصلاحاته ، كما يقول البارون دى ملورسى « كالبانى الذى أراد أن يبنى بيتا كلفه مالا طاقة له به فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوروبية بالمال علما منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه » .

وقد كانت قناة السويس (١٨٥٩ — ١٨٦٩) ، وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، باعثا على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وكان في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الامبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ، ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت في أوروبا الجمعيات الجغرافية وكثرت الاكتشافات في القارة الافريقية ، وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند ، وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقية .

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وكانت كل منهما تجد في خطة الاخرى نحو مصر مبررا لسياستها . وكانت الدولتان تجدان في اسراف

اسماعيل مبررا لسياستهما معا ويحملانه تبعة أعمالهما في مصر حتى في الوقت الذي أصبحت فيه المالية والادارة تحت الرقابة الاوروبية (١٨٧٦ — ١٨٧٩) .

والواقع أن اسماعيل قد أسرف ودفعه حب الظهور الى انفاق الاموال المقنطرة في اكرام ضيوفه الاوروبيين، وهداياهم، وحفلاته الراقصة، وقصوره الباذخة، ولكنه سار سيرة بعض الملوك الاوروبيين وأنفق معظم الاموال التي استعارها في اصلاحاته وكان سليم الطوية في حين أن السياسة الاوروبية كانت تنصب له الجبال بطريقة «غير شريفة» وقد أعارته المال بأفحش أنواع الربا .

ديونه اسماعيل — كانت ديون اسماعيل «ثابتة»

و «سائرة» أما الثابتة وهي القروض المحدودة التي عقدها في بنوك باريس ولندرة فقد بلغت من ١٨٦٣ الى ١٨٦٨ نحو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، وتراكمت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع فكان يجدها بفوائد كبيرة تزيد في كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الاصلى الذي اقترضته الحكومة .

وأخذ مركز الحكومة المالي يتزعزع حوالى سنة ١٨٦٧ فبدأت تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين، وكانت الضرائب تجبي مقدما فساءت أحوال الزراعة والاهالى واضطر الباب العالى في سنة ١٨٦٨ الى اصدار فرمان يحرم تقديم أى قرض الى مصر بدون اذن

الحكومة التركية ، ولكن بعض المقربين من الوالى آقنعوه برهن ايرادات أملاكه الخاصة بدلا من ايرادات الحكومة فاستغنى بذلك عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ٧ ملايين (لم يدفع منها الا ٥) في سنة ١٨٧٠ بفائدة ١٣ في المائة مع مصرف «بتشوفسهايم» فاحتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية باعتبارها الممثلة لكبار الدائنين «على كل اتفاق مالى لم يصدق عليه من السلطان ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بايرادات مصر (١) .

ورغما من ذلك فان حكومة اسماعيل استمرت في «عملياتها» المالية ولم يجد للوالى بجانبه من يعينه على الخروج من الضائقة بطريقة «اقتصادية» غير طريقة القروض وما اليها. فاقترح اسماعيل صديق (المفتش) وزير ماليته منذ سنة ١٨٦٨ فكرة المقابلة التى أنشئ لها ديوان مخصوص في سنة ١٨٧١ ، وكان الغرض منها سداد ديون مصر كلها : وذلك بأن يدفع الاهالى مقدما ضرائب ستة أعوام في مقابل اعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . وقد تمكنت الحكومة في الحال من الحصول بهذه الطريقة على ٨ ملايين من الجنيهات في حين أن الدين الثابت وحده كان يبلغ ٢٧ مليوناً

(١) أنظر تفاصيل هذه القروض في كتاب «سيموركي» الذى ظهر عن مصر في سنة ١٨٨٢ ، وفيه يستند المؤلف الى وثائق البرلمان الانجليزى الرسمية .

وكانت الحكومة بحاجة الى المال الوفير لمتابعة سياستها وسداد بعض ديونها «الصارخة» ولم يأت شهر أبريل سنة ١٨٧٢ حتى عقدت سلفة جديدة مع (أوبنهايم وابن أخيه) تبلغ ٤ ملايين من الجنيهات ويلاحظ أن المالىين كانوا يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم لان مركز مصر المالى كان في غاية من الدقة ، وكان عقد هذه القروض من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لا يبرره الا جشع المالىين الذين كانوا يستندون الى قوة خفية تكفل لهم مصالحهم .

وكان اسماعيل بعد السلفة الاخيرة يفكر في الذهاب الى الاستانة : روى السفير الانجليزى في الاستانة سير هنرى اليوت أن اسماعيل حصل من الباب العالى في سبتمبر سنة ١٨٧٢ على فرمان ينحول الوالى حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط وأن هذا فرمان صدر من السلطان رأسا بدون علم الديوان في مقابل ٩٠٠.٠٠٠ جنيه قدمت للسلطان شخصيا ، و ٢٥٠.٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم ، و ١٥٠.٠٠٠ جنيه لوزير الحربية ، و ٢٠.٠٠٠ جنيه لموظفى السراى (١) ، ولما سقطت وزارة محمود باشا فكرت الوزارة الجديدة في الغاء هذا فرمان الذى لم يسجل كالعادة في

(١) رسالة برقية بتاريخ ١٤ اكتوبر من السير اليون الى اللورد غرانفيل .

الباب العالي ، واقترح مدحت باشا وقتئذ على السفير الانجليزي عدم الاعتراف ، حرصا على مصلحة مصر ، بهذه الوثيقة باعتبارها غير قانونية ولا قيمة لها ولكن السفير رده قائلا «ان كلمة السلطان أعطيت للوالي ولا بد على أية حال من المحافظة عليها» .

عاد الوالى الى مصر بعد أن اكتسب حريته المالية التي ساعده على نيلها سفير إنجلترا في الاستانة فوجد الحكومة في ضائقة شديدة ، وكان ينوي وقتئذ ارسال حملة الى الجيش فتفاوض في سنة ١٨٧٣ مع بيت انجليزى (أوبنهايم) في عقد سلفة يشروط أرغم اسماعيل على قبولها ، وقد بلغت السلفة الجديدة ٣٢٠٠٠٠٠ رطل جنيه بفائدة ٨ في المائة أى ينحو مليون ونصف مليون جنيه في العام ولكن اسماعيل لم يدخل في خزائنه من هذا المبلغ الا ٧٥٠٠٠ رطل ١١ جنيه ولم يرو في تاريخ القروض الحكومية صفقة رابحة كهذه «للدائنين وأصدقائهم» (١) .

شراء إنجلترا اسهم مصر في القناة — وقد صارت

بعد هذه السلفة فوائد الديون الثابتة وحدها تبلغ الخمسة أو الستة الملايين من الجنيهات ، وكانت الحكومة تريد أن تجد خلاصها في سلفة جديدة . فتصدى دسرايلى «اللورد بيكونزفيلد» وخرق خرقا في السياسة بشراؤه الاسهم التي كانت للحكومة في القناة منذ سعيد (١٧٦٠٢ رطل ٤٠٠٠٠٠) بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ رطل جنيه

(١) توجد تفاصيل هذه السلفة في كتاب ماك كون ، وفي تقرير كيف (١٨٧٦) .

ويرى قنصل الولايات المتحدة سابقا في مصر مستر «فارمان» أن هذه الصفقة «كانت الضربة القاضية على الحديوى وأكبر غلطة سياسية ومالية ارتكبتها في حياته (١)» :

مالية : لان الوالى باع الاسهم بثمان بنحس وتعهد فوق ذلك بدفع ٥ في المائة فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول يوليه سنة ١٨٩٤ أو بعبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيط بعد أن استولت على أسهم بلغت قيمتها ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٦ و ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥

وسياسية : لان الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة مالية وسياسية في القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى في مصر ، في حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل في مصر ، وبذلك رجحت كفة السياسة الانجليزية .

بعثة كيف — ولم تمض الا أيام على شراء الاسهم حتى تألفت لجنة انجليزية برئاسة «كيف» لدرس الحالة في مصر ، وكان هذا العام (١٨٧٦) بدأ التدخل الفعلى في مصر وارسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها اصلاح الادارة المعتلة بوضعها تدريجا تحت المراقبة الاوروبية ضمانا للدائنين.وقد فطن اسماعيل

(١) انظر كتاب « مصر وحياتها » .

الى مرامى السياسة الانجليزية فصرح في حديث له مع «بىتى كنجستون» سنة ١٨٧٦ : «اننى ماكنت أعتقد قط أن انجلترا ترمى بشرائها أسهم قناة السويس وارسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتى وضع يدها على مصر» .

وقد اقترح «كيف» توحيد الديون المصرية كلها على أساس فائدة معتدلة تتفق مع حالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات نظرا لخطورة الحال «وهذا الحل أجدى لحملة السندات من الخسارة الفادحة التى تصيبهم من جراء التدهور المالى» (١) .

وكان «كيف» يقترح في الوقت نفسه وضع الادارة تحت رقابة «ريفرس ويلسون» أحد رؤساء المالية الانكليزية الذى كان في طريقه الى مصر . ولكن اسماعيل عارض في هذا الشرط الذى يقيد سلطته واجتهد في الاتفاق مع المالىين الفرنسيين فأصدر في ٧ و٢ مايو مرسومين بإنشاء «صندوق الدين العمومى» وتحويل جميع الديون السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ في المائة .

(١) أثبت مستر «ملهاال» في بحث نشرته «مجلة كونتمبورارى ريفيو» فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ عن المالية المصرية أن اسماعيل لم يصله الا ٤٢ مليون جنيه مع أن الدين المربوط على مصر كان لا يقل عن ٩٠ مليون .
وقد وضع «سيموركى» فى سنة ١٨٨٢ أن مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقي . أى المبلغ المستعار حقيقة بفائدة ٦٪ . ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه .

وقد عين في صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمساوية والايطالية : مسيو دى بلينير ، والمهرفون كريمير ، والمسيو بارافلى (١) .

بعثة جوشن ونظام المراقبة الثنائية — وقد امتنعت

الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها وعارضت المشروع زمنا ثم قرر الرأى على ارسال بعثة جديدة مؤلفة من «جوشن» و«جوبير» باعتبارهما ممثلين للدائنين الانكليز والفرنسيين لاجراء تصفية عامة، وأرسلت إنجلترا وفرنسا في الوقت نفسه سياسيين من ذوى الخبرة : اللورد فيفيان ، والبارون دى ميشيل لتمثيلهما في مصر ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم) .

وكان الخديوى يفكر وقتئذ في الاقتداء بتركيا واعلان افلاس الحكومة المصرية ، ولكن اتفاق الدولتين حال دون ذلك ، وقد

(١) قال فريسنييه في كتابه عن المسألة المصرية « ان انشاء صندوق الدين يعد الافتئات الاولى على سلطة الخديوى . ورغمما من الشروط المعتدلة التى صيغ فيها المشروع فان تنازل الخديوى عن سلطته واضح . وقد أصبح الدائنون الاجانب من ذلك الوقت يكونون حكومة فى حكومة الدولة . وبما أن اسماعيل قد قبل هذه الوصاية صار فرضاً على الدائنين ، لا الحكومات ، أن يعينوا الاوصياء ، ولكن تدخل الحكومات كان من شأنه تورطها نحو رعاياها فى تعهدات لا حد لها فصارت لا تملك وضع حد لتدخلها ، ومن هذه الغلطة الاساسية نجمت معظم اسباب أزمة سنة ١٨٨٢ » .

هدّده البارون دى ميشيل ، في حديث له بطلب عزله من الولاية فقال اسماعيل «ولكن ما العمل اذا كنت لاأستطيع الدفع... وكانت مصر جلدا على عظم ... أظنون أنكم بوضع السكين على رقبتي تتمكنون من استنباط الموارد التي تنقصها» .

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوشن — جوير) المالية إيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ في المائة وانقاص الدين الثابت الى ٥٩ مليونا بفائدة ٧ في المائة فأصبح مجموع فوائد الدين التي تدفع سنويا لاتقل عن ٦٠٠٠٠٠٠٠ ٦٠٥٦٥٠٠٠ جنيه أى ٦٦ في المائة من الإيرادات العامة فلا يبقى لمصر بعد دفع الجزية الا مليون ونصف تقريبا لاتكفى للانفاق على الدائرة وتعهد أعمال الري وغيرها التي هي عماد الثروة في البلاد .

وكان اسماعيل ووزير ماليته «اسماعيل المفتش (١)» يقولان بأن أقصى فائدة في وسع مصر احتمالها ٥ في المائة ويقال ان هذا كان رأى «كيف» أيضا ، ولكن الدائنين كان لايعنيهم مصلحة

(١) قتل اسماعيل صديق في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ويعزى قتله الى تحريض الا جانب لانه كان يدبر في البلاد حركة مقاومة ضد خطة جوشن والخديوى الذى كان لا يجد مناصاً من قبولها : كان جوشن عضواً في البرلمان الانجليزى ومن كبار الماليين ذوى النفوذ في حكومة الدولة ، وكان رئيس الحزب الاجنبى الذى يريد توطيد الادارة الاوروبية في مصر والقضاء على كل نفوذ وطنى يقف في سبيله .

البلاد ما دامت خزانتها في أيديهم وادارتها «الضامنة» آيلة الى مراقبة حكوماتهم الفعلية .

أما نتائج البعثة السياسية فهي تلخص في نظام «الكوندومنيوم» الذي يشرك إنجلترا وفرنسا في ادارة مصر ، وقد قضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية: أحدهما بريطاني، والآخر فرنسي .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام مؤلفة من أجنبى تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم في تسلم إيرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد اقساط الدين السنوى من يدى مراقب الإيرادات العام، وتسليمها لبنكى إنجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لادارة مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية مؤلفة من مصريين وفرنسي وانجليزيين تحت رئاسة أحد العضوين الانجليزيين ، وتنحصر مهمتها ، علاوة على الاشغال الادارية ، في تسليم ايراد هاتين المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاربه مراقبا عاما فرنسا ، والمسيو دى بلنير مندوبا فرنسا لصندوق الدين . وأبقت النمسا وايطاليا مندوبيها السابق تعيينهما . وعينت إنجلترا المستر دى رومين للمراقبة ، والجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وقد اصطحب المستر رومين المراقب البريطانى المستر جرلد فزجرلد «أحد موظفى حكومة الهند» معه لادارة الحسابات المصرية التى كانت في حالة فوضى .

ولما تم ذلك بادر جوشن بتعيين الميجر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا انجليزيا في صندوق الدين فوصل مصر في ٢ مارس سنة ١٨٧٧

ولكن هذا النظام الثنائى من الوجهة المالية على الاقل قام على قاعدة متداعية ، لانه كان يجب اقناع الدائنين بقبول فائدة معقولة أى ٥ في المائة وتأجيل دفع الكوبون رحمة بالبلاد وادارتها ، وقد كتب قنصل إنجلترا اللورد فيفيان الى حكومته في ١٢ يوليه سنة ١٨٧٧ ، بمناسبة دفع أول قطعة كبرى ، يقول

«ان الاموال المطلوبة ٩٧٥ر٧٤ر٠٢ر جنيا دفعت كلها أمس ، ولكنى أخشى أن يكون بلوغ هذه النتيجة قد كلف الفلاحين

ثما جاء بقاصمة الظهر فيعت حاصلاتهم المقبلة قهرا ، وطلبت منهم الاموال مقدما . وكل ذلك قد انتزع من بلاد أرهقتها الضرائب وأكبر ظنى أن الادارة الاوروبية آخذة ، من حيث لا تشعر ، في القضاء على ثروة مصر الزراعية وجعلها أثرا يعد عين ، واني أرى أن الانجليز يأخذون بنصيب من هذه التبعة الخطيرة .

توالت الكوارث على مصر فنقص النيل في سنة ١٨٧٧ نقصانا لم يسبق له مثيل نشر القحط والجاعة والموت ، أعقبه في السنة التالية فيضان أتى على الزرع والضرع . وقد أرغمت مصر في أثناء ذلك على ارسال حملة والانفاق عليها في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) .

كانت الخزينة خاوية ، وكان الشعب ، باعتراف اللورد فيفيان (في رسالة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧) ، يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم بينما المستخدمون ، وعليهم المدار في تسير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئا .

وكان الخديوى يلح على المستر فيفيان في رفع بعض الظلم الواقع على البلاد من جراء الامتيازات «بأن يحصل من الاوروبيين على دفع بعض الضرائب التى تقع كلها على كاهل الوطنيين الفقراء ، والكف عن استيراد البضائع المهربة التى تملأ البلاد وتباع علنا على أعين السلطات المصرية العاجزة عن التدخل» .

ولكن كانت أوروبا لايهمها الا دفع القطيعات المستحقة والاستيلاء على حكومة مصر ، وقد بلغ الايراد في آخر سنة ١٨٧٧ ، ٩٠٠٠٠٠ ر ٥٤٣ ر ٩ جنيه ، ودفعت منها مصر ٩٠٩ ر ٤٧٣ ر ٧ جنيهات للدائنين ولم يبق لها بعد دفع الجزية وفوائد أسهم القناة التي بيعت لانجلترا الا ١٠٧٠٠٠ ر ١ جنيه للقيام بنفقات الادارة !

وكان عدد الموظفين الاوروبيين الذين يتقاضون المرتبات الضخمة آخذا في الازدياد ، وكان النفوذ الاول للانجليز في الادارة المصرية . روى البارون دى ميشيل في مذكراته «أن الادارة المصرية (بعد بعثة جوشن) قدملت فعلا بالموظفين الانجليز في أسابيع قلائل» .

ولا ريب أن انجلترا كانت لها الكفة الراجحة في مصر فقضت فعلا على النظام الثنائي من الوجهة السياسية باعتباره قائما على قاعدة المساواة بين الدولتين خصوصا بعد أن احتلت قبرص في أثناء الحرب الروسية التركية فهيمنت على قناة السويس ، وأصبحت بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) صاحبة النفوذ في الاستانة .

ولقد أظهرت هذه الحرب القلق السياسى الذى كان مستحوذا على انجلترا من جهة مصر ، فكتب الكاتب الانجليزى الشهير «ادوارد ديسى» مقالات في هذا الموضوع : احداها في مجلة



جيش محمد علي في لاسه العسكري

«القرن التاسع عشر» في يونية سنة ١٨٧٧ تحت عنوان «طريقنا الى الهند» وفيها يحض انجلترا على انتهاز هذه الفرصة التي لم تسنح منذ ٧٥ سنة، فرصة انشغال فرنسا بألمانيا وامكان امتلاك مصر دون التعرض لخطر الحرب مع فرنسا .

وكتب ديسي مقالة أخرى في «المجلة البريطانية» ديسمبر سنة ١٨٧٧ عنوانها «الحديوى والحمة الانجليزية» يطلب فيها أن تضع انجلترا يدها الفعلية على حكومة مصر في مقابل تحمل مسئولية انفاذ تعهدات مصر نحو دائئها واصلاح الادارة نفسها .

بعثة ريفرس ولسن وتأثيرها — ولما كانت أحوال البلاد وادارتها ومالياتها في ارتباك مستمر وعمت الشكوى اقترح على الحديوى ، أن يطلب ارسال بعثة جديدة ، فأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما يقضى بتعيين «لجنة للتحقيق» تحت رئاسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المصرية فحفا دقيقا تاما، وفوض لها السلطة المطلقة لاجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت من أجله .

وقد تشكلت هذه اللجنة وكان وكيلها السير ريفرس ولسن ورياض باشا ، وأعضاؤها مندوبى الدول الاربعة في صندوق

الدين دى بينير عن فرنسا ، وبيرنج (كرومر) عن انجلترا ،
وكرير عن النمسا ، وبارافلى عن ايطاليا ، وكان رئيسها الفعلى
السير ريفرس ولسن .

وأول أعمال ولسن الاستيلاء على أملاك الخديوى الواسعة
فصاح اسماعيل قائلا «انهم يريدون القضاء على بتجريدى من
ثروتى الشخصية وطردى بعد ذلك من مصر بفرمان من
الباب العالى» .

وقد أشفقت اللجنة في تقريرها التمهيدى الذى رفعته الى
الخديوى في ١١ مايو سنة ١٨٧٨ على موظفى الحكومة وطلبت
أن تدفع لهم مرتباتهم باعتبارهم فيما يتعلق بمرتباتهم «دائنين
ممتازين خصوصا وأن مصلحة الدائنين نفسها في حسن سير الادارة
العامة التى تضمن ايرادات الضرائب» .

وأشفقت أيضا على الفلاحين «الذين يضطرون لاجل سداد
ديون ضاعفتها الفوائد الى بيع مواشيهم وحاصلاتهم بل وأرضهم
بشمن بخس» .

والواقع أن اللجنة وسعت دائرة تحقيقها ، كما سنفصله في
فصل آخر ، فانتقلت من درس موارد مصر ومشروع التصفية
المالية الى أعمال اسماعيل ، وختمت تقريرها بقولها «ان الحاكم
الاعلى يتمتع بسلطة لا حد لها» .

وبناء على ذلك دعى اسماعيل الى تكوين «وزارة مسؤولة»
فصدر مرسوم ٢٨ أغسطس بتأليف وزارة برئاسة نوبار ، وكان
قد انحاز لانجلترا ، وعضوية ريفرس ولسن في المالية ودى بلينير
المراقب المالى الفرنسى في الاشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التى قام عليها «الكوندومنيوم» وضمنت
انجلترا لنفسها النفوذ الاول في الوزارة الجديدة ، بتعيين ولسن
في المالية ، وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الاجانب
أو الى السير ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد سار ولسن على خطة اسماعيل التى كان يندد بها فعقد
قرضا جديدا مع بيت روتشلد مقداره الاسمى ٥٠٠٠٠٠ ر.٥٠٠ جنيه
بضمانة أملاك الحديدى ، واستعملت الوسائل القديمة في جباية
الضرائب فعم البؤس في البلاد وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم
والنساء حليهم ، وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات الحجز (١)

وظلت الخزانة خاوية ، وبقي الموظفون الوطنيون لا يتقاضون
مرتباتهم بينما كان الدائنون تدفع «قطعاتهم» الى آخر درهم ،
وكان الموظفون الاجانب يتقاضون المرتبات الضخمة بينما عددهم
في ازدياد .

(١) جريدة التيمس في ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

اذ ألحق منهم بخدمة الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٦ وحدها
مالا يقل عن ١١٩ موظفا جديدا ، و ١٣١ في سنتي ١٨٧٧
و ١٨٧٨ ، ٢٠٨ في ١٨٧٩ ، ٢٥٠ في سنة ١٨٨٠ و ١٢٢ في
سنة ١٨٨٢ حتى بلغ عددهم ١٣٠٠ يتقاضون ما يزيد عن ٣٠٥٠٠٠
جنيه في العام .

ومن الثابت أن السير ريفرس ولسن بدأ يفكر جديا في
تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراضه السياسية
واغتصب سلطة الحاكم الشرعي ، وهذا ما حدا به الى أن يقترح
على اسماعيل اعلان «افلاسه» وتأجيل دفع بعض الديون ،
وانقاص الفوائد الفادحة التي تثقل الخزانة الى ٥ في المائة .

ولكن مجيء هذا الحل بعد ما هلكت القرى والبلاد ، وتدخل
الأجانب في شؤون المصريين تدخلًا أثار حيتهم القومية دفع اسماعيل
الى المقاومة وعزل الوزارة الاوروبية (١٥ أبريل سنة ١٨٧٩)
وتعيين وزارة وطنية بحجة برياسة شريف باشا .

وقد وضع اسماعيل بالاشتراك مع نواب الامة وممثليها خطة
مالية جديدة كانوا هم الضامنين لها ، ولكن الدول لم يتم على
هذه «الأهانة» التي تقضى على نفوذها في مصر ، وكان ما توقعه
اسماعيل من عزله بواسطة الباب العالي بناء على طلب إنجلترا
وفرنسا (يونيه ١٨٧٩) .

تبعته التدهور الطالى — وقد ترك اسماعيل بعده تركة
 مثقلة بالديون التى تبلغ مائة المليون من الجنيهات ، ولكن يجب
 أن نقرر انصافا للحق أن اسماعيل لا يحمل وحده تبعه التدهور
 المالى الذى أوقع مصر فى قبضة الاجنبى خصوصا فى الفترة
 الاخيرة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) .

فقد كان من الممكن حل المسألة حلا ماليا عادلا فى سنة ١٨٧٦
 بوضع ادارتها تحت رقابة مالية بحثة ، أوروبية بحثة ، لا انجليزية
 ولا فرنسية ، كما حصل عند انشاء صندوق الدين ، والعمل فى
 الوقت نفسه على ترقية موارد البلاد التى كانت الضمانة الحقيقية
 للدائنين ، ولكن تحويل المسألة المالية الى مسألة سياسية حال
 دون انفراج الازمة فى أوانها فصارت القضية مزدوجة : حل
 الجانب المالى منها بقانون التصفية (١٨٨٠) ، والجانب السياسى
 بالاحتلال (١٨٨٢) .

الفصل الثاني

الاعمال العامة

كانت أعمال اسماعيل مترامية الاطراف تتم عن ذكائه وبعد همته ولا زلنا الى اليوم نشاهد آثارها في تقدم مصر الاقصادى والعمرانى . وقد جدد باصلاحاته معالم البلاد وبسط نفوذ مصر من ساحل البحر الابيض الى خط الاستواء . وقطعت مصر ، كما قال التيمس في ٦ يناير سنة ١٨٧٦ : «من التقدم في سبعين عاما مراحل قطعها ممالك كثيرة في خمائة» .

اصلاح الادارى — وجه الوالى عنايته في البداية الى

تنظيم الادارة فحول باقى الدواوين الكبرى التى تركها سعيد كالبخرية ، والخارجية ، والاشغال ، والمعارف الى وزارات ، وأنشأ في أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة الزراعة وضمها الى الاشغال وعين فيهما معا نوبار باشا .

وقسم القطر الى ثلاثة أقسام : البحرى ، والمتوسط والصعيد . وقسم هذه الاقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات . وعين من جديد مديرا لكل مديرية ، وعهد برياسة النواحي الى

العمد بدلا من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم. وأنشأ وظائف مفتشين ، كانت لهم سلطة واسعة في الاقاليم فكان للوجه البحرى مثلا مفتش ، وللوجه القبلى مفتش : اشتهر منهم اسماعيل باشا صديق الذى عرف «بالمفتش» والبرنس حسين، وسلطان باشا وعمر باشا لطفى .

التفت بعد تنظيم «عجلات» الادارة الرئيسية الى الاصلاحات الواسعة وشرع في انفاذها وسط العراقيل التى لم تمن بلاد بمثلها في أطوار انتقالها الدقيقة .

ولأجل فهم الصعوبات التى كانت تعترض التقدم في كل ناحية حسبنا أن نذكر نظام الامتيازات والاصلاح القضائى :

الامتيازات — في سنة ١٢٥١ عقد لويس القديس مع

سلطان مصر أول معاهدة «امتيازات» فصار لملك فرنسا الحق في تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لتطبيق القوانين الفرنسية على رعايا دولته في حالة النزاع ، وحماية تجارتهم . وقد كثرت العلاقات التجارية بين مصر والثغور الكبرى كالبندقية ومرسيليا وساعدت الحروب الصليبية على انتشار التجارة في البحر الأبيض ، فلما استولى ملوك فرنسا على مرسيليا صارت لهم خطة سياسية في هذا البحر :

«وقد حدث منذ سنة ١٤٩٨ «اكتشاف رأس الرجا الصالح» نزاع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ، فكان بعضها يرمى الى اختصار المسافة بين الهند وأوروبا بفتح طريق مصر والبحر الاحمر، والبعض الآخر يفضل طريق الكاب ويعمل على امتلاكه وعرقلة المشروع الاول (١) .

ويلاحظ أن مشروع القناة ونظام الامتيازات كانا قائمين من ذلك الوقت على فكرة تجارية وسياسية .

قد عقد ملوك فرنسا مع مصر معاهدات أخرى صدق عليها سليم الفاتح في سنة ١٥١٧ ، وسليمان القانوني في سنة ١٥٢٨ ، ووقع السلطان وفرانسوا الاول في سنة ١٥٣٥ اتفاقات نهائية احتوت الامتيازات كلها ورسمت لها نظاما شاملا، أجريت فيه بعض التعديلات في سنة ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠، وكانت جميع المعاهدات تؤكد المبدئين الاولين اللذين بنيت عليهما اتفاقات سنة ١٥٣٥ ، وهما عدم سريان القوانين العثمانية على جميع التجار والسياح الأوربيين في البلاد الاسلامية ، ومنح ممثلي ملك فرنسا حق حماية جميع الرعايا المسيحيين .

(١) شارل رو (برزخ وقناة السويس سنة ١٩٠١) .

كانت الامتيازات منحا من طرف واحد تفضل بها السلطان لمصلحة التجارة ، ثم صارت في سنة ١٨٠٢ معاهدات بين طرفين متعاقدين في فرنسا وتركيا وأخذ من ذلك الوقت صيغة اتفاقية دولية . وقد انتشرت التجارة بفضل الامتيازات في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية ، وخصوصا في مصر متجر الهند وبلاد العرب وأفريقية الوسطى ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي لها في مصر الى آخر القرن الثامن عشر قنصل وبيوتات تجارية ، وكان الاوروبيون النازحون الى مصر يطلبون حمايتها .

ولكن هذه الامتيازات أصبحت مع ضعف الدولة المستمر «هجومية» بعد أن كانت «دفاعية» بحجة . وصار الجانون الاوروبيون لا يجدون زاجرا لهم من المحاكم القنصلية ، وفوق ذلك فان جميع القناصل ، بدلا من قنصل واحد ، صاروا يطبقون على رعاياهم قوانين الامتيازات ، وطالما نشأ بين القناصل نزاع قضائي على الاختصاص يعطل مجرى العدالة كلما شملت اثنين أو أكثر من الأجانب قضية واحدة . وبذلك كانت في مصر سلطات أجنبية عديدة تشل سلطة الحكومة في دائرتها، وتعوق البلاد عن التقدم خصوصا بعد أن تكاثر الاجانب أيام سعيد واسماعيل ، وكان أكثرهم ، لا يرعون الا ولا ذمة ، تجارتهم السرقة والنهب والقتل .

وكان الأوروبيون المتمدنون من مقاولين وغيرهم يجدون
تجارة رابحة في مطالبة الحكومة بتعويضات جسيمة عن اضرار
وهمية نجمت من اتفاقات أبرموها مع الحكومة . وكان القناصل
يؤيدونهم طمعا في اقتسام الغنيمة (١)

الرأي المصريح القضائي — رأى نوبار وزير اسماعيل أن يمهّد

العدالة ويقيم الاصلاح القضائي على أساس الوحدة في التشريع
والقضاء ، والتنفيذ . وكان يرى أن استقلال مصر لا يتوقف
على امتياز من الباب العالي يكلف البلاد ثمنا غاليا ، بل على قوة

(١) كتب اللورد ملنر يقول : « ليس من السهل أن يتصور الانسان الى
أى حد بلغ استهتار الممثلين السياسيين بنواميس الذمة والشرف في عصر اسماعيل
خاصة كانوا يستعملون سلطتهم في ارغام مصر الضعيفة على اجابة الطلبات الفادحة
المستغربة . وكان في هذه الاثرمنة الغرض من الحصول على امتياز مشروع من
المشاريع ليس هو انجاز عمل نافع . وانما اختراع مظلمة تدعو الى فسخ العقد
والرجوع على الحكومة للحصول على تعويض ، ومن جهة أخرى كان يكفي أن
تصيب الأجنبي خسارة ما . ولو كان هو المسؤول عنها، ليتخذ منها ذريعة للمطالبة
بتعويض : فاذا سرق مثلا كانت الحكومة هي الملوثة لنقص بوليسها ، واذا عاق
سير سفينته في النيل عائق بسبب انظماره في احدى الجهات ، كانت الحكومة هي
المسئولة لأنها لم تنزع النهر . ويروى أن اسماعيل اذ كان يتحدث ذات مرة الى
مقاول أوروبي أمر خادمه باغلاق النافذة قائلا « أخشى أن يصيبه برد فيكلفني
١٠٠٠٠ جنيه » وقد لا يكون في هذا القول ظل من المغالاة (انجولترا في مصر)

مصر وحسن ادارتها . وكان من المستحيل وجود ادارة منتظمة ما قامت الى جانب الحكومة المصرية ١٧ قنصلية كانت سلطة كل منها لاتقل عن سلطة الخديوى نفسه . وقد رفع نوبار في سنة ١٨٦٧ تقريراً في هذا المعنى الى الحكومة العثمانية وسفراء الدول بالاستانة ذكر فيه «أن الحكومة المصرية دفعت في أربعة أعوام ١٨ مليون فرنك تعويضات للأوروبيين وان هذا المبلغ الجسيم لم يدفع الا تحت ضغط القناصل الأوروبيين وأن جميع الاشغال العامة ، ماعدا حوض السويس الذى تم في ذلك الوقت «١٨٦٧» ، معطلة لأن الحكومة واقعة في مشاكل التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون» .

واجتمعت في مصر سنة ١٨٦٩ لجنة دولية أيدت بعد فحص دقيق وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، ومع ذلك فان الدول ، وفي مقدمتها فرنسا ، ظلت تعرقل مشروع الاصلاح القضائى الذى كان قاعدة الاصلاحات العامة في مصر ، ولم توافق عليه الدول بالاجماع الا بعد مضي تسعة أعوام «١٨٧٦» ارتبكت في اثنائها شؤون البلاد وملك زمامها الأجنبي .

وقد انشئت المحاكم المختلطة في المدن الكبرى، وكان في نظامها نقص من ناحية، ومغالات من ناحية أخرى فأما النقص فلأن اختصاصاتها كانت لاتتجاوز القضايا المدنية والتجارية ، وظلت القضايا الجنائية

من اختصاص السلطات القنصلية . وأما المغالاة فلا أن القانون كان يحول أى أجنبي الحق في مقاضاة الخديوى أو حكومته أمام هذه المحاكم الاجنبية ، وكانت الحكومة نفسها مكلفة بتنفيذ حكم القضاء ، وفي ذلك من الوجهة السياسية على الاخص أكبر افشآت على سيادة الدولة .

ولا ريب أن انشاء هذه المحاكم في بداية الحكم ربما ساعد على انقاذ مصر من الارتباكات المالية والحوادث السياسية التي ترتبت عليها ، وعلى أية حال من العدل أن نقرر أن اسماعيل تمكن وسط مشاكل الامتيازات المنتشرة في طول البلاد وعرضها من السير بهمة في أعماله العامة .

قناة السويس — ومن أجل هذه الأعمال خطرا بعد الاصلاح القضائي ، اتمام قناة السويس ، وكان اسماعيل أعلن عند تبوؤه العرش أنه يريد «أن تكون القناة لمصر لا مصر للقناة» وعول على التخلص من الشروط الفادحة التي تعاقد عليها سعيد مع الشركة في سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٦ : ومن أهمها ترك أراضي الوادي الواسعة للشركة وهي تتولى ربيها وفلاحتها على حسابها ، وانشاء ترعة حلوة صالحة للملاحة تصل القناة البحرية بالنيل ، وانفاذ أشغال القناة بواسطة عملة يكون أربعة أخماسهم مصريين .

وقد ذهب نوبار في يولييه سنة ١٨٦٣ الى الاستانة لمفاوضة الباب العالي : «أولا» في استرداد الاراضي التي تنازل عنها سعيد

وصارت في الواقع نقطة استعمارية فرنسية . «ثانيا» انقاص عدد العملة الى ٦٠٠٠٠ بدلا من ٢٠٠٠٠ كانوا يشتغلون في القناة ، وكان ذلك يستدعى وجود ٤٠٠٠٠ آخرين بين راحل في الطريق أو مقيم يتأهب ، وبالتالي حرمان الزراعة على الاخص من الايدي العاملة في عهد الاصلاحات .

وانتهى النزاع بين اسماعيل والشركة بتحكيم نابليون الثالث فأصدر الامبراطور في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ حكما يقضى برد الشركة ٣٠٠٠٠ فدان تقريبا الى الحكومة المصرية ، وهي الاراضى التى كانت تملكها في البرزخ ، ومعافاتها من تقديم العملة ولكن الحكومة صار فرضا عليها أن تدفع للشركة ، على سبيل التعويض ، ٨٤ مليون فرنك «ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات تقريبا» .

أحدث هذا الحكم دهشة عامة ، ورغما من هذه الصدمة بذل اسماعيل جهده في تعضيد هذا المشروع الجليل ، وأمكن في سنة ١٨٦٩ الاحتفال بافتتاح القناة ، وكانت أوروبا ، وملوكها ، وأمرائها في المهرجان العظيم الذى كان رمزا لأبهة الملك والسلطان .

وقد كلفت القناة اسماعيل مالا يقل عن ١٦ مليونا من الجنيهات اضطر الى اقتراضها بفوائد كبيرة ، وبلغ ما تحملته مصر وحدها من نفقات انشاء القناة ما يزيد عن النصف ، فكانت من الوجهتين المالية والسياسية وبالا على البلاد .

تحسين القاهرة والاسكندرية — من جلائل اعمال

اسماعيل تغير معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا عروس الشرق وكان غرضه جعل مصر قطعة من أوروبا فظهر طابع المدنية الحديثة على هاتين العاصمتين منذ ذلك العصر ، واختلط الأوروبيون بالمصريين في أحياء واحدة ، وكان هذا التطور من عوامل التقدم الادبي والمادى في الحياة العامة

وقد وسع الحوارى والازقة في كلتا العاصمتين وأدخل «التنظيم فيهما واختط ، الشوارع ، وشيد الأحياء الجديدة كحى الاسماعيليه ، والتوفيقية ، وعابدين النخ» التى لاتزال الى اليوم أجمل قسم فى القاهرة وانشأ القصور الباذخة أهمها قصر الجزيرة ، وقد كلفه ١٣٧٤ر٣٩٣ جنيه ، وقصر عابدين ٦٥٦ر٥٧٠ جنيه ، وقصر الجزيرة ٨٩٨ر٦٩١ جنيه ، وقصر الاسماعيليه ١٠١ر٢٨٦ جنيه، وتزيد تكاليف قصوره عن خمسة الملايين ونصف من الجنيهات (١) .

ووزع المياه بالطريقة الحديثة في المدينتين على السكان، وأنار الأحياء والشوارع بالغاز ، وشجع كبراء القطر وسراته أمثال شريف ورياض واسماعيل صديق على بناء القصور الرفيعة ، وغرس البساتين الجميلة فأقبل المصريون على انشاء العمارات

(١) انظر الجزء الاوّل من الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك

وتقليد الأوروبيين في زيهم ومعيشتهم وأخذت مصر تنتقل من المدنية الشرقية وظواهرها الى المدنية الغربية .

الاشتغال العام وارتفاع الزراعة والتجارة — ساعد

على هذا الانتقال أسباب الرفاهية التي أوجدها اسماعيل في القطر باصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل في ترقية الزراعة والصناعة والتجارة فقد جدد في مصر ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل تضاف الى ٤٤٠٠٠ ميل كانت من قبل) ، وتكلفت ترعة الاسماعيليه وحدها ٢٥٠٠٠٠٠٠ فرنك (٢ مليون من الجنيهات) ولكنها أحيت أرجاء واسعة من الصحراء جهة السويس وعلى الاخص «تفتيش الوادى»، وأنشأ غربى النيل ترعة الابراهيمية ، وهى من أكبر ترع العالم حفرها المهندسان بهجت باشا واسماعيل باشا محمد ، فأنعشت هى وفروعها من أراضى الوجه القبلى ٦٥٠٠٠٠ فدان (١) .

واشتغل بهمة في تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ جسور النيل لتكون على اتم ما يكون وقت الفيضان . وكانت القناطر

(١) يستدل من رسالة كتبها محمد افندى اسماعيل المهندس في سنة ١٩٠٠ عن ترعة الابراهيمية أن الترعة وفروعها وهو اويسها بنت في سنة ١٨٧٢ . وكان بدأ العمل فيها بهجت باشا في سنة ١٧٦٧ فأنجز القسم الاول منها من أسبوط الى مغاغة في سنة ١٧٧٠ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد مفتش عام الوجه القبلى فأكملها . ويبلغ طولها ٢٦٨ كيلو متراً وهى من الاعمال المصرية البحتة التى اكتسبت شهرة عالمية .



الشيخ رفاعه رافع
ناظر مدرسة اللغات والالسن وأحد طلبة بمشة محمد على في فرنسا

بـ ١٨٨٠٠٠٠ جنيه ، وقد تمت هذه الأشغال العامة في اثني عشر عاما «مما لم يسبق له مثيل في بلد آخر أربعة أضعاف مصر مساحة وسكانا (١)»

الصناعة — كثر موارد البلاد المادية وارتقت الزراعة والتجارة ، أما الصناعة فلم يوفق الوالى في تحقيق أغراضه منها رغما من مجهوداته العظيمة فقد أنشأ معامل سكر ومعاصر في مصر الوسطى والصعيد أنفق عليها ما يربو على ٦ ملايين من الجنيهات ولكن المشروع لم ينجح وكلفه الخسائر الجسيمة .

وأنشأ معامل نسيج بوفرة ، وبولاق ، وشبرا ، وستين معملا لنسيج القطن والتيل ، وعشرين لنسيج الصوف ، وأحد عشر لعمل الأبسطة ، ومائة وسبعة للحياكة ونسيج البفته . وأوجد مسبك مدافع ، ومعمل بنادق ، ومعمل خرطوش ، ومصنع دباغة ومعامل زجاج ، ومعامل ورق ، (٢) ووسع نطاق المطبعة الأميرية التي صارت تطبع كل ما تحتاج اليه الحكومة .

(١) دى ليون « مصر في عهد الخديويين » .

(٢) أنشئت فاوريقة الورق في سنة ١٨٧٤ وقد كان يرأس عملها البالغ عددهم ٤٠٠ معلم أوروبى فأمكنهم في مدة وجيزة الاستغناء عن الأجانب والعمل تحت اشراف حسنى بك وكيل المطبعة الأميرية وكانت الفاوريقة تقوم بتوريد جميع الورق اللازم للمطبعة ومصالح الحكومة والتجارة . وقد اندثرت هذه الصناعة الاهلية وصارت مصر تشتري الورق من الخارج .

ادارة البريد — عنى اسماعيل بتنظيم ادارة البريد في مصر ، وكان المتعهدون بالبريد في البداية جماعة من الطليان « شينى واخوانه » أنشأوا حوالى سنة ١٨٢٠ مصلحة توزع الرسائل وتقوم مقام البنوك في ارسال النقود الى داخلية البلاد .

وكان نقل البريد بواسطة السعاة برا أو بواسطة المراكب في النيل والترع ، ولما انشئ الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية استعمل ايضا لهذه الغاية ، ثم اتسعت هذه المصلحة مع ازدياد وسائل العمران فاشترتها الحكومة بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ وعهد الى موتسى بك بادارتها وترقية شؤونها فانتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد في الأقطار التى تؤمها المراكب المصرية ، فكان نجاحها دافعا للدول الأجنبية في مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ على قبول مصر في «الاتحاد البريدى» وتركها حرة في الغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة في مصر ، واحتفظت فرنسا وحدها لأسباب سياسية بمكتب بريدها في بور سعيد والاسكندرية.

كانت المراكب التجارية تحمل البريد بانتظام الى المكاتب المصرية في السودان ، وتركيا آسيا ، وأوروبا، وجدة وأزمير ، وبيروت ، وقولة ، وسالونيك .

وقد سهل هذه المهمة انتشار الأسلاك البرقية التي كانت تربط البلدان النائية — كان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣ كيلو مترا وعناية مصر بأسطولها التجارى .

الوسطول التجارى — كانت الشركتان المساهمتان اللتان

أسسهما سعيد مهددتين بالفناء في أواخر أيامه، فلما أرتقى اسماعيل عرش مصر صفى الشركة الجديدة، وأنشأ محلها «الشركة العزيرية» وكان معظم رأس مالها من ثروته الخاصة، ثم وسع نظامها فكانت سفنها تنتقل بين سواحل البحر الأبيض الجنوبية وسواحل اليونان، والاستانة، وآسيا الصغرى، والشام، والقلزم وبذلك صارت مصر مستقلة عن الدول الأجنبية في ملاحتها وبريدها. وكان المساهمون من المصريين، ولكن الحديدوى اشترى جميع الأسهم في سنة ١٨٧٣ وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بـ «شركة البوستة الحديدوية (١)» .

(١) باعت الحكومة المصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ الى «الدرسن وشركاه» بواخر البوستة الحديدوية، وأحواضها، ومخازنها، وآلاتها بالاسكندرية والسويس بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، وقد دهش الناس من هذه الصفقة الخاسرة واحتج الباب العالى رسميا عليها

ونظم اسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية وكان عدد سفنها التجارية ثمانيا وخمسين : منها ثمان وعشرون خصصت لخدمة الحديوى الخاصة .

التعليم — ومن مآثر الوالى الخالدة عنايته بالتعليم عناية جده الاعلى فقد كان عدد الطلبة في أيام محمد على عشرين الفا نقص الى أحد عشر الفا في أواخر حكمه ، ولم يرب على بضع مئات في عهد سعيد فانحطت ميزانية التعليم الى ستة آلاف جنيه والواقع أن المدة مابين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ كانت معدومة من جهة التعليم العام ، وقد عمل اسماعيل على انتشال البلاد من هذه الوهدة : وناط بأدهم باشا وزير معارف محمد على سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤٩ باصلاح ادارة التعليم وتوسيع نطاقه فأنشأ عدة مدارس وقد وضع على باشا مبارك وزير المعارف والأشغال العمومية في سنة ١٨٦٨ القانون الأساسى للتعليم العام فانتظمت الحركة العلمية وانتشرت المدارس في البلاد . وكان دربك السويسرى المفتش العام من اكبر العاملين على ترقية التعليم ، ويقال انه كان أكفاً موظف أوروبى في الحكومة المصرية .

بلغ عدد الطلبة في عهد اسماعيل نحو مائة ألف ، والمدارس والمكاتب ٤٦٠٠ ، وميزانية التعليم ٨٠٠٠ جنيه ، وقد خصص

دخل الأراضى التى استردتها الحكومة من شركة القناة لنشر المجانية . ومن أهم المدارس التى انشئت في هذا العصر مدرسة الهندسة (١٨٦٦) ومدرسة الطب البيطرى (فتحت في سنة ١٨٦٧ وألغيت في سنة ١٨٧٩) ومدرسة الحاسبة (فتحت في سنة ١٨٦٧ وألغيت في سنة ١٨٧٣) ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٦٨) ، ومدرسة الفنون الحربية (فتحت سنة ١٨٦٨ ، وألغيت في سنة ١٨٧٢) ، ومدرسة الحقوق (١٨٦٨) ومدرسة الآثار المصرية (فتحت في سنة ١٨٧٠ وألغيت في سنة ١٨٧٥) ، والمدرسة السنية للبنات (١٨٧٣) ومدرسة دار العلوم (١٨٧٣) ورغمما من الارتباك المالى الذى أودى بكثير من اصلاحات اسماعيل فان جميع المدارس الابتدائية (١) وعددا كبيرا من المدارس العالية التى أنشأها مازالت الى اليوم تؤدى للبلاد أجل الخدمات .

وقد جدد اسماعيل ارسال البعثات المصرية الى الخارج ، وأرسلت الحكومة الفرنسية في سنة ١٨٦٤ بعثة من الضباط برياسة الكولونيل ميرشر نظمت مدارس الحربية وجعلتها

(١) منها مدرسة القرية سنة ١٨٧٢ . ومدرسة الجالية سنة ١٨٧٣ . ومدرسة باب الشعرية سنة ١٨٧٤ . ومدرسة العقادين سنة ١٨٧٣ . ومدرسة النحاسين سنة ١٨٧٢ . ومدرسة عابدين سنة ١٨٧٩ . ومدرسة الحسينية سنة ١٨٧٣ (انظر كتاب الاحصاء لأمين بك سامى)

مدارس راقية تخرج منها خيرة الضباط المصريين . وقد ذهب خمسة عشر من أولئك الضباط في سياحة علمية الى فرنسا وعادوا فتألف منهم أركان حرب الجيش المصرى تحت أمره الكولونيل الأمريكى ستون باشا .

الجيش والبحرية — كون اسماعيل جيشا قويا نظمه الضباط

الامريكان ، وعهد بتحسين سواحل البحر الابيض الى المهندس المصرى محمود باشا فهمى فأنشأ سبعة عشر حصنا بين أبى قير والبرلس . ولما هدد الباب العالى بسحب الامتيازات سنة ١٨٦٩ ابان الأزمة التركية المصرية التى نشأت من مساعى اسماعيل الاستقلالية قبيل الاحتفال بافتتاح القناة أخذ اسماعيل . أهبطه للدخول في حرب ضد تركيا ، ولكن الدول تدخلت في الأمر وأرغمت اسماعيل على تسليم خمس مدرعات حربية كبرى كان أوصى عليها في طولون وتريستا ، وبذلك تمكنت أوروبا مرتين : في عهد سعيد واسماعيل من التدرع بمعاهدة لندرة ومنع مصر من انشاء بحرية قوية في البحر الأبيض .

التوغل في افريقية — وقد استعان الوالى بجيشه وأسطوله

التجارى في نفاذ خطة التوسع في افريقية فأرسل في سنة ١٨٦٨ حكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب على رأس جيش احتل

أعلى النيل وبلاد دارفور . وعين سنة ١٨٦٩ «سامويل بيكر» حاكما على الأقاليم الواقعة في جنوب جندقرة وكلفه بتنظيم التجارة في هذه الجهات ومحو الرقيق . وقد أعلن رسميا ضم جهات خط الاستواء الى مصر في سنة ١٨٧١ وعين غوردون الذى خلف سامويل بيكر حاكما عليها في سنة ١٨٧٣ وكان يصحبه في حملته — الكولونيل الأمريكى شاي لونج ، والقائمقام حسن واصف أحد ضباط أركان حرب الجيش ، وقد تنازل السلطان لاسماعيل في مقابل جزية سنوية عن سواكن ومصوع في سنة ١٨٦٦ ، وزيلع وبربر على البحر الأحمر في سنة ١٨٧٥

قد أرسل اسماعيل بعثات علمية عديدة في أفريقية لاكتشاف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل فكان موضوع اعجاب الجمعيات الجغرافية في أوروبا .

أعمال أخرى — وأنشأ اسماعيل الجمعية الجغرافية بمصر

سنة ١٨٧٤ ، وشجع مريت ومسبيرو وعلماء آخرين على البحث عن الآثار وصيانتها في دار العاديات ، وأسس دار الكتب المصرية التى تشتمل على مجموعة فارسية نفيسة وكثير من الكتب والمنسوجات القيمة ، ومسرح الأوبرا ، والمرصد وغير ذلك من جلائل الأعمال التى لا تحصى .

ولكن الأدارة المصرية تسرب اليها الاختلاط في أواخر حكم اسماعيل وبالأخص في عهد الادارة الأوروية (١٨٧٦-١٨٧٩) فوقضت حركة الأشغال العامة، وأغلقت مدارس كثيرة، وأهملت المشروعات النافعة، وتطرق الخراب الى أحوال البلاد الاقتصادية والعمرانية ، وكان يستعصى علاجها على الاحتلال البريطاني في مدته الأولى (١٨٨٢ — ١٨٧٧) .

والواقع أن التصفية المالية التي تمت في سنة ١٨٨٠ كانت فاتحة عصر الطمأنينة والنظام في البلاد . ولكن الداء كان قد تغلغل الى حد جعل الاصلاحات التي عملت في عهد الرقابة الأوروية (١٨٧٩ — ١٨٨١) تظهر سطحية في أعين المصريين فقاموا يطالبون باصلاحات أساسية (١٨٨١ — ١٨٨٢) .

وقد حملت الثورة اسماعيل التبعة كلها . ومهما كان من الأمر فان اصلاحاته وأعماله الواسعة لا يمكن طمسها اذ لاتزال الى اليوم العامل الأول في تقدم العمران والمدنية في مصر .

الفصل الثالث

النهضة العمرانية والسياسية ونشوء الرأي العام

نشأ الرأي العام المصرى في أواخر حكم اسماعيل في صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة. وكان ظهوره بعدمروور سبعين عاما على مصر الحديثة تحت تأثير عاملين : انتشار الحركة الفكرية وتغلغل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ومرافقها الحيوية .

وقد تبين أن الحاسة القومية تنهت في عصر محمد على . ولولا أن وسائل الطبغ والنشر كانت معدومة أو محدودة لظهر هذا الشعور في شكل واضح وقد كتب مصرى ، حسين بسيونى ، كان عضوا في بعثة لندرة في سنة ١٨٣٨ ، رسالة بالانجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده قال في ختامها مخاطبا اللورد بالمرستون «من الأمور التى لا يختلف فيها اثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقى والاصلاح . وأنه لاشئ يمنع انجلترا من منح مصر الحق في أن تصير أمة مستقلة وأن توضع في مصاف البرازيل والمكسيك ، وكولمبيا ، واليونان ، ولهذا جئت راجيا دولتكم أن تنظروا الى المسألة بعين العطف ، واني موقن أن رفاهية مصر

في المستقبل ، يتوقف كلها أو بعضها على اعتراف إنجلترا باستقلالها (١) .

على أن الفكرة السياسية في أيام محمد علي كانت لاتزال مبهمة لأن «عدم وجود نظم شعبية حقيقية ، وقوانين ومحاكم عادلة كان من شأنه اضعاف الفكرة السياسية فصارت شعورا يكتمه الخوف وقد أوجد الاحتكاك المستمر بأوروبا والأوروبيين وطنية جديدة عند المصريين (٢) .

الحرية الشخصية — والواقع أن المصريين منذ أيام محمد علي كانوا ينعمون بالرعاية ولكنهم كانوا فاقدي الحرية : لأن الحكومة كانت تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم فكانت المناقشة العلمية قد تؤول باعتداء على الدين وتعرض صاحبها لأشد الجزاء وكان الشرطة «يكبسون» المنازل اذا اشتبهوا في وجود خمر أو محرمات فيها وقد دامت هذه الحال حتى عاد المصريون الذين عاشوا في كنف المدنية الغربية وعرفوا قدر الحرية الفردية فعملوا

(١) توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت عنوان Egypt under Mohammed Aly Bascha, by Hassanaine Al-Besunee, 1838

(٢) انظر تصريحات احمد رفعت في كتاب برودلى « كيف دافعنا عن عرابي باشا وأعوانه » .

على توطيدها في مصر ، لا فيما يتعلق بعلاقة الحكام بالمحكومين
اذ كان من يتعرض لهذه العلاقة جزاؤه الموت أو السجن أو
النفي . وقد ترتب على الحرية الوحيدة التي اكتسبها المصريون ،
وهي حرية العمل وحرية الفكر من الوجهة الدينية ، أن
جاءوا الاكثرون بأشياء مخالفة للدين غير قائمة على مبدأ وأساس
وانتشرت العريضة والسكر والرذيلة بين الاهالي (١) . ساعد
على ذلك تغلغل تجار الخمر والمفاسد من الاوروبيين في المدائن
والقرى النائية واختلاطهم بالفلاحين والاهالي ، وعجز الحكومة
بسبب الامتيازات عن ايقافهم عند حدهم والقيام بأي اصلاح :
كانت تعترضها دائماً نفس العقبات كلما أرادت اغلاق بيوت القمار
ومنازل اللهو والفجور أو مراقبة بيع الخمر ، وكلما همت في
سبيل المصلحة العامة بايقاف صنع العملة المزيفة أو باصلاح
الجسور أو تعهد الترع اذ كانت القوانين المصرية لا تسرى على
الاجانب وكانت محاكمهم القنصلية مثال التحيز وسوء القصد
نحو البلاد وحكومتها .

التميز العرقي — ولا ريب أن عدم توافر العدل بين
المصريين والاوروبيين ، وبين الحكومة والاوروبيين وبين
الحكومة والرعية كان من أكبر أسباب الشكوى . قال احمد

(١) أنظر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده في عدد ١٩ ابريل سنة ١٨٨١
من « الوفاة المصرية » تحت عنوان « غلطة العقلاء »

الفلاح : ان مصدر البلاء الوحيد عدم الأمن على الأرواح والأموال فلا قانون يحمي الفلاح من الأوامر الظالمة . وللحكومة اليوم طلبات فادحة خصوصا مذ أخذ صنائعكم ، مؤيدين بقناصلكم يرسلون القذائف الحمراء على بلد صغير أعزل (١) .

والواقع ان القضاء المحلى كان فاسد النظام . وكانت الحكومة تسوى بطريق ادارى بين الأفراد مسائل كان يجب أن تنظر فيها السلطة القضائية . وكانت القوانين والاجراءات القانونية التى تتخذ مجهولة . وكان تنفيذ الاحكام تعوقه مصاعب جمة ناشئة من تدخل الادارة الذى لا مبرر له .

كانت فكرة نوبار ترمى الى اصلاح القضاء المصرى وجعله مهيمنا على الحديوى والاوروبيين والمصريين على السواء ، وذلك بتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المختلطة حتى تشمل الاهالى الوطنيين والاوروبيين في جميع جهات القطر وتكون الاغلبية فيها للعنصر المصرى فتضع حدا لسلطة الحديوى المطلقة وسلطة القناصل ، وتعم العدالة الجميع . ولكن مشروع نوبار لم يتحقق الا جزء منه بسبب مطامع الدول وأغراضها ، في سنة ١٨٧٦ بعد أن أرتبكت أحوال البلاد وصار المصريون يتهمون حكومة اسماعيل بالضعف أو بالخطأ ويحملونها تبعة كان يقع كلها أو معظمها على الاوروبيين وحدهم .

(١) أنظر كتاب « الفلاح » تأليف ادمون أبو ، ١٨٦٩

كان اسماعيل في الظاهر مسئولاً عن أعمال حكومته باعتباره الحاكم المطلق ، ولكن الواقع ان الحكم في ادارة البلاد العامة وكان اكثرهم اتراكاً، اساءوا استعمال السلطة التي كانوا يستمدونها منه ، في جباية الضرائب والاموال ابتغاء مرضاة الوالى الذى كان يحتال في انفاذ اصلاحاته الواسعة وارضاء دائنيه .

أسباب شكوى المصريين — وكان المصريون على العموم يشكون من الضرائب الفادحة ، والسخرة ، والتجنيد ، وسلطة الحكم المستبدة ، وفساد المحاكم المدنية والجنائية ، وكانوا يقارنون بين حكومة الخديوى وحكومة سعيد باشا الذى أعطى المصريين العدل والطمأنينة وكانت تكاليفه معتدلة (١) .

على أن حكم سعيد كان خلواً من الاعمال العظيمة والحروب التى تستدعى النفقات الكبيرة ، والأيدى العاملة ، والجند الكثير وكانت وطأة الامتيازات لاتزال خفيفة لقلة عدد الاوروبيين النازحين . وقد جرى اسماعيل على خطة محمد على فلم يستفد الفلاح رأساً من التقدم الاقتصادى الذى ظهر في البلاد، وعادت أسباب الشكوى التى قضى عليها سعيد : كان للجندي مثلاً قانون ثابت يحدد طريقة التجنيد للجيش ويقرر عدد سنى الخدمة

(١) أنظر كتاب يارنيلور « مصر واسلنده في سنة ١٨٧٤ » .

العسكرية المطلوبة من كل جندي فأصبح هذا النظام لا يعمل به وصار الضابط عند الحاجة ينزل في احدى القرى ويأمر الشيخ بتقديم العدد اللازم فيبادر الشيخ باغفاء محاسبيه وأتباعه وتقديم بقية من هب ودب من الرجال الا من دفع مبلغا معيناً من المال وقد يصل ضابط آخر في السنة التالية أو في نفس السنة فلا يعاب بما فعله الأول ويعيد الكرة ثانية غير مبال بالسن أو بالزوجية أو بالمبالغ التي دفعت من قبل .

وكان الجند يستعملون في الحروب أو في السخرة ، وكانت أجورهم لا تصرف لهم ، ولا يتناولون الا اردأ الطعام فدبت فيهم روح التمرد حوالى سنة ١٨٦٩ ، اما الفلاحون فكان الكثيرون منهم يلجأون الى الفلوات هرباً من الضرائب وأعمال السخرة . وكانت البلاد في حالة استياء صامت لا يجد منفذاً أمام رهبة الحكام الذين كانوا ينشرون الجاسوسية ، ويتهمون الابرياء ، وينفون في فزوغلى على النيل الأبيض ، وكانت الأحكام بالنفى أو بالقتل صادرة عن النزعة الاستبدادية التي تقوم مقام العدل والقانون ويظهر أن الفلاح بدأ يخرج من صمت العبودية الذي كان يروح تحته قرونا فقد روت جريدة « البروجريه اجبسين (١) »

(١) يوجد في دار الكتب المصرية مجموعة من هذه الجريدة من ١١ يولية سنة ١٨٦٨ (العدد الثانى) الى ١٤ مايو سنة ١٨٧١ وهذه هي الجريدة الوحيدة المستقلة التي يمكن الاستدلال بها على الحالة الحقيقية في ذلك العصر :

التجارة — وقد ترتب على انشاء حكومة منتظمة تصون

الامن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا . وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وأهمها الانسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢٠٠٠٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والارز ، والصمغ ، والانسجة الكتانية ، والحبوب . وقد تمكن محمد علي بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التي أعانتته في تعهد جيشه واصلاحاته وكان هو التاجر الاول في الدولة .

التعليم والمعارف: فهم محمد علي أن كل حركة اصلاحية

عامة ترمى الى تكوين أمة وابتعاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر الا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الاساسية استخدام الاجانب باعتبارهم «معلمين بالنيابة» يحل محلهم الوطنيون تدريجاً، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو «جومار» ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا، وكانت مؤلفة

الدول اسماعيل على الخضوع للباب العالي ، وتذكر المصريون موقفها الاول في سنة ١٨٤٠

على أن المصريين، من أية طبقة كانوا ، اذا نظروا في داخلتهم لم يسعهم الا الاعتراف بسوء الحالة الذي تشير اليه الاحتجاجات التركية . وقد نشرت هذه الاحتجاجات في صورة خطاب بعث به الصدر الأعظم وأمر بترجمته الى العربية ونشره على أبواب المصالح العامة بالاسكندرية، فتجمهر المصريون وأخذوا يعلقون عليه «وكانت على الأخص الجمل المتعلقة بالنفقات الباهظة والضرائب التي تنوء على الشعب بكل كل فلا يستطيع لها احتمالا موضوع تعليقاتهم وسموهم» .

وقد استنتجت جريدة البرجرية من هذا الحادث «أن العرب (المصريين) بدأوا يهتمون بالسياسة وأنهم يترقبون الاخبار الواردة من الاستانة ، ويعلقون عليها ويتباحثون في موضوع النزاع ، وأن الرأي العام بدأ يتكون عند المصري (١)

والواقع أن الشعب كان ينقم على الحكومة سياستها المالية والادارية وسوء تصرفها في الشؤون العامة. وكان المتنورون من المصريين لا يرون بعين الرضى وقوع الحكومة تدريجا في قبضة

(١) أنظر « البرجرية » الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٦٩



حسین محمد کیانی وأحد طلاب بعثة محمد علی فی فرنسا

الأجانب أو الاتراك الذين أصبحوا طبقة حاكمة بعد أن أقصاهم سعيد وأحل مكانهم المصريين في رئاسة الجيش والادارة.

ولا ريب أن ميل اسماعيل الشديد الى الاصلاحات كان يدفعه الى الاكثار من الأجانب وتكليفهم بمهمات دقيقة كان يحسن أن يقوم بها المصريون وحدهم : وقد نبه حكمدار السودان، جعفر باشا مظهر (١٨٦٦—١٨٧٢) ، وقت ارسال صموئيل بيكر مع حملة مصرية لاكتشاف وضم مناطق خط الاستواء ، الى خطر اعطاء مهمة كهذه لاجنبي ونصحه، بتقرير مكتوب، أن يرسل ضابطا من أركان حرب الجيش المصرى ، ولكن اسماعيل أراد مصانعة انجلترا فعين في سنة ١٨٧٤ غوردون (١) خلفا لبيكر في حكومة خط الاستواء ، ثم عينه في سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على السودان فحمل مصر على التخلي عن مناطق واسعة ، وأغلق من باب الاقتصاد المدارس التي كانت أنشأتها الحكومة في الخرطوم، ويؤكد بعض الكتاب أن غوردون كان يبذر بذور الثورة المهدية التي أدت

(١) يقول هنرى بنسا (مصر والسودان ١٨٩٥) . ان عصر الرفاهية الكبرى في السودان كان بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ - أى عصر الحكام المصريين - وأن مسؤولية حكام السودان في عهد الادارة الانجليزية من صاموئيل بيكر الى غوردون تتبين خطورتها كلما نظرنا الى الحالة التي آلت اليها هذه المناطق في آخر عهدهم «

الى سلخ السودان عن مصر ولكنهم لم يعزوا أقوالهم بالأدلة القاطعة (١) .

وقد أدى تنازع الأجانب والأتراك في تصريف الشؤون العامة الى أخطاء كانت ضربة قاضية على مصالح البلاد في ظروف دقيقة . وحسبنا أن نذكر الحملة الكبرى التي أرسلها اسماعيل الى بلاد الحبش في سنة ١٨٦٧، وكانت مؤلفة من ٢٠.٠٠٠ مقاتل بقيادة راتب باشا الذي اختاره الحزب التركي ، وقد ناط اسماعيل القيادة الفعلية في الحرب بالقائد لورنج وأركان حرب الأمريكان، فنجمت مشادة قوية في القيادة العليا أدت الى هزيمة هذا الجيش في «قرع» وكان لهذه الهزيمة أسوأ وقع في مصر .

بدأ العنصر المصري في الجيش من ذلك الوقت يتضامن في اعلان تدمره من تعسف العنصر التركي الشركى به ، فكثيرا

(١) يؤكد الكولونيل الامريكى شايبى لونيچ رئيس أركان حرب غوردون (مصر والمناطق المفقودة ، ١٨٩٧) « أن ادارة غوردون وكانت فوضى محزنة وأنه وجد السودان في حالة يسر ورفاهية وتركه في سنة ١٨٧٩ مديناً يتحرك للثورة » ويتهم الكاتب بريطانيا العظمى بأنها اختارت غوردون لنشر الاختلال والارتباك في شؤون السودان . « وأنهم كانت تعمل من زمن طويل على خلق الحوادث التي حدثت فيما بعد » وأن غايتها الاستفادة منها لتكوين امبراطورية انجليزية في افريقية : «

ماكان الرؤساء الأتراك يسوقون المصريين لأوهى سبب الى المجالس العسكرية السورية ويحكمون عليهم بالاعدام (١) . وكانت هذه الروح التركية المشؤومة المنطوية على الجهل والتعصب والجبروت في القيادة العليا سببا في فشل حملة الحبشة التي كلفت الخزينة نيفا ومليون جنيه ، وألحقت بالبلاد عارالهزيمة وبذرت في الجيش والشعب بذور الاستياء العام الذي نشأت منه الثورة العراقية (٢) .

أخذ العقلاء المصريون يفكرون في التخلص من هذه الحال خصوصا وأن التدخل الأجنبي في حكومة البلاد اشتدت وطأته وبدأت الشركات الأجنبية تستغل البلاد وأثقل الديون أرض الفلاح ، وحاصلاته ، ومواشيه . « وكان المحصل ، كما يقول اللورد ملر ، يفتح الطريق للمرابي ، وكان الناس يشكون من جور الحكام واستبداد الادارة التي ترهقهم بالضرائب ، والسخرة ، والتجنيد ، ولا تجرى في بعض تصرفاتها على سنن يتفق مع الحرية ، والعدل والمساواة .

النهضة الفكرية — كان لابد من علاج هذه الحال ، وهو ماكانت ترمى اليه النهضة الفكرية الجديدة التي نشأت في مصر ، وكان زعيمها جمال الدين الأفغاني .

(١) انظر مصر المسالمة والحبشة المسيحية « لداي »

(٢) نشر عرابي تفاصيل عن هذه الحملة في مذكراته المطبوعة « كشف

الستار عن سرالاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية » ص ٣٠ — ٤٣

ولد جمال الدين في كابل بأفغانستان سنة ١٨٣٩ ، وأتم دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦ ، ثم تقلب في عدة وظائف وهاجر من بلاده الى مصر في سنة ١٨٦٩ فمضى فيها أربعين يوماً تعرف في اثنائها بكثير من العلماء وكبار السوريين ، وذهب الى الاستانة سنة ١٨٧٠ فعين عضواً في مجلس المعارف الأعلى وأستاذاً في الجامعة ، فأخذ من ذلك الوقت ينشر تعاليمه الدينية باذلا جهده في التوفيق بين الاسلام والعلم والمدنية ، والرجوع الى الأسانيد القرآنية الأصلية وشرحها شرحاً سهلاً واضحاً يقربها الى الفهم الحديث ، ولكنه اضطر أمام حملات الرجعيين ، وعلى رأسهم شيخ الاسلام ، الى ترك الاستانة رغماً من حماية أصدقائه الأحرار أمثال علي باشا وفؤاد باشا والرحيل الى مصر سنة ١٨٧١ .

نزل جمال الدين القاهرة وكانت وجهته بث الروح الوطنية في الطبقات المختلفة لأنه كان ينظر الى المسألة من الناحيتين الدينية والسياسية ، فكان يعمل من جهة على تجديد الاسلام بدراسة الفلسفة والحقيقة العلمية التي تحرر النفس من المبادئ الدينية الجامدة (١) ، وكان من جهة أخرى يعمل على إيجاد

(١) كان جمال الدين يرى أن الأساس الذي يجب أن يبنى عليه إصلاح حال المسلمين هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والبدع واعتباره من موزاين العقل البشري وأنه بهذا الاعتبار يعد صديق العلم وباعثاً على البحث في أسرار الكون ، ويتوقف هذا على إصلاح أساليب اللغة العربية وأحيائها في الألسنة والأقلام . (انظر عدد مايو من المنار سنة ١٩٠٧) .

وترقية النظم الدستورية الحرة في داخل الممالك الاسلامية لتخليصها من نفوذ الأوربيين الذين يستغلونها، فلم يسع مصر، وكانت تواقه الى التقدم ساخطة على التدخل الأوربي ، الا أن ترحب بجمال الدين الذي لقي من الوالى ، ورياض باشا ، والطبقات الحاكمة والطبقات المثقفة كل تعضيد .

كانت الحكومة تمده في العام بمائة وعشرين جنيها على سبيل المساعدة وصرحت له بالقاء محاضرات في الجامعة الأزهرية ولكنه اصطدم بالروح الرجعية التي كان يمثلها الشيخ عlish فنصحته الحديوى بالانزواء في بيته حيث استمر الشبان والموظفون يتلقون عليه المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفنون الكتابة والخطابة والتأليف .

وكان لا يفتأ يبت فيمن حوله من الكبراء الفكرة الدستورية ويحرك فيهم العاطفة الوطنية، وقد وجدت أفكاره الحرة في مصر أرضا صالحة خصوصا وان الحركات الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وفي جملتها حركة مدحت باشا في تركيا سنة ١٨٧٦ ، كان لها أثر عالمي ، وان مصر نفسها كانت تشتمل على نظام صوري يمثل الفكرة الدستورية .

ذلك هو مجلس النواب الذي انشأ اسماعيل في أوائل سنة ١٨٦٦ واجتمع لأول مرة في ١٩ نوفمبر وكان مكونا من

خمسة وسبعين عضواً منتخباً (العدد) ، ويجتمع شهرين في كل عام للبحث في المسائل الادارية العملية كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب وكان رأيه استشارياً .

كان هذا المجلس لايجرؤ على المعارضة ، وكان شأن الصحافة كذلك بسبب عدم توفر الحرية السياسية وتأخر البلاد الاجتماعى والسياسى ، وكانت لاتظهر من الصحف في ذلك العهد الا «الوقائع الرسمية» وهى الجريدة الرسمية التى أنشأها محمد على فى سنة ١٨٢٨ ، وكانت الحكومة تقوم بطبع مجلتين مجلة طبية (يعسوب الطب) التى كان يحررها الجراح الشهير على البقلى (١٨٦٥) «وروضة المدارس» (١٨٧٠) وهى أقدم مجلة أدبية ، وكانت «وادی النيل» (١٨٦٦—١٨٧٨) أول جريدة سياسية أدبية فى مصر تؤيد سياسة اسماعيل الذى كان يمدّها بالمال حتى مات صاحبها عبد الله أبو السعود، وكان الكاتبان الشهيران ابراهيم المويلحى وعثمان جلال أصدرّا فى سنة ١٨٦٩ صحيفة سياسية «نزهة الافكار» ولكن ماكاد العدد الثانى منها يصدر حتى أمر الخديوى بالغائها «ويقال ان شاهين باشا التركى ناظر الحربية هو الذى نصحه بذلك خوفاً من الاضطرابات الذى قد تحدثه فى النفوس (١)

(١) أنظر « تاريخ الصحافة العربية » طبعة بيروت تأليف الفيكونت طرازى

وصف المرحوم الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى
 مبدأ النهضة المعنوية في مصر قال : «هذه كانت شذائد مهلكة
 وظلمات حالكة . . . وذلك أن أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ
 (١٨٧٧) كانوا يرون شؤونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم
 الأعلى . . . ومع أن اسماعيل باشا أبدع مجلس شورى في مصر
 سنة ١٢٨٣ وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنا في مصالح
 بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها لم يحس أحد منهم ولا من
 أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل
 تلك الهيئة الشورية . . . وهل يمكن لشخص أن ينطق بما حدثه به
 فكره ، كلا ، فانه كان بجانب كل لفظ نقي عن الوطن وازهاق
 للروح أو تجريد من المال . وبينما الناس في هذه الحال لا كاتب
 بينهم ولا خاطب يعظهم . . . جاء الى هذه الديار في سنة ١٢٨٦
 السيد جمال الدين الأفغانى وركن الى الإقامة في مصر . . .

ثم اشتغل بتدريس بعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير
 من طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم
 أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم فاستيقظت
 مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة
 من البلاد خصوصا في القاهرة ، كل ذلك والحاكم القوى في علو
 مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه ولا زال

هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطيء وينتشر في الأنحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) .

«وجد الناس من انفسهم لذة في الاطلاع على مايكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى مايرد من أخبار الحرب . وكثرة الأجانب في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها . . . وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التي لاتزال الى هذا العهد قاصرة على مالا يهم فانطلقت في ايراد الحوادث ، فوجد في الناس الناقم على تلك الحرب والناصر لها، وحدث بين العامة نوع من الجدل لم يكن معروفا من قبل ثم استخدمت جرائد كثيرة لمباراة ماسبقها في نشر الأخبار ومناوأتها في المشرب واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لايمكن منعه وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

لم يكن ماينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ماعليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ماكان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على

التحرير وانشاء الفصول . . . فتسابقت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم الخيال (١) .

والواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفًا في تاريخ حرية الفكر في مصر . اهتم المصريون بالحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الأمبراطورية العثمانية وبالتالي مصر التي كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضمانًا لها ضد كل اعتداء أجنبي ، وقد ظهر الرأي العام لأول مرة في صورة محسوسة في ثنايا الصحف واستولى عليه القلق من جهة إنجلترا . وضع ذلك السير صاموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ، ونشرته التيمس في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قال «لقد تبين لجميع من كان لهم الملم بالقراءة أن مصر أعلنت «مصلحة بريطانيا» وحددت صفتها هذه أثناء الحرب ، وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا . وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل إنجلترا

(١) هذا الفصل مأخوذ من مذكرات محمد عبده التي لم تنشر الى اليوم ، وهو أدق ما كتب في أصول النهضة الفكرية ، وقد اهتمدنا بالبحث الى تحقيق كل واقعة ذكرها

السيدة المطلقة على قناة السويس : هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدتها المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الأمبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى .

ظهور الصحافة الحرة — ولا ريب أن ظهور الصحافة الحرة

قد ساعد على تكوين الرأى العام في مصر وجعله عاملا جديدا يعتد به في السياسة العامة ، ويرجع لاسماعيل الفضل الأكبر في تشجيع هذه الصحافة ومؤسسيها الأدباء ، سوريين كانوا أو مصريين ، الذين اشتغل بعضهم من قبل بالتمثيل ثم أنشأوا الصحف فظهرت معها الحرية الفكرية .

كان اسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأجنبي ولكنها مالبثت أن انقلبت عليه . وما جرأها على ذلك إلا هذا التدخل عينه الذى كان يقوض سلطة الحاكم الأعلى .

في هذه الآونة أصدر يعقوب صنوع ، وهو اسرائيلى مصرى ، بالاتفاق مع جمال الدين ومحمد عبده ، جريدته الهزلية «ابو نظارة» في سنة ١٨٧٧ لانتقاد اعمال اسماعيل وكانت تكتب بالعامية وكثيرة الانتشار في طبقة الشعب

ووفد أديب اسحاق على الاسكندرية سنة ١٨٧٦ واشترك مع سليم النقاش في تمثيل روايات عربية ، وكان يدهما اسماعيل بالمال

ثم قصد القاهرة حيث اتصل بجمال الدين وأسس في أول يوليه سنة ١٨٧٧ جريدة «مصر» التي كان يكتب فيها جمال الدين وأصحابه ، ومن هذا الوقت بدأ جمال الدين يتصل بالرأى العام مباشرة ويعلو نجمه .

ثم عاد أديب الى الاسكندرية وكان يحرر مع سليم النقاش مصر والتجارة حتى نفاه رياض في أوائل حكم توفيق سنة ١٨٧٩ فأنشأ في باريس مجلة «مصر القاهرة» وغايته منها «أن يثير بقية الحمية الشرقية ويرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ليعلم قومه أن لهم حقاً مسلوباً فيلتمسونه ومالاً منهوباً فيطلبونه»

وأسس سليم تقلا وأخوه بشارة تقلا جريدة «الأهرام» في سنة ١٨٧٦ ، وأصدر ابراهيم اللقاني الكاتب المصرى وصديق جمال الدين جريدة «مرآة الشرق» في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩ ولكنه تخلى عن تحريرها في شهر أغسطس من السنة عينها وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة «الوطن» (١) في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، وقد ظلت هذه الصحيفة منذ ظهورها لاتنشر الا

(١) جميع هذه الصحف كانت اسبوعية ، ولا توجد لاحداها مجموعة من السنين الأولى لا في دور الكتب ولا في ادارات الصحف التي لا تزال تصدر الى اليوم كالأهرام والوطن ، ويظهر أن المجاميع الأولى قد أحرقت أو بددت في أثناء الثورة العرابية ولا توجد الا أعداد متفرقة من هذه الصحف في دار الكتب المصرية ، ولكن أسعدنا الحظ بالعثور على مجموعة نادرة من «الوطن» في سنيه الأولى عند احدي الاسر المصرية القديمة

أخبار الحرب الروسية التركية . ولم تجرؤ على ذكر مصر وأحوالها ، الا ابتداء من ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقد كتبت وقتئذ مقالا عن لجنة التحقيق ووزراء نوبار امتدحت فيه الخديوى واللجنة والوزراء ثم أخذت الجريدة تدخل تدريجا في المعارضة

ظهور المعارضة — وترجع هذه المعارضة الى ثلاثة عوامل أساسية يرتبط بعضها ببعض .

(أولها) وقوع الادارة كلها في قبضة الأجنبي على أثر تعيين المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٦ وارسال لجنة التحقيق العليا وتعيين وزيرين أوروبيين في سنة ١٨٧٨

(ثانيها) انتشار البؤس والقحط والموت في البلاد على أثر هبوط النيل هبوطا كان مصحوبا بالخراب في سنة ١٨٨٧ وفيضانه الذي أغرق المساكن والمزروعات في السنة التالية سنة ١٨٧٨ وكانت الدول الأوروبية في أثناء ذلك تطالب بدفع القطعية (الكوبون)، وتلجأ الى أقسى الوسائل في جباية الضرائب .

(ثالثها) القضاء على سلطة الخديوى المطلقة التي كانت أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الإصلاح .

لجنة التحقيق وإثرها (١٨٧٧) — أنشئت لجنة التحقيق

العليا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ وكان لها الحق في أن تطلب الى أى ادارة أو أى شخص المعلومات التى تحتاج إليها .

كانت هذه اللجنة ورئيسها الفعلى السير ريفرس ويلسون تطوف الأقاليم وتعمل جهدها في استمالة الناس ، وتستمع لكل شكوى أو مظلمة من الأهالى ضد استبداد الادارة والحكام ، وكانت باعتبارها تمثل التدخل الأجنبى موضع السخط في البلاد ولكنها من جهة أخرى بسبب وقوفها في وجه الحكومة المطلقة كانت موضع الرضى وعاملا من العوامل القوية التى شدت ازر الرأى العام (١) .

(١) ذكرت الطائف جريدة عبد الله نديم في عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ أن البرنس حسين كان يريد أن يضم الى أرضه ببلدة بهى ٥٠٠ فدان من أراضي أهالى صفت الملوك بالوجه البحرى فتظاهروا للحكومة فلم تستمع لهم وأرسلت فعلا القضاة لمسح الارض وتعيين الحدود وكاد يتم كل شىء فعلا لولا وصول لجنة التحقيق العليا في هذه الاثناء وإيقافها الحكومة عند حدها .

وردى ريفرس ولسون في «مذكراته» أنه في ٢٥ يولييه سنة ١٨٧٨ زارته سيدات وطنيات من أعضاء وخادمات أسرة المرحوم عباس باشا بينما كانت اللجنة مجتمعة وقلن له أن أملا كهن قد انتزعت منهن وصرن في فقر مدقع ، وما كدن يخرجن حتى التى رجال الشرطة القبض عليهن وزجوهن في السجن فتدخل ولسون في الحال عند الخديوى وطلب اقالة حكمدار البوليس باعتباره مسئولا عن هذا الحادث فكان لهذه الاقالة أحسن وقع بين سكان القاهرة الذين دهشوا من حدوثها .

رفعت اللجنة الى الخديوى في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ تقريراً ذكرت فيه ما شاهدته من مساوئ الادارة حيث كانت القوانين واللوائح لا يعمل بها وكانت ضريبة النخيل مثلاً تؤخذ بحسب التعداد القديم : روى مفتش الوجه القبلى لأعضاء اللجنة أن - زارعا كان يدفع ضريبة عن مائة نخلة لم يبق منها الا خمسون ومع ذلك فان المديرية تأبى الا أن تطالبه بضريبة المائة . . .

وقد اقترحت اللجنة ضرورة ايجاد نظام تشريعى للضرائب، ومحامى لحماية الأهالى حماية فعلية ضد تصرف السلطة الجائرة التى لارقابة عليها في الأشخاص والأموال .

الوزارة المستورة - ختمت اللجنة تقريرها بأن رئيس الحكومة يتمتع بسلطة لاحد لها ، ففطن اسماعيل الى المقصود من هذه العبارة وكلف نوبار باشا ، الذى كان يساعد لجنة التحقيق في مهمتها بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، بتشكيل وزارة، ومما جاء في عباراته : «انى أريد أن أؤكد لك أنى وطلت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية في مصر والمبادئ التى تقوم عليها الادارات في أوروبا، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى ادارة الشؤون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها في مجلس الوزراء، وعلى

ذلك أريد من الآن فصاعدا أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطته ، فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يبتوا في الأمور بأغلبية الأصوات بينهم .
وصار تعيين جميع الموظفين ، لا بواسطة الخديوى رأسا كما كان الأمر من قبل ، بل بموجب أوامر خديوية بناء على ما عرضه مجلس الوزراء .

ومرسوم ٢٨ أغسطس هو الذى قرر مبدأ المسئولية الوزارية الذى أصبح قاعدة الحكم في مصر وكان الخديوى يحكم مصر قبل ذلك مباشرة ، ويعينه في أعماله على رأس الإدارات بعض الأعيان الذين كانوا مسئولين شخصا أمامه ، وكان الخديوى في الشؤون الهامة يأخذ رأى «المجلس المخصوص» المؤلف من الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى ، وأعضاء آخرين كانوا أشبه بوزراء من غير وزارة .

عين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة ووزيرا للخارجية والحقانية وعين رياض الذى كان وكيلا للجنة التحقيق ، وزيرا للداخلية ، وسير ريفرس ولسن وزيرا للمالية ، وديبليير وزيرا للأشغال وشريف باشا للحربية .

نشوء الرأى العام والحركة الدستورية — ولاجل أن نفهم أثر هذه التغيرات في الرأى العام سنتبع صداها في الصحافة

من البداية : ذكرت جريدة الوطن الصادرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ تلغرافاً يؤذن بموافقة الحكومة الانجليزية على تعيين ريفرس ولسون في المالية ، ورحبت بالوزير الجديد ولكنها أُنذرت أنه «إذا لم يتصرف بالرفق والمشاورة حاق بالمالية ماحاق بالسكة الحديدية وبالجمارك المصرية وذلك أن السكة الحديدية كانت في مدة سعادة على باشا مبارك على قواعد راسخة ثم أتى بعده سعادة زكى باشا وأوجد فيها كذلك الدقة والضبط وكان إيرادها نحو مليون جنيه سنوياً ثم أتى بعده الجنرال ماريوت ورفق أولاد العرب وأحضر أجنيين فصارت السكة الحديدية مأكلة للآكلين وأصبحت إيرادات المصلحة نحو ثلثائة ألف جنيه» .

وقررت الوطن الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بمناسبة ذكر «مجلس التفتيش» (لجنة التحقيق) أن الحكومة بعد أن كانت استبدادية «أصبحت مقيدة بالقوانين الشرعية ، وشكلت وزارة شورية ، وأعطى للمطبوعات قدر من الحرية» .

وفي شهر ديسمبر بدأت تظهر في الصحافة فكرة تنظيم مجلس النواب القديم على قواعد حرة أوسع من قبل «لأنه لا تصير الوزارة مسؤولة إلا به فانه مامنى كون الوزراء مسؤولين عن تصرفاتهم في الحكومة بدون وجوده فهل المقصود أن إنجلترا



عباس باشا الاول

وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها (١) .
وقد اجتمع المجلس في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بالقلعة وبدأ من
ذلك الوقت يرفع لواء الحركة الدستورية التي كانت تعز بها
المعارضة وتنتظر من ورائها كل خير بعد أن خابت آمال
المصريين في وزارة ولسون — نوبار . . . ، كتبت الوطن في
٤ يناير تقول «انه يوجد صنف من الناس يتظاهرون بالاصلاح
واننا اذا تأملنا في تقرير مجلس التفيتش وجدناه مبينا لنا أن المستر
ريفرس ولسون من البعيدين عن طرق الاستبداد . . . فأمل
الجميع أن يسقيهم من العدل شرابا ولا سيما الفلاح الذي قد
زادت عليه في هذه السنة والتي قبلها الخطوب ... غير أنه حصل
في الاسبوع الماضي ما دل على أن الدهر لم يكف الفلاح العقاب
وذلك فان المستر ريفرس ولسون نشر في هذه الأيام منشورا
للمديرين الفخام والمأمورين الكرام مفاده أن يحصلوا من الفلاح
الأموال المتأخرة من سنة ١٨٧٦ و٧٧ و٧٨ فاذا لم يرض الفلاح
بدفع هذه الاموال المتأخرة ألزموه ، أولا ، ببيع أرزاقه
ومحصولاته ثم يبيع مواشيه وأطيانه وجميع عقاراته ، بل زاد على
ذلك بأن أمر بالاستعانة بالقساوة القديمة فهذا المنشور الفخم
مناف على خط مستقيم لذلك التقرير ... ولو قسط المستر ريفرس

(١) الوطن في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨

ولسون متأخرات الأموال لأحسن عملا ... والأمل أن مجلس النواب الذى انعقد في يوم الخميس ٢ يناير ينظر في قضية هذا المنشور

وفي عدد ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ أثنت الوطن على السير ريفرس لأنه شاع أن مجلس النظار شارع في تقسيط الأموال «ولو لم يوجد له (تعنى مجلس النظار) سوى حرية المطبوعات واطلاق عنان الكلام لكفاه بذلك فضلا . . . وقد شجع المستر ريفرس ولسون عند ما كان في الوجه البحرى الأهالى على تقديم عرضحات فانه قال اذا أصاب أحدكم ضبر أو ضم فعليه أن يعرض لنا ونحن نجرى له الانصاف» .

— ولكن الاشاعة لم تحقق فعادت الوطن في ٢٥ يناير تشكو من «أن مجلس النواب الذى صار له الآن أكثر من عشرين يوما لم تعرض عليه مسألة مهمة مالية ولا داخلية ، فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس» .

ثورة الضباط وخطه الخديوى — وأخيرا رأت وزارة ولسن من باب الاقتصاد ، رفت ٢٥٠٠ ضابط دون أن يدفع لهم المتأخر وكان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، فهاج الضباط وقاموا

بمظاهرة خطيرة في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية
وحاصروا نوبار وولسون بعد أن أوسعوهما لكما وضربا حتى
جاء الحديوى بنفسه وأخذ الفتنة .

كان الحديوى يشجع هذه المعارضة سرا ويعول على الاستفادة
منها للتخلص من وزارة نوبار الأجنبية التي كانت تحكم
البلاد دون أخذ رأى رئيس الحكومة الأعلى ، ومن الثابت أن
نوبار منذ سنة ١٨٧٦ كان يعمل على توطيد نفوذ إنجلترا في مصر
لأنه فهم أن فداحة الديون التي اقترضتها مصر ستؤدى حتما الى
التدخل . . . وكان يفضل إنجلترا على غيرها من الدول ، وهو
الذى مهد الطريق لبعثة « كيف » الأولى وكان يسعى في باريس
ولندرة منذ سنة ١٨٧٦ على تقويض سلطة الحديوى وتعيين وزير
مالية انجليزى حتى عاد الى مصر في سنة ١٨٧٨ مع لجنة التفتيش
ونجح في تنفيذ خطته (١) .

ولكن الحديوى اضر له الانتقام ، فلما حدثت ثورة الضباط
أعلن لندوبى إنجلترا وفرنسا في مصر أنه لن يكون مسؤولا عن

(١) توجد أهم المعلومات عن خطة نوبار السياسية في كتاب ادوارد ديسى ،
« تاريخ الحديوية » ، وفي مذكرات ريفرس ولسون : « فصول من حياتى
الرسمية » ، سنة ١٩١٦ ، وخصوصاً خطاب مستر لاركنج المؤرخ ٦ ابريل سنة
١٨٧٦ وما كتبه ولسن في مذكراته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٧٨

السكينة العامة الا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له اما بترؤس مجلس الوزراء أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به وأنه يشترط اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا أن نوبار باشا الذى ثبت لديه أنه عامل على اجتثاث سلطته ونسفها ينسحب حالا من الوزارة» .

ولما كان نوبار ليس في وسعه أن يكفل الامن العام اضطر الى الاستقالة ، واقترض السيريريفرس ولسون مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الجيش ، ولم يمض أحد من التأثيرين بسوء فكشفت هذه الحركة للجندية عن قوتها وصار الجيش من ذلك الوقت ، الى جانب المجلس ، احدى قوى المعارضة التى يعتد بها . ثم جرت مفاوضات في تشكيل الوزارة الجديدة فقر الرأى على تعيين البرنس توفيق رئيسا لها بشرط «أن لا يحضر الخديوى ، في أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء وأن يكون للوزيرين الأوروبين في الوزارة الحق المطلق في ايقاف تنفيذ أى اجراء لا يوافقان عليه » .

ازدياد المعارضة ضد التدخل الأجنبي وانضمام الخديوى

الى — على أن الوزارة الجديدة ماكادت تتشكل (٢٢) مارس) حتى وقع حادث أثار سخط الأهالى : ذلك أن فوائد قرض سنة ١٨٦٤ المضمن بالمقابلة عملا بمشروع جوشن كانت

تستحق في أول ابريل سنة ١٨٧٩ ، ولم يكن من المبلغ المطلوب (٢٤٠٠٠٠٠ جنيه) في صندوق الدين يوم ٢٨ مارس الا ٤٤٠٠٠٠ جنيه ، وكان ريفرس ولسون يفكر في عمل تصفية نهائية والغاء المقابلة أى ضياع ١٤ مليون جنيه كانت دينا للاهالى على الحكومة وعدم المساواة بين الدائن المصرى والدائن الأجنبي فكان لهذه الفكرة أسوأ وقع بين طبقات الأعيان بوجه خاص .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فان ويلسن كان يعد مشروعا يستند الى عجز مصر عن القيام بتعهداتها ويقترح تأجيل دفع قطعية أول ابريل ، وانقاص فوائد الدين الى ٥ في المائة رأى المصريون أن اشهار افلاس مصر بعد أن حكمتها الادارة الأوروبية ، والتفكير في اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة التى كان ينادى بها اسماعيل والمصريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام نكبت فيها البلاد بالدين والخراب معناهما أن الأوروبيين يستحيل عليهم احداث اصلاحات جدية وأنهم لا يفكرون الا في مصالحهم المالية والسياسية . وعلى ذلك أخذ أولو السعة منهم يباشرون تنظيم ضمانه يتكفلون بموجها لأصحاب الدين المصرى بايفاء فائدة الدين بأوقاتها وقيمتها الاصلية «أى دون أن يصير تخفيضها الى خمسة في المائة كما ذهب حضرة المستر ولسون على أن تكف

الاصابع الأوروبية عن التدخل في ادارة القطر المالية
والسياسية .، (١)

رأى الحديوى ازدياد قوة المعارضة فعول على الانضمام اليها
جهرة والعمل على استرداد سلطته المقتصبة، وقد حدث في أوائل
ابريل أن رياض باشا وزير الداخلية ذهب الى مجلس النواب
ليحله بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير
منتظرة أتت عليها «التمس» في عدد ١٦ ابريل بعد أن تكلمت عن
وجود حزب وطنى جديد عدو لكل حكومة من الخارج وعامل
على تحقيق مبدأ مصر للمصريين : «لم يعد مجلس النواب موضع
سخرية واحتقار فان أعضاءه قد أثبتوا مرارا أنهم على جانب
من الجاه والاستقلال ، ولم تكن المرة الأخيرة بأقل من سابقتها
فان رياض باشا وزير الداخلية ذهب أخيرا ليختم رسميا دور
الانعقاد ، وقد وجه للأعضاء بهذه المناسبة خطابا رقيق العبارة
يتعلق بخدماتهم الماضية وأعلنهم أن واجباتهم قد أدت على أكمل
وجه ، ولكنه لم ينجح في تمثيل دور اوليفار كرومويل لأن
المجلس رفض اقتراحه وقام أحد النواب (٢) وصرح باسم البرلمان
أن أعضاءه لم يعملوا شيئا وأن مهمة الاشراف على أعمال الوزارة
لاتزال أمامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ، وقد أيده زملاؤه

(١) مرآة المرقى ٥ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة في المجلس

بالاجماع والتفوا حوله التفاف النواب حول ميرابو في فرساي
ابان الحادثة المشهورة . ولا يزال البرلمان المصرى يعقد جلساته
ويقول الآن ان جميع الوزراء . مصريين وأجانب ، يجب أن
يخضعوا لارادته وأن يكونوا مسئولين أمامه عن أعمالهم والحقيقة
انهم يريدون تحويل هذه الحكومة المسؤولة شكلا الى حكومة
مسؤولة فعلا .

وعد رياض باشا بعرض الأمر على الخديوى والوزارة ولكن
المجلس أرسل اليه في نفس اليوم بوزارة الداخلية كتابا يتضمن
الأسباب التى حملته على عدم الانقضاى ذكروا فيه « أنهم لم
يشغلوا لغاية الآن الا بأمور جزئية... وأنهم لم يسنوا لأنفسهم
قانونا جديدا ليكون المجلس آلة قوية في الاصلاح كما حصل في
امارة البلغار ، وطلبوا اطلاق حرية المطبوعات الأهلية وسن
قانونا لها ، واجراء الضرائب على الأوروبيين كغيرهم من
الوطنيين (١) .

والحق يقال أن المصريين كلما نظروا الى التدخل الأجنبي
باعتباره نتيجة ضعف الحكومة الشخصية المطلقة ازدادوا اعتقادا
بأنه لابد لهم من حكومة قوية مستندة الى برلمان للوقوف في
وجه مطالب الأجانب الفادحة والعمل على تخلص البلاد
تدرجيا من تدخلهم باصلاح الادارة الوطنية .

وقد تكونت في البلاد حركة دستورية قوية كان زعيمها في المجلس عبد السلام المويلحي وزعيمها في مصر شريف باشا «بطل الوطنية المصرية في آخر أيام اسماعيل» وكلاهما كان عضوا في الماسونية وصديقا لجمال الدين الأفغانى . ومن مشاهير الدستوريين في ذلك العهد ولى العهد توفيق باشا الذى خلف نوبار في رئاسة الوزراء ، ومحمود سامى البارودى صار فيما بعد من أكبر أعوان عرابى باشا .

والواقع أن الحق الذى أثاره التدخل الأجنبى ألف بين قلوب المصريين والأتراك والشركس أمثال البارودى وشريف «لم يكن في مصر والشرق، كما قال أحد الأتراك الذين اشتركوا في الحركة، الا حزب سياسى واحد يمكن تسميته حزب الظالمين الى العدالة (١)» .

انتشار الفكرة الدستورية — كانت مصر تنقصها محاكم

عادلة ، ونظم حرة ، وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

(أولا) قيام الحركات والنظم الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر .

(١) تصريحات أحمد رفعت سكرتير وزارة البارودى في الثورة « كيف دافعنا عن عرابى واعوانه » تأليف برودلى.

(ثانيا) وجود مجلس نواب صوري منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد الحكام ، فلما تطورت الأحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاءه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة .

(ثالثا) بث جمال الدين الأفغانى في مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستوري لعلاج أحوال الشرق المعتلة

(رابعا) ظهور الصحافة الحرة منذ سنة ١٨٧٧

(خامسا) كراهية المصريين للحكومة المطلقة بسبب استبداد الادارة .

(سادسا) تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) أثناء اقامتها في مصر بمساوىء الحكومة الشخصية والعمل على اسقاط هبة اسماعيل في أعين المصريين .

(سابعا) صدور مرسوم ٢٨ أغسطس الذى قرر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد .

(ثامنا) تشجيع اسماعيل للحركة والتجارة اليها لمقاومة التدخل الأجنبي .

والواقع أن المجلس قد انقلب منذ ٢ يناير سنة ١٨٧٩ الى برلمان ، رغما من القواعد الضيقة التى قام عليها ، وأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح البلاد .

في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) رفع المجلس عريضة الى الخديوى محتج فيها على الوزارة «التي ماقتت مذ شكلت تعتبر أعضائه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان» ، وعلى مشروعاتها الذى قرر اشهار الافلاس والغاء «المقابلة» ويؤكد للخديوى أنه لن يدخر وسعا في العمل مع الحكومة على تسوية الحالة المالية اذا أخذ رأيها فيها .

وفي ٥ ابريل أجمع النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش أمثال شريف باشا ، وشاهين باشا ، وأحمد رشيد باشا والسيد البكرى ، والشيخ العدوى ، على تقديم لائحة مالية يعارضون بها لائحة ويلسن وقد شفعوها بخطاب يقولون فيه «ان الواجب يحتم علينا أن نضع مشروعا يرمى الى المحافظة على حقوق الوطنيين والأجانب على السواء ... ونرجو التصريح بعرضه على مجلس شورى النواب على شريطة أن يتفضل الخديوى فيمنح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب في أوروبا فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية ، ويجب أن ينقح قانون الانتخاب الحالى ليكون ممثلا للقوانين الانتخابية المعمول بها في أوروبا ، وينتخب النواب في الدور المقبل بحسب القانون الحالى على أن يعد مجلس الوزراء في اثناء هذا الدور مشروع قانون انتخاب جديد يعرضه على مجلس النواب والخديوى .

«ويعين الخديوى رئيس مجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الوزارة ويكون مجلس الوزراء مستقلا في عمله مسؤولا أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته في الشؤون الداخلية والمالية» .

وقد ختم الخطاب بدعوة الخديوى الى تعيين مراقبين ماليين ، أو بعبارة أخرى عزل الوزارة الأوروبية والعودة الى نظام المراقبة الثنائية القديمة ، وبالتالي تأليف وزارة وطنية بحجة .

كان الخديوى يملك هذا الحق لأنه بمقتضى الاتفاق الذى أبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ «كان يجب أن توقف مصلحة المراقبة عن العمل بشرط أن تعود من جديد الى العمل في حالة ما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى والانجليزى الموجودين بالقاهرة من وظيفته دون موافقة سابقة من حكومته» .

لذلك لم يتأخر الخديوى في استعمال حقه ، وأعلن في يوم ٥ أبريل لهيئات الأئمة المختلفة موافقته على مشروعها مؤكدا «أنه يرفض كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوروبا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسؤول حقا أمام مجلس النواب» .

على هذا الأساس اتفق الحديوى مع الوطنيين في الحطة الجديدة التى ترمى الى القضاء على السلطة السياسية التى اكتسبها الأجانب في مصر خصوصا منذ تأليف الوزارة الأوروبية وحصر التدخل الأجنبي في دائرة مالية بحتة .

وفي مساء ٧ أبريل دعا الحديوى قناصل الدول الى سراى عابدين وأخبرهم ، بحضور الشيخ البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا، وعبد السلام المويلحى وغيرهم من وجهاء المصريين «أن الاستياء في القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات حاسمة . . . وأن الأهالى يحتجون جميعا على ما يريد ولسن اعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة تكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب بحسب لائحة جديدة ، وأنه يرى اجابة لطلبهم أن يكلف شريف باشا بتشكيلها على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسؤولية وقد أعلن الحديوى أن البرنس توفيق قدم استقالته من رئاسة الوزارة فعين مكانه بالفعل شريف باشا .

ثم تلا شريف باشا الحديوى وقال « ان الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن اعلان افلاسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأن الرغبة في الغاء قانون المقابلة قد أثار استياء

عاما ، وأنه أصبح يستحيل على الخديوى مقاومة ارادة الأمة
الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة :

وزارة شريف ومظناوروبا - تألفت الوزارة الجديدة
من أعضاء وطنيين وسارت في أعمالها على خطة اصلاحية حكيمة
ولكن الدول الأوروبية أثبت أن تعترف بها . وقد أرسل أعضاء
لجنة التحقيق العليا في ٢٠ أبريل خطابا الى الخديوى يقولون
فيه انهم سيرسلون اليه بعد أيام قلائل مشروع التسوية العامة
للحالة المالية ويرفعون اليه استقالتهم (وقد قبلت في ٢٢ أبريل)

قررت لجنة التحقيق في مشروعها أن الحكومة المصرية في
حالة افلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن
دفع افادات ماليتها المستحقة ، ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة
على حساب الفوائد ، وسددت مايقرب من خمسة ملايين جنيه
من أصل الدين فان عجز ماليتها في سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب
خمسة ملايين جنيه ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه
فدفع الفوائد في هذه الظروف انما كان قطاعا في اللحم . والواجب
اتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى لجىء اليها حتى ذلك الحين ،
هذا هو حكم اللجنة على اعمال الادارة الأوروبية بين ١٨٦٧

و١٨٧٩ ، أما الطرق التي اقترحتها فأهمها انقاص فوائد الدين الى ٥ المائة واصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت فرنسا وانجلترا تلحان في ارجاع الوزيرين الأوروبين أرسلت وزارة شريف باشا الى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة استعرضت فيها مساوىء الحكومة الأجنبية في عهد الوزارة الأوروبية (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لغاية ٧ ابريل سنة ١٨٧٩) .

وقد أكدت الوزارة أنها ما تألفت « الا على قاعدة الاحتفاظ بالمبدأ الذى قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ومسؤولية الوزارة الحقيقية أمام مجلس نواب الأمة » ثم ذكرت أسباب الاستياء العام وهى تلخص في انقاص الجيش وسوء معاملة ضباطه ، وعدم اتخاذ أى تدابير ناجعة عند حدوث القحط بالوجه القبلى ، واغلاق مدرسة الأيتام العسكرية ، واحضار ٤٢ مهندسا أجنيا للقيام باعمال المساحة مع توافر العناصر الوطنية اللازمة في البلاد وجباية نصف ضرائب سنة ١٨٧٩ في أول العام مع أن الاراضى كانت غارقة في الفيضان وكان السكان يتألمون من الخسائر التى لحقت بهم بسبب انقطاع السدود، وفرض ضريبة على زراعة الدخان بلغ من فداحتها أن الفلاحين فضلوا اقتلاع جميع المنزرع على دفع هذه الضريبة الجديدة ، وازدياد نفقات الادارة بنسبة

كبيرة لمصلحة الموظفين الأجانب وخدمهم . . . وكانت نتيجة كل ذلك الفوضى الادارية والاقتصادية في البلاد .

أشارت المذكرة بعد ذلك الى خطة الازدراء التي جرى عليها الوزيران الأوروبيان ازاء مجلس النواب ، ومشروع ويلسن المالي الذي ألغى المقابلة فمحا بحجرة قلم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك لدافعي الضرائب .

وقالت الوزارة في النهاية أنها «مصممة على بذل أقصى الجهد في تحسين أحوال البلاد ، وأن التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبي في وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطني بحال من الأحوال ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها »

وقد شرعت وزارة شريف منذ توليها الحكم في انفساد الاصلاحات ، وقررت زيادة الجيش الى ٦٠٠.٠٠٠ ، واشتغلت بوضع دستور جديد ، ودعت مجلس النواب الى الانعقاد في شهر مايو فاجتمع في ١٧ منه برياسة حسن راسم باشا (رشيد باشا كان مريضا) وجاء شريف وعرض عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد .

وفي يوم ١٨ مايو اختار المجلس لجنة برياسة عبد السلام المويلحي لدراسة المشروعات فعدلت فيهما وقررت اقتراح لوائح

أساسية أخرى تنص على حقوق الخديوى وحقوق الوزراء والأئمة وواجبات الموظفين والصحافة وما شاكل ذلك .

وقدمت اللجنة المشروعين والاقتراحات الى المجلس في ٨ يونيه فقرر بالاجماع الموافقة عليها وارسالها الى الوزارة لتصديق الخديوى عليها «وكانت محتوية على أحسن قواعد الشورى وأحكم أساس الحرية (١) .

وقد نشرت جريدة الوطن الصادرة في ٤ يونيه لائحة مجلس شورى النواب الأساسية : وأهم موادها المادة ١٥ وهى تقرر الحصانة النيابية ، والمادة ٢٧ تنص على عدم تنفيذ القوانين واللوائح مالم يصدق عليها مجلس النواب ، والمادة ٣٤ تقول أن عدد النواب ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، والمادة ٣٦ تقرر المسئولية الوزارية وتدعو مجلس النظار الى المبادرة بوضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء .

ولكن قبل أن تحدث الانتخابات الجديدة وتمعن الوزارة الوطنية في تنفيذ خطتها رأت الدول ضرورة القضاء على هذه

(١) مرآة الش. ب. في ١١ يونيه سنة ١٨٧٩



الخديوي اسماعيل باشا

الحركة ، بدلا من الوثوق بها أو العمل على تشجيعها ، وخلع
(١) اسماعيل (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩) .

(١) كتبت « مرآة الشرق » في ١١ يونيه سنة ١٨٧٩ فصلا بين وجهة
النظر المصرية في ذلك الوقت . قالت « فهد ذلك (تريد فتح قناة السويس) طريقاً
قوياً للدول الأوروبية تسلك فيه الى البلاد الأفريقية . وكان ذلك أقوى منبه
لافكارها ومحرك لهممها الى التطلع لملك تلك الاقطار ، وانهم يعلمون أن القطر
المصرى ووادى النيل هو السبيل الوحيد للتغلغل في كبد تلك البلاد فلو قامت فيه
حكومة أهلية قوية وضعف فيه نفوذ الكلمة الأجنبية لتعسر عليهم حينئذ نيل
هذا المقصد الذى لا يزال نصب أعينهم جميعاً بل ربما سابقهم أهل البلاد المصرية
الى نيله . . . ومن ثم رأيت الدول أن لا فائدة في اللجاج فان ذلك يمكن الحزب
الوطنى من اجراء الاصلاحات فى البلاد ولم شعشها . . . فعمدوا الى الاتفاق على
معارضة مشروعنا ومقاومة استقلالنا »

البيان الحسنى

توفيق

الفصل الأول

مقدمات الثورة ١٨٧٩ — ١٨٨١

شرحنا في الفصل السابق أسباب الثورة البعيدة ، والآن نتكلم عن مقدمتها وأسبابها القريبة في أوائل حكم توفيق ، وجميعها تتلخص في سبب واحد : التدخل الأجنبي .

ابتدأ هذا التدخل ، كما قالت التيمس في أوائل أغسطس سنة ١٨٧٩ ، منذ سنتين وأخذ شكلا حاسما في مايو سنة ١٨٧٨ ، وبلغ حده الأقصى بخلع اسماعيل .

التقليد الجديد — والواقع أن خلع اسماعيل الذى أشارت به الدولتان على تركيا قد مكن نفوذهما في وادى النيل، وكانت

تركيا يريد الاستفادة من هذه الحادثة لاسترداد الامتيازات والحقوق الممنوحة الى مصر في فرمان سنة ١٨٧٣ ، والرجوع الى نظام سنة ١٨٤١ ولكن فرنسا وانجلترا احتجتا ، وجرت مفاوضات طويلة ثم أرسل الباب العالي الى توفيق في ٣٠ يولييه التقليد الجديد بعد أن وافقت عليه الدولتان ، وقد تضمن تعديلا لما جاء في فرمان سنة ١٨٧٣ بشأن الجيش ، واقتراض الديون من الدول الأجنبية فقرر أن لايزيد الجيش في وقت السلم على ١٨٠٠٠ وألا تعقد مصر قروضا الا بالاتفاق مع الدائنين الحاليين أو بعبارة أخرى مع الدولتين ، ويكون ذلك قاصرا على تسوية الأحوال المالية الحاضرة . والواقع أن هذا التعديل نفسه كان في مصلحة الدولتين و « من ذلك الوقت وضعت امتيازات مصر تحت ضمانه فرنسا وانجلترا (١) » .

قطة توفيق ومسلك الدولتين — أما الخديوى الجديد

فانه فوض أمره الى الدولتين صاغرا منذ ارتقى الى العرش لأنه كان يعلم أنهما هما اللتان أجلساه على العرش ، وكان مثال الضعف والاستسلام ، مجردا من الصراحة ، ميالا الى الأثرة والاستبداد ، وكان «العوبة بالطبع في يد كل من يعرف كيف

(١) نبذة من خطاب أرسله وزير خارجية فرنسا « مسيو وادنجتوف » الى

سفير فرنسا في الاستانة في ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

يملقه ويسليه ، وهو الآن طوع بنان خادمه فردريك (١) .
وفي عهده أصبح النفوذ الأول في السراى للأتراك
والشركس والأجانب .

أما فيما يتعلق بالحكومة فان وزارة شريف كانت قدمت
استقالتها كالتبع ، ثم دعى شريف في ٢ يوليه الى تأليف وزارة
جديدة فقبل ولكنه اشترط ايجاد نظام نيابي في البلاد ، وأرسل
الحديوى فعلا الى مجلس الوزراء ، في ٣ يوليه ، تصريحاته في
صورة مرسوم يقول فيه « ان حسن الادارة يتطلب أن تكون
الحكومة الخديوية شورية ووزرائها مسئولين ، ولن أحيد عن
هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى . ويجب علينا تأييد مجلس
شورى النواب وتوسيع لائحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين
وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور » .

وقد وضع شريف لائحة دستورية جديدة وعرضها على
الحديوى للتصديق عليها ولكن توفيق رفضها تحت تأثير الدول
(٢) فقدم شريف استقالته في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وصرح

(١) من كتاب « مصر للمصريين » مؤلفه انجليزى مجهول ، سنة ١٨٨٠
انظر أيضاً وصف ملنر لتوفيق فى : كتاب « انجلترا فى مصر »

(٢) قال محمد عبده فى مذكراته بهذه المناسبة « المحقق الذى لاريب فيه أن وكيل
دولة فرنسا عندما أحس بمقاصد الخديوى (لائحة شريف وميله) الى مشايعته ==

وقتئذ لقنصل إنجلترا في مصرف فرنك لاسيل «أنه كمصري يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ، ولا ريب أن كثيرين في السراى وخارج السراى يسرهم ، في سبيل مصلحتهم الذاتية، أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة . ولكن اذا قدر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد (١) » .

والواقع أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق اذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها ، فاستاء الرأى العام وأخذ جمال الدين ينشر الدعوة ضد التدخل الأجنبي فأمر الخديوى

== الاحساس العام أخذ يسعى في اقامة الموانع دون ذلك ودعا وكيل دولة إنجلترا للاتفاق معه في اقناع الخديوى بمضرة هذه الاوضاع الجديدة في الوقت الحاضر ، وقت الارتباك في المسائل المالية وان دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة لتشتت الآراء . وبقاء هذه العقدة في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدي الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام ، وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الخديوى الاسبق : تأثر الخديوى الجديد بهذه الادلة ومال الى غير ما أظهر للعامة في أول الامر وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد وكان هذا المشروع بالتقريب عين اللائحة التى وضعها مجلس النواب في وزارة شريف باشا بعد الثورة » .

(١) نقلا عن كرومر « مصر الحديثة »

بنفيه الى جدة في ٢٦ أغسطس ، وكان لهذه الحادثة أثر سيء في أفكار العامة ذكرتهم بالأيام السالفة .

النظام الجديد والمحتاج الوطنيون — وبذلك تخلص

الحديوى من النظر ، كما قال الشيخ محمد عبده ، بأقالة شريف ، وتخلص من جمال الدين محرك الأفكار بنفيه ، ثم أخذ ينشئ النظام الجديد فطلب الى رياض ، وكان في ذلك الوقت في أوروبا أن يعود ويتولى رئاسة الوزارة فوصل في ٣ سبتمبر وشكل في ٢١ منه وزارة جديدة على أساس مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ مع تحويل الحديوى هذه المرة الحق في رئاسة جلسات مجلس الوزراء والاشتراك في حكومة البلاد ولكن الحكومة الحقيقية كانت منحصرة في يد قفلى الدولتين ، وكانت عودة رياض في هذه الظروف معناها العودة الى الحكم الاستبدادى في هذه الآونة تألفت في حلوان جماعة من الكبراء باسم «الحزب الوطنى» ، وكان من أعضائها شريف باشا ، وشاهين باشا (ناظر الحربية سابقا) ، وعمر باشا لطفى ، وراغب باشا ، وسلطان باشا ، وأرسلوا الى باريس أديب اسحاق لاصدار جريدة «مصر القاهرة على نفقتهم وكانت توزع سرا في مصر .

وزع هذا الحزب (١) في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، قبل وصول المراقبين الجديدين السيربيرنج (كرومر) وديبلينير من أوروبا، نشرة باللغة الفرنسية (طبع منها ٢٠٠٠٠ نسخة) ضد النظام الجديد . ومما قاله الحزب في بيانه أنه «يريد انقاذ مصر من الهوة السخيفة التي تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأنه يقدر أن أكثر من ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استولى عليها الوسطاء الماليون والصناعيون ، وأن الحكومة الحالية لا تمت الى مصر بنسب حقيقي لأن الدول هي التي أنشأتها ولادخل للأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة في تنفيذ الإصلاحات العاجلة » .

(١) روى « جون نينيت السويسرى ، وهو من الواقفين على دخائل الحركة العراقية ، في كتابه عرابى باشا أنه منذ ذلك الوقت كثرت الاجتماعات السرية فى بيت سلطان باشا فى غفلة من عيون رياض وجواسيسه ، وقد حدث بين سلطان باشا وعرابى وعبدالعال ، وعلى فهمى ، ومحمود سامى ، وسليمان اباضه مدير الشرقية وحسن الشريعى باشا مدير المنيا ومحمود فهمى وطائفة من الوطنيين تحالف على تنظيم الخطة المشروعة للحزب الوطنى الذى كان يمثلونه ، وكان المقصود بانضمام المديرين جعل الرئاسة العليا على اتصال تام بالمناطق الزراعية . وكان من الضرورى الاستعداد عاجلا لاستمالة رياض المحتملة » .

واقترح الحزب لحل المسألة المالية توحيد جميع الديون بفائدة ٤ ٪. وأن تكون الأئمة هي الضامنة ، وإيجاد رقابة دولية خاصة مؤقتة للأشراف على «مصلحة» فوائد الدين بدون أى تدخل أو اختصاص إدارى آخر .

اعادة المراقبة الثنائية — يتضح من ذلك البيان أن

المصريين أرادوا مرة أخرى ، كما حدث في أواخر حكم اسماعيل ، حل المسألة المصرية باعتبارها دينا ماليا حولته أوروبا الى دين سياسى على مصر ، وقد نجحوا في التخلص من الوزارة الأوروبية التي كانت تمثل من الوجهة السياسية اشراف أوروبا الفعلى على ادارة مصر ، ولكن أوروبا عزلت حاكم البلاد الشرعى وعينت حاكما مكانه ثم أعادت المراقبة الثنائية في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (المراقبان لم يصلا مصر الا في نوفمبر) ولكن على قاعدة جديدة مالية وسياسية في وقت واحد : صدر في ١٥ نوفمبر مرسوم بتحديد اختصاصات المراقبين العاملين ، نصت المادة الأولى فيه على «أن المراقبين يكون لهما من الوجهة المالية أوسع السلطات في التفتيش على جميع المصالح والادارات العامة » ، ونصت الرابعة على أن «يكون لهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء ويكون لهما فيه رأى استشارى» ونصت السادسة على أنه «لا يمكن اقالتهما من وظيفتهما الا بموافقة حكومتيهما » .

معنى ذلك أن الدولتين أصبح لهما مراقبان أوسع سلطة وأمنع مركزا من الوزيرين المعزولين ، وقد سميت هذه المراقبة بالحماية الثنائية وكان لها اليد الطولى في حوادث ١٨٨١-١٨٨٢

قرر اللورد كرومر ، وهو أحد المراقبين ، في كتابه عن مصر أنه في أثناء المناقشات التي حدثت في إنجلترا بعد ثلاثة أعوام (١٨٨٢) حول تبعة هذه الحوادث «كان الأحراريون كدون أن من أهم أسباب التدخل الانجليزي هو أن المراقبة في سنة ١٨٧٩ صارت سياسية بعد أن كانت مالية بحتة (١)»

التصفية المالية — كان أول أعمال المراقبة العمل على

تسوية الحالة المالية ، وأنشئت لهذا الغرض في ٢ ابريل سنة ١٨٨٠ لجنة تصفية برياسة السير ريفرس ويلسون فأمكن اصدار قانون التصفية بمرسوم من الخديوى في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ، وأهم ما اشتمل عليه هذا القانون تقدير ايراد مصر بـ ٨٥٧٧٠٠٠٠ جنيه وانقاص فائدة الدين الموحد من ٧ الى ٤ المائة فنقص ما تدفعه مصر في السنة نحو مليون جنيه تقريبا: كان هذا القانون كما قال الشيخ محمد عبده في مذكراته ، «فاصلا بين ماض قلق مشوش يتعثر السير فيه وبين مستقبل واضح معروف ، وأهم

(١) لنادستون في ٢٠ ، الذي ألقاه في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٢ رأى يؤيد هذا الرأي .

ماغنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة، واطمئنان الأهالى
والخديوى على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التى كانت
المشاكل المالية تثيرها في الاوهام .

على أن هذا القانون الذى اقترحه الوزير الفرنسى فريسنيه
ووافقت عليه الدول باعتبارها حلا نهائيا للمسألة المالية لم يكن
بريثا من العيب اذ قرر الغاء «المقابلة» وضياع مالا يقل عن
ثمانية ملايين من الجنيهات على الملاك الاغنياء من المصريين (كانت
المبالغ التى دفعت باسم المقابلة ١٧ مليون جنيه ولكن لم يصل
منها في الحقيقة الى الخزانة الا ثمانية) في مقابل دفع ١٥٠٠٠٠
جنيه في العام مدة خمسين سنة ، وكان هذا المبلغ لايعادل أكثر
من ٢ ./. فوائد واستهلاك من أصل المال الحقيقى .

وقد احتج الدائنون المصريون الذين لم تكن لهم دولة تحميمهم
على الغاء المقابلة ، ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد الى
النيل الأبيض .

وعلى أية حال جاء هذا القانون في وقت متأخر بعد أن زادت
ديون مصر في مدة أربعة الأعوام الأخيرة التى انقضت بينه
وبين اتفاقية «جوشن» عشرة ملايين من الجنيهات .

حكومة رياض وأسباب الثورة — كان يحسن أن يوجد

الى جانب هذا القانون حكومة دستورية تجرى على سياسة اصلاحات واسعة في جميع الادارات المختلفة . ولكن بدلا من ذلك رأت الحكومة أن لاتصدق على لائحة شريف، وأن لاتدعو الى الانعقاد حتى مجلس شورى النواب القديم الذى انشأ اسماعيل وظل ملغى في الواقع مدة سنتين ، ثم قضت على الحرية السياسية بنفى جمال الدين ، وانشاء رقابة على الصحافة ، وبث العيون على رؤساء المعارضة .

وفي الواقع كان لايرم شيء من غير أخذ رأى المراقبة الثنائية التى كانت تفضل «جر الخيوط من وراء ستار وعدم الظهور على المرسح الا قليلا (١)» وكانت أهم اصلاحات حكومة رياض الغاء أربع وعشرين ضريبة كالضريبة الشخصية وضريبة الوزن، وعوائد الجمارك الداخلية التى كان ينقم عليها الفلاح ، ولكن هذه الاصلاحات كانت غير متناسبة مع آماني البلاد .

وكانت الحكومة وقت نفيا جمال الدين عزلت محمد عبده أكبر تلاميذه من وظيفة التدريس في دار العلوم وأمرته بالبقاء

(١) هذا قول أحد المراقبين السير بيرنج أو الاورد كرومر «مصر الحديثة».

في قريته ثم تدخل رياض في الأمر وعهد اليه في سنة ١٨٨٠ بإدارة مكتب الصحافة ورياسة تحرير الجريدة الرسمية حيث خصص فيها قسم للحركة العمرانية والأدبية : انتهر محمد عبده هذه الفرصة . وكان على النقيض من أستاذه جمال الدين من أنصار التطور والإصلاح البطيء المكين ، وأخذ يحارب العوائد القديمة والخرافات الدينية التي أفست روح الاسلام والحياة الاجتماعية في مصر والشرق : قال محمد عبده في مذكراته «وبهذا وما سبقه تنبهت الافكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة مزقتها الظلم وانبعثت النفوس تطلب ما شعرت به من حاجتها فتألفت بعض الجمعيات الخيرية اسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل » .

ولكن محمد عبده فشل في سياسته المعتدلة لأسباب كانت في الواقع أسباب الثورة المباشرة التي لحصها في قوله «ولكن حال دون بلوغ تلك الأمانى أمور منها ما منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظار ، ومنها ماله علاقة بالجناب الخديوى ، ومنها ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة ، ومنها نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة وقلب وزارة رياض باشا » .

خرج رياض من طبقة الشعب كعلي مبارك ، وكان ميالا الى الفلاحين خيرا بالشئون الداخلية خبرة نوبار بالشئون الخارجية.

وكان من رجال الجيل القديم الذى خلق لزمان غير زمانه .
مملوء بالصلف والغرور ، مستبدا غليظ القلب لا يطبق احتماله
أصدقاءه وأعدائه على السواء ، وكان لا يخالج فكره ريبة في
خلود المصريين الى الطاعة في كل مايؤمرون به حملا لهم على
سوابقهم وسالف عهدهم فلم ير من اللازم أن يحتاط في
شأنهم (١) .

وأما وزراء رياض فليس أدل على سوء التصرف من تعيين
شركسى عرف بالجهل والاستبداد والتعصب لبني جنسه على
رأس وزارة الحربية ، فقد كان عثمان رفقى يعمل دائما على
ترقية الضباط الأتراك والشراكسة ويعاكس المصريين في الجيش
وكانت تألفت في أوئل حكم اسماعيل جمعية سرية برياسة على
الروبي، للدفاع عن مصالح العنصر الوطنى ، ثم ازدادت نشاطا
بانضمام عرابى اليها بعد حرب الحبش اذ كان مأمور الحملة في
مصوع فاتهمه الأتراك بالرشوة ليتخلصوا منه وأقيل ظلما من
وظيفته .

ظهور عرابى - من ذلك الوقت أخذ عرابى ينشر الدعوة
ضد اعدائه وتمكن بجرأته وفصاحته من أن يكون منذ سنة
١٨٧٧ الرئيس الفعلى لهذه الجمعية ، وقد عاد الى الخدمة

(١) من أقوال محمد عبده في مذكراته ، وقد أيد هذا رأى اللورد كرومر
« مصر الحديثة » واللورد ملنز « إنجلترا في مصر » ويوفيس « الفرنسيون
والانجليز في مصر ١٨٨١ — ١٨٨٢ » والبارون دى ملورسى « مصر الحكام
الوطنيون والتدخل الاجنبى »

في الجيش في آخر حكم اسماعيل ورأى الظلم الواقع على المصريين من الأتراك في أيام توفيق فقرر مع فريق من زملائه عدم السكوت على هذه الحال ورفعوا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ عريضة الى رئيس الوزارة يطلبون فيها اجراء تحقيق عام ، وأيد قنصل فرنسا البارون دي رنج مطالبهم الخاصة باصلاح الجيش عند رياض باشا فوعد بالنظر فيها وطيب خاطرهم .

ولكن عثمان رفقى عول على الانتقام ورأى أن يسخر الفرق في أعمال الترع فأبى عرابي أن يرسل جنوده الى ترعة التوفيقية وقام بهذا الصدد نزاع بينه وبين وزير الحربية .

ولما كان الخديوى غيورا من رئيس وزارته الذى كانت له الخطوة الاولى عند القناصل والمراقبين أخذ يدس ضده ويشجع الضباط سرا بواسطة الكولونيل على فهمى رئيس الفرقة الاولى من حرس السراى .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٨٨١ قدم عرابي ، وعبد العال حنمى ، وعلى فهمى عريضة الى رياض يطلبون فيها عمل تحقيق جديد ، وعزل وزير الحربية عثمان رفقى لأنه كان يححف بحقوق الوطنيين ويرقى بالمحسوبية لا بالجدارة والاستحقاق فرجاهم رياض أن يترثوا قليلا

ولكنه بدلا من أن يعمل على استئصال أسباب الشكوى الحقيقية وعلاج الحال قرر ، تحت تأثير الحزب الشركسى محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى : وقف الضباط على الحطة المدبرة واستعدوا لها ، فلما دعوا للذهاب في أول فبراير الى وزارة الحربية حيث ألقى القبض عليهم جاءت في الحال فرقمهم وأخرجتهم من السجن ثم ذهب الضباط والجند معا الى سراى عابدين وطلبوا عزل وزير الحربية .

رأى الخديوى أن المقاومة لا تجدى فلم يسعه الا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامى البارودى مكان عثمان رفقى .

ولا ريب أن نجاح الجيش في مطلبه ذكر المصريين أن لهم مطالب أخرى يجب أن تتحقق ، وانتشرت في البلاد روح الثورة ، وانفتح المجال للدسائس خصوصا وأن عزل رفقى باشا لم يكن في الحقيقة الا هدنة بين الطرفين .

الفصل الثاني

الثورة العرايية

كانت مصر منذ انشاء صندوق الدين والمراقبة الثنائية (١٨٨٦) خاضعة للحكم الأجنبي . وكان السودان وأفريقية الوسطى ، أى نصف مصر على الاقل ، يحكمه ضابط انجليزى بينما كان النصف الآخر تحت اشراف طائفة من الموظفين الأجانب .

وقد بدأت مصر تنبه الى الخطر الذى يهددها في قبرص شمالا ، وفي بحر القلزم الذى كان في قبضة انجلترا شرقا وفي تونس التى بدأت تحتلها فرنسا غربا، بينما كانت الحكومة الأجنبية قائمة في داخل البلاد (١) .

والواقع أن أسباب الثورة القريبة أو البعيدة لم يكن منشؤها عثمان رفقى أورياض باشا وحده ، وانما كانت ترجع كلها الى النظام الجديد كله الذى كان ممثلا في رياض والمراقبين الأجنيين ، ولم

(١) انظر المقالات التى نشرها صاموئيل بيكر في التيمس (١٨٨٠) وطبعت في كتاب على جدة نحت عنوان « المسألة المصرية » ، (١٨٨٤) .



اسماعیل باشا صدیق

يكن الاستياء منحصراً في الجيش أو في طائفة معينة بل في جميع الطبقات التي كانت تشكو من التدخل الأجنبي السياسي والمادي في جميع مرافق البلاد الحيوية .

مقررات الثورة (فبراير - سبتمبر) — كان دي رنج

قنصل فرنسا يرى أن ضمان تنفيذ مطالب الضباط (في أول فبراير) أن تستقيل وزارة رياض ليحل مكانها وزراء لم يرتكبوا الغلطات التي أدت إلى المظاهرة العسكرية .

ولكن الحكومة المصرية تخلصت من القنصل الفرنسي (١) وأمعت في خطتها الأولى ، وكان الضباط أثناء الفترة التي انقضت بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ يستهدفون في كل لحظة للدسائس

(١) كانت اقالة دي رنج وبقاء المراقب الفرنسي ديبلينير داعية الى سحق الرأي العام الفرنسي في مصر ، وقد نشرت صحف باريس في ذلك الوقت رسائل واحتجاجات ضد خطة ديبلينير الذي كان اللورد بيكو نسفيلد سبباً في تعيينه ، ويقال انه كان يعرض المصالح الانجليزية في مصر . . وانه أراد مرة أن يعطى السكك الحديدية المصرية والملاحة في النيل الى شركة انجليزية يرئسها اللورد سذلارند لاستغلالهما مدة خمسين سنة فقال دي رنج دون تنفيذ هذا المشروع الخطير .

وكانت حياتهم في خطر (١) فرأوا أن السبيل الوحيد إلى الأمن والعدل قلب النظام التركي الشركسي وتوطيد حكومة دستورية في البلاد .

كان عرابي متصلاً بالعلماء والأعيان فتضامنوا في العمل ، وحصل بواسطة سلطان باشا على توكيل أمضاء النواب ووجوه الأقاليم سرا. وفيه يطالبون لأجل المحافظة على حقوق المصريين وحریتهم باسقاط وزارة رياض وتأسيس حكومة شورية .

حدث في أثناء ذلك أنه في ٢٥ يولييه بينما كان الخديوي مصيفاً في الاسكندرية صدمت عربة أحد التجار جندياً فقتل لساعته، فحملة رفقاؤه إلى سراي رأس التين وطلبوا إلى الخديوي النظر في أمره فهاجه ذلك وأمر بعقد مجلس حربي حكم عليهم بالاشتغال الشاقة أو بالنفي إلى السودان فشكا عبد العال حلمي أميرالاي السودانية من قسوة الحكم وتوسط محمود سامي في عرض شكواه على الخديوي فاعتقد الخديوي أن ناظر الحربية يعمل باتفاق مع العراقيين ودعا في الحال النظار من القاهرة إلى

(١) كتب السير مالت إلى اللورد غرانفيل في ٢٣ سبتمبر يقول « ان حركة فبراير نشأت من اهمال الاصلاحات الضرورية في الجيش اهمالاً كلياً وانه بدلاً من أن تنظر الحكومة في مطالبهم عاملتهم بطريقة تهدم كل ثقة في الخديوي وحكومته ... وكان الجواسيس يطوفون ليل نهار حول منازل الضباط ... وكان رياض يؤكد قبل ٩ سبتمبر أن خطر قيام حركة عسكرية قد زال وأن الحكومة قوية » .

الاسكندرية وعين داود باشا يكن ابن عمه مكان محمود سامي
ذهب محمود سامي الى منزله في القاهرة وتعاهد معه عرابي
على مساعدته وتأيينه ، وكان العرابيون يكثر من الاجتماعات
اليلية حتى عاد الحديوي والوزراء الى القاهرة فانتظمت الأمور
في الظاهر ولكن سرعان ما أصدر داود يكن أمرا الى آلاي
القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وآلاي الاسكندرية بالحضور الى
العاصمة فتوجس عرابي خيفة وفهم أن المقصود تفريق كلمتهم
هو وأعوانه .

ولما كان عرابي قد استوثق من تأييد البارودي وشريف
وسلطان باشا ووجوه القوم في مصر ورأى « كثرة الدسائس
وشدة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين
العسكرية التي تم تنظيمها ، وعدم الشروع في تشكيل مجلس
النواب الذي وعد. بالإنشائه أيقن أن الحكومة تماطل في تنفيذ
الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها في صورة مظاهرة وطنية
شاملة (١) .

مظاهرة سبتمبر — أمر عرابي الأليات المختلفة بالاستعداد
للحضور الى ميدان عابدين في صباح يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(١) مذكرات عرابي باشا التي طبعت حديثا « كشف الستار عن الاسرار »

فلما اجتمع الجيش في عابدين نزل الخديوى من السراى وتوسط
الساحة ، فثل بين يديه عرابى ، فخطبه الخديوى قائلا :
الخديوى : ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا

عرابى : جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والامة
وكلها طلبات عادلة :

الخديوى : وما هى هذه الطلبات

عرابى : هى اسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب
على النسق الاوروبى ، وابلاغ الجيش العدد المعين
في فرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين
العسكرية التى امرتم بوضعها

الخديوى : كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك
هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد
احساناتنا

عرابى : لقد خلقنا الله أحرارا واننا لانستعبد بعد اليوم .

فأشار المستر كوكسن ، قنصل إنجلترا في الاسكندرية ، على
الخديوى بالرجوع الى السراى وأقبل ومعه كلفن المراقب
المالى ، يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى

القنصل : ان طلب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس نواب
من حقوق الأمة لامن حقوق الجهادية ، ولا لزوم
لطلب زيادة الجيش لأن المالية لاتساعد على ذلك .

عراقي : اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي
لم أعمد اليها الا لأنهم أقاموني نائبا عنهم في تنفيذها
بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم
وأولادهم ، فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على
الوطن بالخير والمنفعة واننا لانتنازل عن طلباتنا ولا
نبرح هذا المكان مالم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك
بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عراقي : كيف يكون ذلك ومن ذا الذي يعارضنا في اصلاح
داخليتنا فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد
المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هي قوتكم التي ستدافع بها

عراقي : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون
عن بلادهم ويلبون اشارتي :

اجابة مطالب العراقيين - ثم انقطعت المخابرات زمنا تقرر في
غضونه اجابة مطالب العراقيين وتنفيذها تدريجيا . وقد عهد
الحديوى، بناء على اقتراحهم ، بتأليف الوزارة الجديدة الى محمد
شريف باشا زعيم الحركة الدستورية في سنة ١٨٧٩

طربت البلاد لهذا الاقتصار وعده فأتحة عصر جديد من
الحرية والعدل والمساواة، وتشكلت وزارة شريف في ١٤ سبتمبر
وكان من أعضائها محمود سامى ومصطفى فهمى في الخارجية .
وفي نفس ذلك اليوم رفع شريف الى الحديوى برنامج الوزارة
السياسى في تقرير لم ترد فيه أى اشارة الى النظام النيابى ،
وذكرت المراقبة المالية التى كانت للحديوى «عضدا قويا» فوجب
بقاؤها «على الهيئة التى شكلت بها بمقتضى الأمر العالى الصادر
في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ » .

وقدم الى القاهرة أو كان بها في ذلك الوقت كثير من النواب
والأعيان أمثال الشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى
والشيخ على اللشى وعبد السلام المويلحى فتعهدوا كتابة لشريف
باشا بانقياد الجيش لأوامره ورفعوا اليه عريضة عليها ١٦٠٠
توقيع بطلب تشكيل المجلس النيابى جاء فيها .

«لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوى قوام الهيئة الاجتماعية»
«الا بالعدل والحرية... وهذا لا يأتي الا بايجاد حكومة شورية عادلة»
«لاتشوبها شوائب الاستبداد ... وعلى هذه القواعد كان قد اتخذ»
«لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق. وبما أن مقاصد خديونا»
«جميعها خيرية نرجو صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب»
«لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبية المتمدينة»
«من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة» .

وبينا كانت الأمور سائرة بانتظام وردت في ٣ اكتوبر رسالة
برقية من الاستانة تنبيء بارسال وفد عثمانى برئاسة برياسة على نظامى
باشا لاجراء تحقيق عن «التمرد العسكرى» في مصر فوقع هذا
النبا من النفوس موقع الدهشة وقلقت الحواطر فاتفق الحديوى
مع الوزراء على القول عند وصول الوفد باستتباب النظام والسكينة
في الجيش ، وتقرر قبل مجيء الوفد ارسال الآلاى السودانى
الى دمياط والآلاى الرابع الذى يرثسه عرابى الى رأس الوادى
فوافق عرابى وأعوانه مبدئيا على ذلك بشرط أن يصدر الأمر
الحديوى بانتخاب النواب قبل سفرهم .

مجلس النواب - كان الوطنيون يطالبون باجراء الانتخابات

بمقتضى لائحة جديدة ولكن الحديوى ، عملا بنصيحة كلفن

دعا المجلس الى الانعقاد بمقتضى لأئحة اسماعيل القديمة (١٨٦٦) وقد ندد عرابي بهذا المسلك في خطبته التي ألقاها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ في أثناء الاحتفال بتوديعه بمناسبة سفره من القاهرة .

تحدد يوم ٢٣ ديسمبر لانعقاد المجلس ، وكان شريف يعد قانونه الأساسى ولكن الدول وتركيا عارضت في توسيع اختصاصاته فأذعن شريف لأرادتهم ، وكان الحزب العسكرى يريد ابلاغ عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ ولكن المراقبين ، مؤيدين بالحكومة البريطانية ، رفضا اجابة مطالب الحزب العسكرى ، وكان شريف يريد الذهاب الى مدى أبعد في تحقيقها ولكنه سلم في آخر الأمر بوجهة نظر المراقبة (١) .

ولا ريب أن شريفا كان على نزاهته ضعيف الخلق ، وكان من المعتدلين الذين يسلمون بالأمر الواقع ويعملون على الاستفادة منه جهد الطاقة حرصا على مصالح البلاد ، ويظهر أنه تطور في

(١) انظر كرومر «مصر الحديثة» ورسائل قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية

في ديسمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الاصرى . شؤون مصر)

أثناء الثورة وبالف في اعتداله فالتبست مقاصده على الوطنيين الذين انفصلوا منه (١) .

ولما تم انتخاب النواب بواسطة مشايخ البلاد بالنيابة عن الأهالي افتتح المجلس في ٢٦ ديسمبر برياسة سلطان باشا وبقي منعقدا لترتيب شؤونه الداخلية وانتخاب رؤساء أقاليمه . وفي يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة التي أعدها مجلس الوزراء وتعينت لجنة من النواب لفحصها .

ولكن يظهر أن بعض الدول كانت لا تنظر بعين الرضا الى هذه الحركة السلمية المعتدلة ، كتب كولفن المراقب المالي مذكرة الى حكومته في ٢٠ ديسمبر يقول فيها : « ان الحركة في ذاتها حركة وطنية مصرية تريد العمل لمصلحة البلاد... ولكن مجلس النواب يجب عليه أن لا يمس كل ماله علاقة بالشئون المالية أو

(١) قال محمد عبده في مذكراته « كان شريف رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة التي انقلبت الى فتنة . كان من القائلين بأن نفوذ الاجنبي قد بلغ حدا لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للاجانب في كل ما يطلبونه . كان شريف باشا يقنع جلساءه بأنه اذا ملك قيادة السلطة أوقف الاجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطا عظيما في سبيل مجده . كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ولهذا طلبوه رئيسا للنظار ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه . كان وجه الرياسة ييش له على بعد ، وجساها يخدعه ، وهو منها على موعد ، حتى اذا دنا منها ألفاها شكسة شرسه » .

بالادارات الأوروبية المختلفة لأن كل ادارة منها رغما من كل نقص فيها عبارة عن مركز اصلاح . وهذه الادارات بعينها هي أقسام الدائرة التي تمثل المراقبة »

وكان غمبتا يرى «أن المجلس يجب عليه أن لا يشتغل الا بتوضيح المسائل الادارية التي تعرض عليه . وبذلك يؤدي المجلس خدمات بسيطة ولكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى (١) » .

المذكرة المشتركة — لما كان غمبتا يريد أن يسبق إنجلترا

الى احتلال مصر ويخشى فوات فرصة التدخل فيما اذا نجحت الحركة المصرية عول على دفع هذه الحركة في طريق العنف والتطرف ، ورأى أن خير وسيلة لذلك ارسال مذكرة مشتركة من الدولتين الى الخديوى في صورة خطاب موجه من وزارة الخارجية الى القنصل العام في مصر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ليلغ مضمونه الى الخديوى بعد الاتفاق مع السير ادوارد مالت : « كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجنب الخديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وإنجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك والقلق في القطر

(١) خطاب غمبتا الى قنصل فرنسا في مصر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨١ (انظر الوثائق الرسمية الخاصة بمصر في الكتاب الاصفر)

المصري فأن الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر
لأسيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة أخصها صدور الأمر
الحديوي بجمع مجلس شوري النواب مما أوجب المخاطبة بين
الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقهما المذكور . وبناء على
ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الحديوي أن حكومتى
فرنسا وانجلترا تريان وجوب تثبيتته على الأريكة الحديوية وفقا
للأحكام المقررة في الفرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان
وأن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه
احداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم في مصر
ولا ريب عندهما أن هذا التصريح العلنى يمنع حدوث ما عساه
قد يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الحديوي ، وان
حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ، ولا يخالجهما أى شك في
أن الحديوي سيجد في هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج
اليهما في ادارة شؤون مصر وشعبها .

وقعت هذه المذكرة في القاهرة ، كما يقول السير مورلى
كالقنبلة وكانت نتيجتها ، وكلها غمز وتحريض ، أن الحزب
الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب صاروا كتلة واحدة
ضد فرنسا وانجلترا ، وكان الحزب العسكرى في عزلة منذ
اجتماع مجلس النواب فعاد الى الظهور وصار صاحب الكلمة

الأولى في الحركة لأن خطر التدخل الأجنبي أصبح ماثلاً .
 كان غمبتا أعد فعلاً حملة مؤلفة من ستة آلاف جندي يريد
 إرسالها إلى مصر (١) ، ولكن وزارته سقطت في آخر يناير
 (خلفتها وزارة فريسنيه) واحتجت روسيا والنمسا وألمانيا في
 الاستئانة على المذكرة والتدخل المقصود منها .

وقد احتج شريف على هذه المذكرة التي تعمل علانية على
 الإيقاع بين الحديوى والنواب وتدعو الحكومة إلى القضاء على
 سلطة المجلس النيابي والاستناد إلى النظام القائم في مصر أى
 إلى المراقبة الأجنبية .

نتائج المذكرة المشتركة — وسرعان ما قام النزاع بين الوزارة
 ومجلس النواب ، وذلك أن المجلس حين اطلع على لائحته
 الداخلية التي وضعتها الحكومة بالاتفاق مع المراقبين أراد تعديل
 بعض المواد ليقرر مبدأ المسؤولية الوزارية بطريقة واضحة
 ويحتفظ لنفسه بحق مناقشة وفحص الجزء الذي لم يكن في
 الميزانية خاصاً بالدين . وكان موقفه يتلخص في «أن له الحق
 في أن يراقب باسم الأمة الإدارة في مجموعها وكيفية التصرف

(١) أنظر مذكرات فريسنيه المطبوعة (١٨٧٨ — ١٨٩٥) .

في موارد البلاد ، وهو يحترم جميع الاتفاقات الدولية والموظفين الأجانب ، ولكنه لا يرى بدا من الاحتفاظ بحق الاقتصاد في النفقات حتى يتمكن عاجلا من استهلاك الدين العام (١) .

وكان المراقبان يعارضان في مبدأ تعرض البرلمان للميزانية بحجة أنهما يصيران، بآلهما من حق التدخل في مناقشة الميزانية ، أمام «مجلس غير مسؤول» بدلا من «وزراء مسؤولين» (!)

وكانت النفوس منذ مذكرة ٧ يناير في هياج مستمر ، وبدأت تنتشر فكرة المقاومة ضد الأجنبي ، وأخذ العراقيون يرسمون خطة الدفاع .

استحكمت الأزمة بين الوزارة التي صرحت بعدم امكانها اجراء أى تعديل في المادة ٣٣ الخاصة بالميزانية ان لم تحصل أولا على موافقة إنجلترا وفرنسا وبين النواب الذين كانوا يقولون بأن المادة ٣٤ تشمل على أقسام الميزانية الناتجة مباشرة من قانون التصفية أو من الاتفاقات الدولية ، ولكن لهم الحق في فحص الميزانية الداخلية والتصديق عليها وكان سلطان باشا وبعض النواب يؤيدون الوزارة ، ولكن تدخل وكيلي الدولتين أثار

(١) خطاب قنصل فرلسا الى غمستا في ١٦ يناير سنة ١٨٨١

الشكوك في خطة شريف ، وعلى ذلك اجتمع رؤساء الحزب الوطني وقرروا اسقاط الوزارة ، وقد تم ذلك في ٢ فبراير .

وزارة محمود سامي — تألفت وزارة وطنية برئاسة محمود

سامي البارودي وعين عرابي وزيرا للحربية ، وكانت مهمة هذه الوزارة تأييد حق المجلس في نظر الميزانية والقضاء على نتائج المذكرة المشتركة .

كان محمود سامي أنبه العراقيين وأكثرهم جاها وتأدبا ، وأعلامهم فطنة وسياسة وأصالة رأي ، وكان في امكان أوروبا كما يقول فريسينية ، : «أن تضع يدها في يد هذه الوزارة (١) » التي بنيت على الاعتدال ،

وقد ذهب محمود سامي الى مجلس النواب في ٨ فبراير ليقدم له مشروع الحكومة النهائي بعد تعديله بواسطة لجنة الـ ١٦ التي كان المجلس اختارها لهذا الغرض ، وألقى بهذه المناسبة خطبة تدل على روح سياسة عالية قال فيها : «أيها السادة النواب أننى سعيد الطالع بالحضور بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى . . . الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لايكفى في وصولنا الى الغاية

(١) « أنظر المسألة المصرية » ، سنة ١٩٠٥

المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لابد أن يضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أغنى حصر جزئيات الأعمال وكمياتها في دائرة القانون ، انما ينال بعد العناء وطول التجارب ولكني لأعد هذا صعبا عليكم ... وآخر ما نتوأسى به أن لا نجعل للتعصب المشربي دخلا في الأعمال الوطنية التي كلفتكم البلاد أن يقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقيقية هي الباعث القوي على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل .

خطة العرابيين — كان محمود سامي يعمل على سياسة

الحركة في حدودها المشروعة ، وكان يعينه في خطته بالقلم واللسان مستشار العرابيين وحكيمهم وتلميذ جمال الدين محمد عبده الذي انضم الى عرابي وصار من خيرة أعوانه بعد حركة سبتمبر. كان محمد عبده محرر الجريدة الرسمية وكان منذ ظهور الصحافة في مصر يعمل باصلاحاته الدينية على تثقيف الرأي العام وجعله عاملا أساسيا في التقدم المصري .

وكان محمد عبده خطيب «جمعية المقاصد الخيرية» التي أنشئت في القاهرة سنة ١٨٨٠ وكان رئيسها الفعلي محمود سامي : احتفلت هذه الجمعية في مساء ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بالتصديق على مشروع القانون الأساسي لمجلس النواب ، وخطب في الاحتفال محمد عبده خطبة تدل على اتجاه الثورة الفكرى ، قال يعرف الحكومة القانونية :

«الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة»
 «يساعدون الحكومة في اجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها»
 «على وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد . فهذا»
 «يستدعى توجيه العناية الى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة»
 «بهذا النوع من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحاً ومستعداً»
 «للمشاركة في التدابير الذي تتدرج الأمة به في مراتب التقدم»
 «والكمال»

وكانت الصحافة بصفة عامة تدعو الى الحكمة والاعتدال « حتى يصل الساعون الى الغاية القاصية تدريجاً (١) » وقد أعد مجلس النواب قانون انتخاب جديد اعتمدته الحكومة المصرية في ١٢ مارس وكان النواب يعملون على علاج كل اختلال في الادارة والشؤون العامة فعينوا لجانا مختلفة لتحقيق أسباب عجز ميزانية

(١) من مقال ظهر في جريدة مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ تحت عنوان «أماني وطنية» وأطاعت نشره جريدة المحروسة في فبراير سنة ١٨٨٢ على أثر تكوين وزارة محمود سامي .

الجمارك في خمسة الأعوام الأخيرة ، واختلال مصلحة المساحة في عهد الموظفين الأوروبيين ، وإدارة روتشيلد التي استولت على مصلحة الدومين — أملاك الحديوى السابق — بصفة ضمانة لأحد القروض فحدث عجز كبير في مالتها .

وبالجملة كانت فكرة العراقيين العامة متجهة الى الإصلاحات وكانوا يفكرون في نشر التعليم الاجبارى وإصلاح المحاكم الأهلية، وكانت وزارة محمود سامى تشغل بتأسيس مجلس أعلى للإدارة والتشريع ومنح مصر دستورا يحدد اختصاصات الحديوى ، والوزارة ، والمجلس .

خطة المراقبين — ولكن المراقبين كانا يظهران في كل لحظة القلق على مصالح الدائنين ، وكانا الباعث الحقيقى على هذه الخطة رغبة المراقبة من جهة الاحتفاظ بنفوذها السياسى في مصر الذى كان مظهره الاشراف الفعلى على ادارة البلاد ، ورغبة وزارة محمود سامى (فبراير ومارس) أو الحكومة الجديدة من جهة أخرى الفصل بين نظم البلاد السياسية وبين «المراقبة العامة» أو «نظام الاشراف المالى» الذى حددت اختصاصاته في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦

كتب مسيو ليكس قنصل روسيا العام في الاسكندرية في ١٧ مارس الى وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس مذكرة مفصلة عن الخلاف الذى وقع بين المراقبة والوزارة يقول فيها .

«ان الوزارة كانت محققة نظريا في ادعائها أن اختصاصات المراقبين لم يحدث فيها أى تعديل لانهما لا يملكان الا صوتا»
«استشاريا ، ويفصل مجلس الوزراء في جميع المسائل من غيرهما»
«ولكن كان الأمر في الواقع على الضد من ذلك لأنه في عهده»
«وزارة رياض باشا وشريف باشا كانت الوزارة لاتصدق على الميزانية ان لم يوافق عليها المراقبان، وكان رأيهما هو المتبع بشأن»
«النفقات الضرورية التى تحتاج اليها الحكومة وتطلب اخذها من»
«ايرادات غير مخصصة للدين العام ، وكان كلاهما السيد المطلق»
«في حكومة البلاد . وربما عاد ذلك بالنفع الجزيل على حاملي»
«السندات المصرية ولكنه كان يجرح الوطنيين في كرامتهم»
«ولا ريب أن المراقبة كانت منشأ جميع الحركات العسكرية التى»
«حدثت في مصر (١) منذ عام»

(١) هذه المذكرة منشورة في الوثائق السياسية الفرنسية الخاصة بعصر في سنة ١٨٨٢ أنظر أيضاً رأى فريسنييه الذى يطابق هذا الرأى « المسألة المصرية » ١٩٠٥

النزاع بين الخديوى والوزارة — كان سوء التفاهم بين المراقبة والوزارة هو الذى حمل أدوارد مالت قنصل إنجلترا في القاهرة على ايجاد نزاع على السلطة بين الخديوى والوزارة كان من شأنه تعجيل الأزمة . وتفصيل ذلك أن عرابى علم أن الضباط الشراكسة ألفوا جمعية للتآمر على قتله هو ورؤساء جيشه فساقهم أمام مجلس عسكري أصدر أحكاما مختلفة ضد طائفة منهم تثبت التهمة عليهم فأبى الخديوى التصديق على الحكم بناء على نصيحة قنصلى إنجلترا وفرنسا .

وقد كتب فريسنيه ، بعد الاتفاق مع الحكومة الانجليزية ، الى قنصل فرنسا بتاريخ ٧ مايو يقول

«انه في حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب»
«عليك أن تتضامن مع مسيو مالت في تأييد الخديوى الذى هو»
«السلطة الشرعية الوحيدة» .

من ذلك الوقت دخلت الثورة السلمية في طريق العنف والاضطراب والارتباك التى كانت ترمى اليها المذكرة المشتركة ، واندفعت في منحدر فتطرف بعض المصريين في تهديد الخديوى بالخلع، وتطرف الخديوى في الانضواء تحت لواء الحماية الأجنبية

مجيء الأساطيل وارسال مذكرة جديدة — حاول النواب

المجتمعون في القاهرة رفع الحرق قبل أن يتسع ولكن وردت في أثناء ذلك مجيء الاساطيل الانجليزية والفرنسية الى المياه المصرية ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة ، أو اللائحة كما كانوا يسمونها ، بتاريخ ١٥ مايو تطلبان فيها ابعاد عرابي من القطر المصري واسقاط الوزارة ، فلم يسع محمود سامي الا أن قدم استقالته في ٢٦ محتجا في الوقت نفسه على توفيق «الذي تقع عليه تبعة قبول تدخل القنصلين العاملين في شؤون البلاد» .

ساعدت هذه المذكرة الثانية على اثارة الرأي العام والتفاف الجيش حول عرابي وتمسكه ببقائه في وزارة الحربية فاضطر توفيق الى ارجاعه الى وظيفته ، وقبل عرابي بناء على طلب القنصلين أن يكفل الأمن العام .

وفي يوم ١١ يونيه حدثت معركة الاسكندرية الشهيرة بين بعض رعاك المصريين والاجانب قتل فيها مائة واربعون وطنيا ولم يقتل من الاجانب سوى سبعة وخمسين لأنهم كانوا مسلحين ، ويقال ان هذه الحركة كانت مدبرة للقضاء على نفوذ عرابي وتدابير الاحتلال بعناية الخديوى والأوروبيين .

مؤتمر الاستانة — غادر الحديوى القاهرة الى الاسكندرية

في ١٣ يونيه ، وتشكلت في ١٩ منه وزارة برياسة راغب باشا
ثم عقد ممثلو الدول مؤتمرا في الاستانة (٢٣ يونيه) قرر اجتماعه
الثانى (٢٥ يونيه) بناء على اقتراح دى فريسنيه

«أن الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر تتعهد بأنها لاتريد أن»
«تستأثر لها ولرعاياها بأى امتياز أرضى أو تجارى في مصر»
«لا يكون للدول الأخرى الحق في الحصول عليه .»

الحرب والامتهل — وبينما كان المؤتمر الدولى يوالى

اجتماعاته للبحث في تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا
وضعه الاسطول الانجليزى الراسى في مياه الاسكندرية أمام أمر
واقع . ذلك أن الأدميرال سيمور أطلق قنابله على الاسكندرية
في صبيحة ١١ يوليه بحجة أن الاستعداد في الحصون كان قائما
على ساق وقدم .

وفي يوم ١٥ يوليه دعت الدول المؤتمرة الباب العالى الى ارسال
جيش الى مصر، ولكن تركيا امتنعت من التدخل وتركت
انجلترا وحدها . وانسحب في الوقت نفسه الأسطول الفرنسى
من مياه الاسكندرية لأن فرنسا كانت تعول على اشتراك دولة
ثالثة معها في العمل أو الحصول على انتداب من المؤتمر ، وكانت
تخشى ارسال جيش كبير الى مصر والوقوع مع انجلترا في

مشاكل ناشئة من الاشتراك معها في احتلال مصر في وقت كانت ألمانيا تهدد فيه حدودها في الشرق (١) .

وقد استمرت الحرب شهرين تقريبا وانتهت بهزيمة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ودخول الجيش الانجليزي برياسة القائد ولسلي في القاهرة (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

وتتلخص أسباب الهزيمة :

(أولا) في أن عرابي وان كان خطيبا يؤثر في الجماهير بقوة الجرأة والاخلاص والايان الا أنه لم يكن ذلك السياسي المحنك أو الجندي المدرب الذي يجمع الكل على احترامه ، وكانت الحركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يظهر البلاد من العدو الداخلي وينظم الدفاع ضد العدو المهاجم .

(ثانيا) انتشار الخيانة في الجيش بفضل الحزب الشركسي وأعوانه من المصريين الذين كانوا يبذرون الأموال والمواعيد في الصف . ومن اشتهر بالخيانة بين الضباط على يوسف الذي خدع عرابي جهة القناة أولا ، وجهة التل الكبير ثانيا ، حيث كان رئيسا للسوارى في المقدمة ففتح الطريق للجيش الانجليزي ومكنه من مباغته الجيش المصري .

(١) أنظر مذكرات السير ريفرس ويلسن وكتاب فريسينيه في « المسألة

(ثالثاً) اغترار عرابي بوعود دلسبس المتكررة بعد تعرض الانجليز للقناة واهماله تحصينها (رغماً من الرأي السائد في رئاسة جيشه فلما رأى الانجليز صعوبة الهجوم من جهة كفر الدوار حيث أنشأ المهندس محمود باشا فهمي استحکامات منيعة، أو من جهة النيل قرروا احتلال القناة وانزال جنودهم في الاسماعيلية، وقد نجحوا في خطتهم لأن عرابي ترك منطقة القناة عوراء .

(رابعاً) نكث السلطان عهوده وطعنه الثورة في ظهرها بعد أن كان أول مشجع لها ، وذلك أن اللورد دوفرين مندوب إنجلترا في الاستانة دفعه الى اعلان « عصيان » عرابي في منشور وزع بالائلاف في صفوف الجيش المصري فكان من عوامل اضعاف المقاومة .

وقد كان الاحتلال ، وفشلت الثورة ، ولم يوفق العرابيون في انشاء حكومة وطنية دستورية تصلح الاداره وتقضى على التدخل الأجنبي الذي تغلغل في البلاد .

الفصل السادس

مصر في عهد الاحتلال

(١٨٨٢ — ١٩١٤)

١

ظلت مصر من الوجهة القانونية ايلة عثمانية مستقلة، وكانت في الواقع بلادا محتلة وان كان الاحتلال لا يستند فيها الى حق شرعى .

وقد عملت انجلترا على توطيد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين والدول ، وكانت هذه المهمة دقيقة للغاية ساعدها على تذليلها وجود جيش محتل تستمد منه القوة الفعلية في انفاذ أغراضها .

(١) المسألة المالية — كانت أولى الصعاب التى تعترضها حالة البلاد المالية وقلق الدول بشأنها . وذلك أن الأمور كانت منتظمة منذ صدور قانون التصفية (١٨٨٠) ثم جاءت الحرب العراقية ، وحروب السودان ، ونفقات جيش الاحتلال ، والتعويضات التى تقرر دفعها لأصحاب الاملاك في الاسكندرية مصريين وأجانب ، عن خسائر الحريق والحرب ، فأحدثت عجزا في الميزانية وتراكم على مصر من جرائها في آخر سنة ١٨٨٤ دين سائر جديد يبلغ ثمانية الملايين من الجنيهات .

وفي أوائل سنة ١٨٨٣ ألغيت المراقبة الثنائية رغما من اعتراض فرنسا وعين مستشار مالى انجليزى ، وكانت انجلترا تفكر في تلافي العجز بعقد قرض جديد بضمانة انجلترا، وانقاص فوائد الدين الموحد $\frac{1}{4}$ ٪ . ، وجرت مفاوضات طويلة بين انجلترا والدول في هذا الموضوع انتهت باتفاقية لندرة (١٨ مارس سنة ١٨٨٥) التى تقرر بمقتضاها عقد قرض ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مع روتشلد بفائدة ٣ ٪ ونصف في المائة وبضمانة جميع الدول ، لا انجلترا وحدها . واشترطت الدول أن تدفع منها . (١) تعويضات ملاك الاسكندرية ، وكانت تبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (٢) عجز السنتين السابقتين (٢.٠٠٠.٠٠٠ ر. ٢.٠٠٠ جنيه) (٣) عجز سنة ١٨٨٥ المنتظر (٢.٠٠٠.٠٠٠ ر. ١.٠٠٠ جنيه) . (٤) تخصيص ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لمسائل الرى وأغراض أخرى . وتقرر أيضا أن لا يقل ما ينفق على الادارة عن ٢.٣٧٠.٠٠٠ ر. ٥.٠٠٠ جنيه وأن يكون للحكومة الحق في بيع الدائرة السنية (بالوجه القبلى) ومصلحة الدومين (بالوجه البحرى) ، ومساواة الأجانب بالوطنيين في دفع الضرائب على المباني . وبناء على اقتراح فرنسا وضع نص في الاتفاقية مضمونه أنه اذا لم يتمكن عميد انجلترا (بيرنج أو كرومر) الذى عين في مصر منذ سنة ١٨٨٣ من اصلاح ماليتها في خلال ثلاث سنوات كان للدول حق تنظيمها والاشراف عليها . ولكن كرومر ابتدع وسائل جديدة منها . تقرير شراء المعافاة من الخدمة العسكرية (يونيه ١٨٨٦) وتحريم

زراعة الدخان في مصر (١٨٩٠) وزيادة العوائد على الدخان الوارد ، واصلاح شئون الري فزادت الايرادات على النفقات رغمًا من عدم انقاص فوائد الدين ، وكان هذا أول الأعمال التي بررت الاحتلال فظهر في صورة «المنقذ» من حالة الافلاس والحرب التي وقعت فيها مصر أو كادت عقب الثورة وفي أواخر حكم اسماعيل

(٢) *بمئة درمندولف* — كانت إنجلترا بلسان ممثليها تعلن

وعودها المتكررة بالجلاء تهدئة للدول وخصوصا تركيا وفرنسا وجرت مفاوضات طويلة بين السير درمندولف والباب العالي بشأن الجلاء انتهت بالفشل في سنة ١٨٨٧ لأن إنجلترا قبلت الجلاء بعد أجل معين ، ولكنها اشترطت حق احتلال مصر من جديد اذ هددتها إحدى الدول أو حدثت فيها فتنة ، وكانت تركيا تريد أن يكون لها وحدها هذا الحق ، وكانت روسيا وفرنسا من جهتهما تعارضان في كل اتفاق من شأنه الاعتراف لإنجلترا بمركز شرعي في مصر ، ويظهر أن تركيا لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة وأضاعها بسوء تصرفها .

(٣) *قناة السويس* - خشيت فرنسا أن تستأثر إنجلترا بالقناة

خصوصا وان إنجلترا كانت تملك نصف الاسهم و $\frac{7}{13}$ تجارة القناة وكانت تطالب بالأغلبية في مجلس ادارة الشركة . وأخيرا قبل ديلسبس بعد مشادة طويلة تعيين عشرة أعضاء أنجليزيين

في مجلس الادارة الذى كان يتألف من اثنين وثلاثين عضوا ، وانقاص أجور المرور في القناة ، واجتمع بهذه المناسبة مؤتمر دولى (١٨٨٥ — ١٨٨٨) ختم أعماله باتفاقية الاستانة (١٨٨٨) التى قررت حيدة القناة وحرية المرور لجميع الدول على السواء في السلم والحرب بشروط معينة .

(٤) املاء السودان واعادة فتحه — كان لمصر

في عهد اسماعيل ملك السودان وخط الاستواء أو إمبراطورية كبيرة لاتقل مساحتها عن ٢٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وكان غوردون حاكم السودان (١٨٧٠ — ١٨٧٨) قد استقال من منصبه في اوائل حكم توفيق (١٨٧٩) وخلفه رؤوف باشا ، ولكن كانت أسباب الثورة متوفرة فيه من زمن بسبب محاربة تجارة الرقيق وسوء الادارة فما لبث أن انتشرت فيه الفوضى فتمكن «محمد أحمد المتمهدى» الذى رفع لواء العصيان من هزيمة الجيوش المصرية في ١٨٨١ و١٨٨٢ واستفحل خطرهم في سنة ١٨٨٣ اذ كان يهدد الخرطوم . ولما كان الجيش المصرى الذى اشترك في الثورة قد حل منذ سنة ١٨٨٢ رأى الانجليز اخلاء السودان وارسال غوردون لتنفيذ هذه الخطة (١٨٨٤) ، ولكنه عول على انقاذ الخرطوم وطلب النجدة فتباطأت الحكومة في ارسالها . وقد وصل لمساعدته جيش ولسلى في أوائل سنة ١٨٨٥ بعد أن قتل في هذه الاثناء ومات من جيشه ٤٠٠٠ هندى ،

فرجع ولسلى الى القاهرة وفي سنة ١٨٨٥ مات المهدي وخلفه عبد الله التعايشي فقررت انجلترا الاكتفاء بالدفاع عن حدود مصر (١٨٨٦ — ١٨٩٦) .

في سنة ١٩٨٦ رأت انجلترا اعادة احتلاله بالاشتراك مع مصر ، ويرى بعض المؤرخين أن غرضها من ذلك اخضاع السودانين التأثيرين الذين صاروا يهددون سلامة مصر ، وسد طريق وادى النيل في وجه فرنسا من جهة الجنوب لأن المناطق الاستوائية كانت في حكم المناطق الحالية منذ اخلاء السودان — كانت الدول الأوروبية بدأت توغل في أفريقية فخشيت انجلترا أن تسبقها الى السيطرة على الطريق بين القاهرة والكاب ومد نفوذها الاستعماري — واطالة أمد احتلالها في وادى النيل وتبرير بقائها في نظر الدول أو خلق حقوق لها في السودان قد تعوضها عما تفقده بالجللاء عن مصر .

وقد استولت انجلترا في مارس سنة ١٨٩٦ على ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي للانفاق على حملة السودان فاحتجت فرنسا ولكن الدول الممثلة في صندوق الدين انقسمت على نفسها وكانت نتيجة الحادث توطيد الاحتلال من الوجهة الدولية .

غادر كتشنر مصر الى دنقلة على رأس جيش مصرى تألف حديثا وبعض الفرق الانجليزية (١٨٩٦) واتبع في الفتح الطريقة

التي تقضى بإنشاء طرق ونقط جديدة حصينة يستند اليها الجيش في تقدمه خصوصا في الاقاليم النائية ، وقد أنشئت فرق خاصة في الجيش لمد الخطوط الحديدية في طريق النيل جنوبا ابتداء من البلينة حيث كان ينتهى خط مصر في ذلك الوقت ، وكان الجيش الفاتح مؤلفا من ٢٠.٠٠٠ مقاتل مزودين بمدافع مكسيم الخفيفة التي كانت تحصد جموع الدراويش المهاجرة .

بهذه الطريقة استولى كتشنر على بربر في سنة ١٨٩٧، وعلى الخرطوم وأم درمان في سنة ١٨٩٨ ، ورفعت الراية الانجليزية الى جانب الراية المصرية في ربوع السودان .

في ذلك الوقت حدثت حادثة فشودة الشهيرة (١٨٩٨) التي أرادت فرنسا بواسطتها فتح المسألة المصرية من جديد وعرضها على الدول ، وقطع طريق الكاب على انجلترا ، وظاهر الأمر أن فرنسا كانت تريد منفذا على النيل للكونغو الفرنسية . وكانت تدعى أن مناطق مصر القديمة في خط الاستواء كانت خالية فأرسلت اليها حملة برياسة الكولونيل مارشاند بلغت فشودة ورفعت عليها العلم الفرنسي فثارت ثائرة الرأي العام في انجلترا وكانت النتيجة خذلان فرنسا في سياستها وامضاءها مع انجلترا في ديسمبر سنة ١٨٩٨ اتفاقية تنازلت بمقتضاها عن منطقة فشودة ، وعاد مارشاند أدراجة .

وفي ٢٠ يناير سنة ١٨٩٩ أمضيت بين مصر وإنجلترا اتفاقية السودان التي قررت اشتراكهما في حكمته بحق الفتح، وتعين الحاكم العام بواسطة الخديوى بعد موافقة إنجلترا ، واخراج السودان من اختصاصات المحاكم المختلفة ونظام الامتيازات حتى لا يكون للدول أو لتركيا أى سبيل الى التدخل في شؤونه . وعهد الى كتشنر بتنظيم ادارة السودان وتوطيد الأمن فيه بجيوش مصر وأموالها فانتظمت أحواله وازداد فيه الخصب والنماء .

والواقع أن إنجلترا رسخت قدمها في مصر من ذلك الحين وتمكنت بسياستها الحازمة من حمل فرنسا ، بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، على ترك اليد المطلقة لها في مصر في مقابل سكوت إنجلترا على تصرفاتها في مراكش ، وكانت فرنسا آخر دولة أوروبية تقول بعدم شرعية الاحتلال من الوجهة القانونية الدولية ، ولكن منذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسألة المصرية في أوروبا وسلمت الدول بالأمر الواقع .

كانت إنجلترا بصفة عامة تبرر مركزها أمام الدول بضرورة توطيد النظام في مصر لتكفل سلامة قناة السويس، وكان توطيد النظام معناه إيجاد نظام حقيقى ثابت وهذا يقتضى اصلاح الادارة

المصرية من فرع الى قدم (١) والبقاء للمحافظة على الأعمال التي يقوم بها الاحتلال في سبيل التقدم والمدنية .

٢

بهية دوفرين - أرسلت انجلترا عقب الاحتلال اللورد

دوفرين الى مصر فأشرف على محاكمة رؤساء الثورة : عرابي ومحمود سامي ، وعبد العال ، وعلى فهمي أمام مجلس عسكري وتوسط في ابدال حكم الاعداء عليهم بالنفي المؤبد في جزيرة سرنديب بالهند ، وحكم على المئات من المصريين الذين اشتركوا في الحركة في المدن والأقاليم بالسجن أو بالنفي لمدة معينة وبذلك أمنت انجلترا كل فتنة تهدد النظام من هذه الناحية ، ثم درس دوفرين أحوال البلاد وقدم لحكومته تقريراً يشتمل على اقتراحات كانت هي القاعدة التي قامت عليها اصلاحات الاحتلال في مصر .

وكانت تلخص اقتراحات دوفرين : (١) في تكوين جيش وطني جديد ، (٢) اصلاح البوليس ، (٣) ، تشكيل هيئات نيابية ، (٤) اصلاح المحاكم الأهلية ، (٥) تخفيض الضرائب (٦) تحسين وسائل الري في البلاد .

وكانت تصفية الثورة بإبعاد محركيها والغاء الجيش الذي اشترك فيها (١٨٨٢) ، وعهد في سنة ١٨٨٣ الى السير ايفلن وود

(١) النظر نظرية النظام في كتاب ملند (انجلترا في مصر) .

بتنظيم الجيش الجديد والاستعانة بالضباط الانجليز في مهمته ،
وشكلت للمحافظة على الأمن فرقة عسكرية تحت قيادة فالتين
بيكر باشا الذي عين في الوقت نفسه مفتشا عاما للبوليس
(١٨٨٢) .

وصدر مرسوم بالغاء مجلس النواب وقانونه ، وتقرر في مايو
سنة ١٨٨٣ تشكيل :

- (١) مجالس مديريات لتقرير ضرائب فوق العادة قد تحتاج
اليها الحكومة في انفاقها على المنافع العمومية :
- (٢) مجلس شورى القوانين ، وكان مؤلفا من ٣٠ عضوا :
منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة ، والآخرين منتخبون
بواسطة مجالس المديريات ، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو
لائحة ادارية عمومية ، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع اخباره
بالأسباب التي اضطررتها الى العدول عنه .
- (٣) الجمعية العمومية ، وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا : منها
٤٦ منتخبون ، والباقيون الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى ،
وكانت تجتمع مرة في كل سنتين ، وجلساتها سرية كجلسات
مجلس الشورى ، ومن اختصاصاتها أنه لايجوز ربط أموال
جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية
الا بعد عرضه على الجمعية واقرارها عليه .



تصویر هانسان

السلطان حسین

وقد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى في سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية .

النزاع بين الحكومة والسلطة المحلّة — وفيما يتعلق بنظام مصر الادارى والسياسى كان الى جانب هذا النظام التمثيلى حكومة يرأسها الخديوى ويدير شؤونها وزراء مصريون ولكن كانت انجلترا ترى أن تكون لها السلطة الحقيقية والكلمة النافذة في البلاد ، وحدث بسبب ذلك نزاع طويل بينها وبين حكومة مصر في الطور الاول الذى كان الموظفون المصريون فيه على رأس حركة المعارضة ضد الحكم البريطانى (١٨٨٢ — ١٨٩٥) ثم انتقل النزاع بينها وبين الأئمة ممثلة في أحزابها وهيئاتها المختلفة وكان ممثلو السلطة الانجليزية في مصر السير بيرنج (اللورد كرومر الذى كان مراقبا ماليا في مصر لغاية سنة ١٨٨٠ ثم عين مديرا لمالية الهند وأرسلته انجلترا الى مصر في سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليكون عميدا لها، وكان الى جانب العميد المستشار المالى الانجليزى الذى عين في أوائل سنة ١٨٨٣ ومستشارون ورؤساء آخرون عينوا فيما بعد فكانت لهم الرقابة الفعلية على حكومة البلاد .

كان الخديوى توفيق رحمه الله مسالما بعكس ابنه عباس ، فلم يحدث بينه وبين الانجليز نزاع على السلطة، وكانت أول مشادة

سياسة عقب الاحتلال حدثت بين شريف باشا رئيس الوزارة والسلطة المحتلة حين أشارت على مصر بالتخلي عن السودان (١٨٨٣) ، وقرر الانجليز من ذلك الوقت مبدأ قبول الوزراء نصائحهم بلا تردد أو معارضة فاحتج شريف على التخلي عن السودان «الذى هو من ممتلكات الدولة العلية التى فوضت وقايته اليها» وعلى طلب حكومة المملكة الاقتداء بنصائحهم بدون مذاكرة فيها «ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار» ، وطلب الى الخديوى قبول استعفائه «لأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية .

شكل نوبار باشا وزارة جديدة قبلت مشورة انجلترا في يناير سنة ١٨٨٤ ، ثم عينت انجلترا كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية وكان رجلا يحب الاستبداد بالرأى فاستحكم الخلاف بينه وبين نوبار باشا وتدخلت الحكومة الانجليزية في الأمر ، وأوعزت الى كليفورد بالاستعفاء من منصبه (١٨٨٤) . وفي سنة ١٨٩١ عين مستشار قضائى لوزارة الحقانية (السير سكوت) بناء على اقتراح اللورد كرومر فاستقال فخرى باشا وزير الحقانية وتبعه رياض باشا رئيس الوزارة وقتئذ وتشكلت وزارة برياسة مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١) .

وبارتقاء عباس الى العرش (١٨٩٢) حدث النزاع بين الخديوية والدولة المحتلة (١) ، وكان الخديوى يكره مصطفى فهمى «لأنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا» فعزله وعين فخرى باشا مكانه (يناير ١٨٩٣)، وكان قد نصحه من قبل بواسطة سكرتيره أن يعتزل فرفض قائلا «يحسن بالخديوى أولا أن يأخذ رأى اللورد كرومر» ، فكان لقوله وقع سيء في نفوس الوطنيين بهذه المناسبة اجتمعت الوزارة الانجليزية في ١٦ يناير وأرسلت برقية الى المعتمد تقول فيها : «أن الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة كتغيير الوزارات ، ولا توافق على تعيين فخرى باشا» وأرغم الخديوى فعلا على اقالة فخرى وتعيين رياض باشا مكانه ، وتعهد بأن يأخذ من الآن فصاعدا رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة ، على أن رياض تضامن مع الخديوى وصرح للمستشار المالى في ١٩ يناير «بأن مسلك الخديوى قد رفعه في أعين الشعب وأن المصريين يؤيدونه» .

حدثت في البلاد وقتئذ حركة استياء عام على رأسها الخديوى فأرسلت الحكومة الانجليزية الى معتمدها برقية في ٢٣ يناير

(١) أنظر موضوع النزاع بين الخديوى والسلطة المحتلة في كتاب اللورد كرومر «عباس الثانى» الذى صدر فى سنة ١٩١٥

سنة ١٨٩٣ تكلفه فيها بأن «يبلغ الخديوى ورئيس وزرائه أن الحكومة الانجليزية قررت زيادة جيش الاحتلال في مصر» .

ورغما من ذلك فان رياضا في سنة ١٨٩٣ أطلق الحرية للصحافة وكان يعمل جهرة على محاربة التدخل الأجنبي في ادارة مصر «وكان معظم الموظفين في ذلك الوقت من العظيم الى

الحقير . حزبا يناهض النفوذ الانجليزى (١) » .

وفي سنة ١٨٩٤ وقعت «حادثة الحدود» الشهيرة ، ومنشؤها أن الخديوى عباس ذهب برفقة ماهر باشا وكيل الحربية المصرية واستعرض الجنود المصرية في اسوان ووادى حلفا فوجه انتقادات كثيرة الى الضباط الانجليز وصرح للسردار كتشتر بأنه من العار أن يكون الجيش على هذه الحالة فقدم السردار استقالته في الحال وثار تائرة المعتمد البريطانى وحكومته من هذه الالهانة التى لحقت بضباط بريطانياء، وكانت الترضية الوحيدة ابرغام الخديوى على اقالة وزير الحربية ماهر باشا وتوجيهه في «الوقائع المصرية» الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ خطابا الى السردار يعلن فيه رضاه عن حالة الجيش واعترافه بفضل الضباط الانكليز «وما أدوه من خدمات الى جيشه» .

(١) تقلاعن كرومر «عباس الثانى» .

وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٩٤ استقال رياض باشا فاستشار
الحديوى العميد البريطانى في تعيين خلفه وفاء بالوعد الذى
أعطاه للحكومة الانجليزية في يناير سنة ١٨٩٣ وعلى ذلك
كلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة . وفي هذه السنة نفسها
(١٨٩٤) عين مستشار انجليزى في وزارة الداخلية ، وفي سنة
١٨٩٥ اقترح العميد تأليف وزارة برئاسة مصطفى فهمى بدلا
من نوبار الذى أحيل على المعاش فتم من ذلك الوقت توطيد
نفوذ الاحتلال السياسى في مصر ، وصار الوزراء الذين يؤلفون
حكومة البلاد لا يرمون ولا ينقضون أمرا من غير رأى المستشار
أو العميد الذى استولى على سلطة الحديوى الفعلية وصار يحكم
«مع الوزراء وبواسطتهم» .

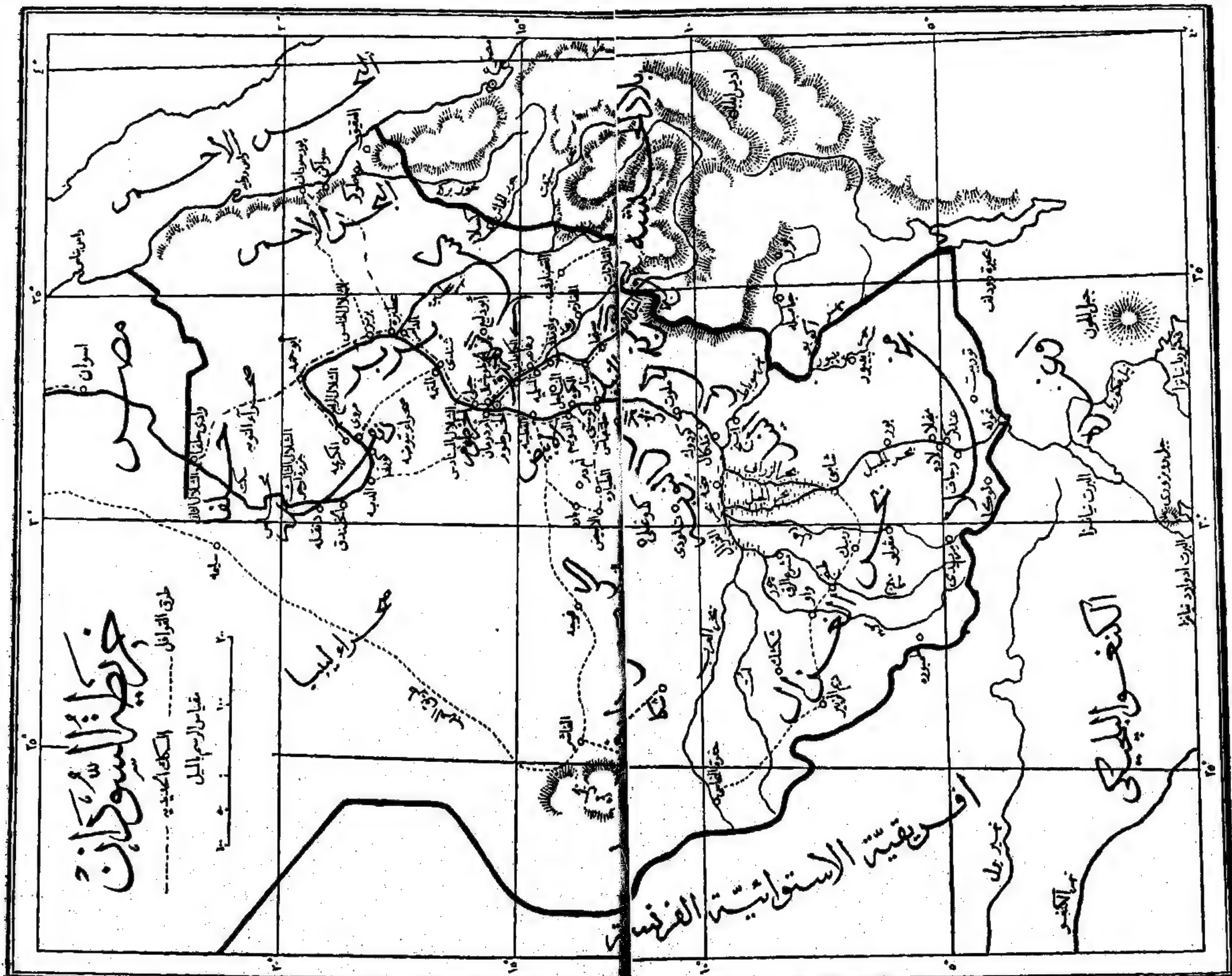
أعمال الازمة — كانت خير ماثرة للاحتلال في مصر أو
للورد كرومر أنه أنعش فيها من جديد حركة التقدم والعمران
التي ارتبكت في أواخر حكم اسماعيل ، وقد كانت مصر في
عهد الحديويين مغطاة بالترع ، والقناطر ، والجسور ، والسكك
الحديدية ، والمدارس ، والمدن وكانت الحركة الاصلاحية قائمة
على قدم وساق ، ثم حال الاضطراب المالى دون تعهدها وأصابها
بسبب ذلك عطل كبير تقع تبعته كلها أو بعضها على «الادارة
الأوروبية» التي انشئت في مصر منذ سنة ١٨٧٦ ، فلما جاء
الاحتلال عمل ماكان يجب أن عمله أوروبا منذ سنوات عديدة

انتشر في أثنائها البؤس والخراب . فهمت أوروبا لأول مرة في عهد الاحتلال ، أن مصالح الدائنين والمدنيين واحدة ، وأنه يجب الانفاق على الادارة وأعمال الري التي تكفل الرفاهية والنماء وتحسين حال البلاد المالية »

وقد حدثت في عهد الاحتلال اصلاحات كثيرة بعضها من عمل الوطنيين ، وبعضها بحث من قبل في عهد اسماعيل والعرايين ثم حالت الظروف دون نفاذه ولا ريب أن الانجليز كان لهم أثر كبير في تنظيم أعمال الري في مصر ، وهي من الأهمية بمكان، وادخال روح النظام في ادارة الحكومة ومصالحتها ومن أهم الاصلاحات التي تمت في عهد الاحتلال انشاء المحاكم الأهلية : كان اسماعيل عالما بالنقص الكبير الذي بالمحاكم القديمة فاجتهد في احلال المحاكم المختلطة مكانها ، ولكن دائرة هذه المحاكم كانت محدودة وكان لاينتفع بها غالبا الا الأجانب فلم يكن بد من تأليف لجنة في سنة ١٨٨٠ لتنظيم المحاكم الأهلية ووضع قوانين لها ، وقد أدت مهمتها فعلا ولكن الثورة العرابية قامت قائمتها ، ثم جاءت وزارة شريف فقررت في يونيه سنة ١٨٨٣ تشكيل هذه المحاكم فبدى بتعميمها في الوجه البحرى الى أن ظهرت فائدتها فصدر في سنة ١٨٨٩ أمر عال بتعميمها في الوجه القبلى .

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الري وتعميمه فقد عهد به الى الكولونيل سكوت مونكريف الذى عين في ٢٢ يناير سنة ١٨٨٤ وكيلا لوزارة الاشغال مكان روسو باشا الفرنسى .

وضع هذا المهندس تقريراً عاماً عن الاصلاحات المطلوبة وناط بانفاذها عدة من كبار المهندسين الانجليز أمثال جرستن ، وويلكوكس ، وفوستر الذين عينوا مفتشين للرى في المديريات وفي سنة ١٨٨٦ عين الكولونيل وسترن مديراً لأعمال الري . وقد عني الانجليز أولاً باصلاح القناطر الخيرية التى يتوقف عليها الري الصيفى في الدلتا وكان بناؤها قد تصدع (١٨٨٩-١٨٨٤) وتطهير رياح البحيرة الذى كان عمقه ١٥ متراً وعرضه ٢٥ متراً وكان به ٣ أمتار من الطمي والماء العكر ، واستعملت الكراكات في نزحه فصار المتر المكعب يكلف خمسة قروش بعد أن كان يكلف ١٠٠ قرش ، وزيد أيضاً في عمق الرياح المنوفي وحفر الرياح التوفيقى (١٨٨٧ — ١٨٨٩) وهو يروى المديريات الواقعة في شرقى فرع دمياط : وهذه الرياحات الثلاثة تتفرع بالقرب من القناطر الخيرية وتأخذ منها ماءها ، وانشئت قناطر زفتى (١٩٠٢) ومصارف عظيمة في الوجه البحرى ساعدت على حسن توزيع المياه واستغلالها .



خريطة بلاد الشام

طريق القوافل
الملك الجديد
مقياس الرسم بالكيلو

الكنغ والبلدي

افريقية الاستوائية الفرنسية

مصر

جبل لبنان

بلاد الشام

أما في الوجه القبلى فقد عدل الانجليز عن نظام رى الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الرى الصيفى الحديث ، الذى يقتضى انشاء الترعى والقناطر والسهر عليها ، فحفروا الترعى الكثيرة ووسعوا ترعة الابراهيمية ، وانشأوا قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ التى كانت تحجز المياه فتملاً هذه الترعى ويسهل رى المديرىات التى تمر بها ، وانشأوا قناطر اسنا (١٩٠٩) التى انتفعت بها أراضى قنا وجرجا في أعلى الصعيد ، ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان اسوان : كان محمد على أول من فكر في انشاء الخزانات وكلف فعلاً لبنان باشا المهندس الفرنسى أن يعيد بحيرة موريس التى كانت في عهد الأسرة الثانية عشرة احدى عجائب الدنيا السبع ، ولكن مباحث لبنان أدت الى عدم امكان ذلك ، ثم جدد السير سكوت مونكرىف هذه المباحث ، وقر الرأى على انشاء خزان أسوان (١٨٩٨—١٩١٢) واشترك في عمله السير ويلكوكس (١) الذى قام بمعظم أعمال الرى في الدلتا المتوسطة . وكان الغرض من هذا الخزان العظيم خزن الماء في مجرى النيل نفسه لتنتفع به الأراضى عند انخفاض النيل في الصيف ، وكان ويلكوكس

(١) القى السير ويلكوكس خطاباً بالجمعية الجغرافية سنة ١٩٠٨ قال فيه «لانه لو أن الخزان بنى طبقاً للتصميم الأول لأمكنه أن يحجز مليارى متر مكعب وكان هذا الفرق يكلف أقل من مليون جنيه »

اقترح أن يكون ارتفاع الحزان ٣٤ متراً حتى يستطيع أن يحجز ٤٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من الماء فأنزل ذلك الى ٢٢ متر تسع ١٠٠٠ مليون متر مكعب فاضطرت الحكومة الى تعليته في سنة ١٩١١ الى ٢٩ متراً ، وكلفها هذا العمل الاضافي وحده ١٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ويرجع الى الانجليز الفضل في منح المهندسين الوطنيين مرتبات من الحكومة بعد أن كانوا يتقاضونها من الأهالي ويسلكون أحياناً في توزيع المياه الدورية مسلكاً لا يتفق مع الكرامة والعدل وهم الذين قرروا إلغاء السخرة (١٨٨٩) ودفع أجره معلومة للأهالي في حفر الترع وحفر الجسور ، وتخفيف الضرائب . وتنظيم جبايتها ، وإلغاء بعضها ، وتنازل الحكومة عن متأخر بعضها للأهالي فنشأ من ذلك كله تحسين أحوال الفلاح (١) ونمو موارد البلاد الاقتصادية كان عدد السكان سبعة ملايين في سنة

(١) كانت هذه الحركة أشبه بالحركة التي حصلت في أيام سعيد ، وقد التقى رياض باشا في سنة ١٨٩٠ خطبة في مجلس الشورى قال فيها عن حالة الفلاح القديمة وهو يجر ذبول الأعسار والفاقة والذل من كثرة الضرائب فأصبح منعم البال « وكان المارّ بطريق البنك العقاري والمحكمة المختلطة يرى الألوف ملقاة في جوانبها مكبة الرؤوس عليها سمات الخسف والذل فيفارقهما الرجل يوم يجرد من أملاكه ويصبح لا يملك نقيراً ولا قطميراً واليوم أصبح البنك ولا ممالك من يقصده من الأهالي الا لا بتياع أرض أو شراء دار ، وتضاعفت أثمان الأراضى في زمن يسير » والواقع أن رياضاً بالغ في تصوير الحالة ولكننا أثبتنا قوله لأنه جدير بالاعتبار .

١٨٨٣ فصار ١٤ مليوناً في سنة ١٩٢٣ ، وكانت ميزانية مصر في بدء الاحتلال ٩ ملايين جنيه فصارت ٤٠ مليوناً (الايرادات) وهذا يدل على ازدياد العمران الذي وجد في أيام محمد علي وسعيد ، واسماعيل واستمرار حركة التقدم الطبيعي في البلاد.

٤

الحركة الوطنية والتطورات السياسية اللاحقة — ولكن كان المصريون على العموم يشكون من تضحية المصالح المصرية في سبيل المصالح الأجنبية في معظم الأحوال ، واستيلاء السلطة المحتلة على حكومة البلاد الفعلية ، وإهمال بعض الشؤون الحيوية كالتي كان لا ينفق عليه أكثر من ٣ في المائة من ميزانية الدولة. كانت حركة المعارضة في سنة ١٨٩٣ تتألف من الحديوى والوزارة ، والموظفين، والهيئات التمثيلية، وكان مجلس الشورى في كل عام ينتهز فرصة النظر في الميزانية لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسيع نطاق التعليم والإصلاحات العامة ، والاقتصاد في النفقات ، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتلال ومصاريف السودان الذي كلف مصر ١٨ مليون جنيه في عشرة أعوام (١٩٠٩) ، وقد أعلن مرة أن «السودان جزء لا يتجزأ من مصر»

وكان للجمعية العمومية مواقف مشهودة ، منها موقفها في اجتماع مارس سنة ١٩٠٧ الذي طالبت فيه بالدستور ، وفي اجتماع مارس سنة ١٩١٠ حين رفضت مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى (وهو ينتهى في سنة ١٩٦٨ ثم يصير ملكا للحكومة المصرية) ، وكانت اللجنة التي عينتها الجمعية لفحص المشروع قدرت الخسارة التي تصيب مصر من قبوله بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه تقريبا .

قويت الحركة الوطنية وانتظمت منذ تولى سياستها في أواخر القرن التاسع عشر مصطفى كامل (١٨٧٣ — ١٩٠٨) الذي اشتهر بصدق الوطنية ، وبعد الهمة والجرأة ، والفصاحة ، وأسس الحزب الوطنى المصرى ، وهو أول حزب انشئ في مصر ببرنامج محدد ورئيس عامل ، وكانت أهم مطالب الحزب الجلاء والدستور ، ومصطفى كامل هو الذى جعل الوطنية عقيدة ثابتة عند المصريين ومطمحا ساميا تعتقه النفوس وتعمل على تحقيقه ، ولكن ضعف الحزب على أثر وفاة رئيسه (١٩٠٨) الذى كان فيه الركن الأول ، وتطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات (١٩٠٩) في عهد سياسة الوفاق التي سار عليها خلف اللورد كرومر السير الدن جورست والحدوي عباس منذ

سنة ١٩٠٧

وقد ظهر الاحتلال في أكمل صورة في نظام الحماية التي بسطت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما إليها من تعيين البرنس حسين سلطانا على مصر (١٩١٤—١٩١٧) ، وظهرت الحركة في أكمل صورة في ثورة سنة ١٩١٩ وما إليها من ارسال وفد مصرى برئاسة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب نائبا عن جميع طبقات الأمة للدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر السلام الذى أعقب الحرب الكبرى .

وتتلخص أسباب الثورة البعيدة في الاحتلال (١٨٨٢—١٩١٤) وأسبابها القريبة في الحماية (١٩١٤—١٩١٩) وأهمها :

(أولا) اعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية من الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة: ونفى الكثيرين ، وتقييد حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، والحرية السياسية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .

(ثانيا) انتزاع حاصلات الفلاح وماشيته بضمن بنس وتجنيد ١٢٠٠٠٠٠ مصرى بأساليب كانت تدعو الى الشكوى .

(ثالثا) السياسة القطنية التي كانت تقضى بهبوط ثمن القطن وساءت بسببها حال الفلاح حتى اضطر الى بيع ماشيته وحلى امرأته ليتمكن من تسديد الضرائب .

(رابعاً) مشروع الدستور الذي وضعه السير ولیم برونیات. مستشار الحقانية في سنة ١٩١٨ كان يرمي الى انشاء برلمان مصري تكون الاغلبية فيه من الأجانب .

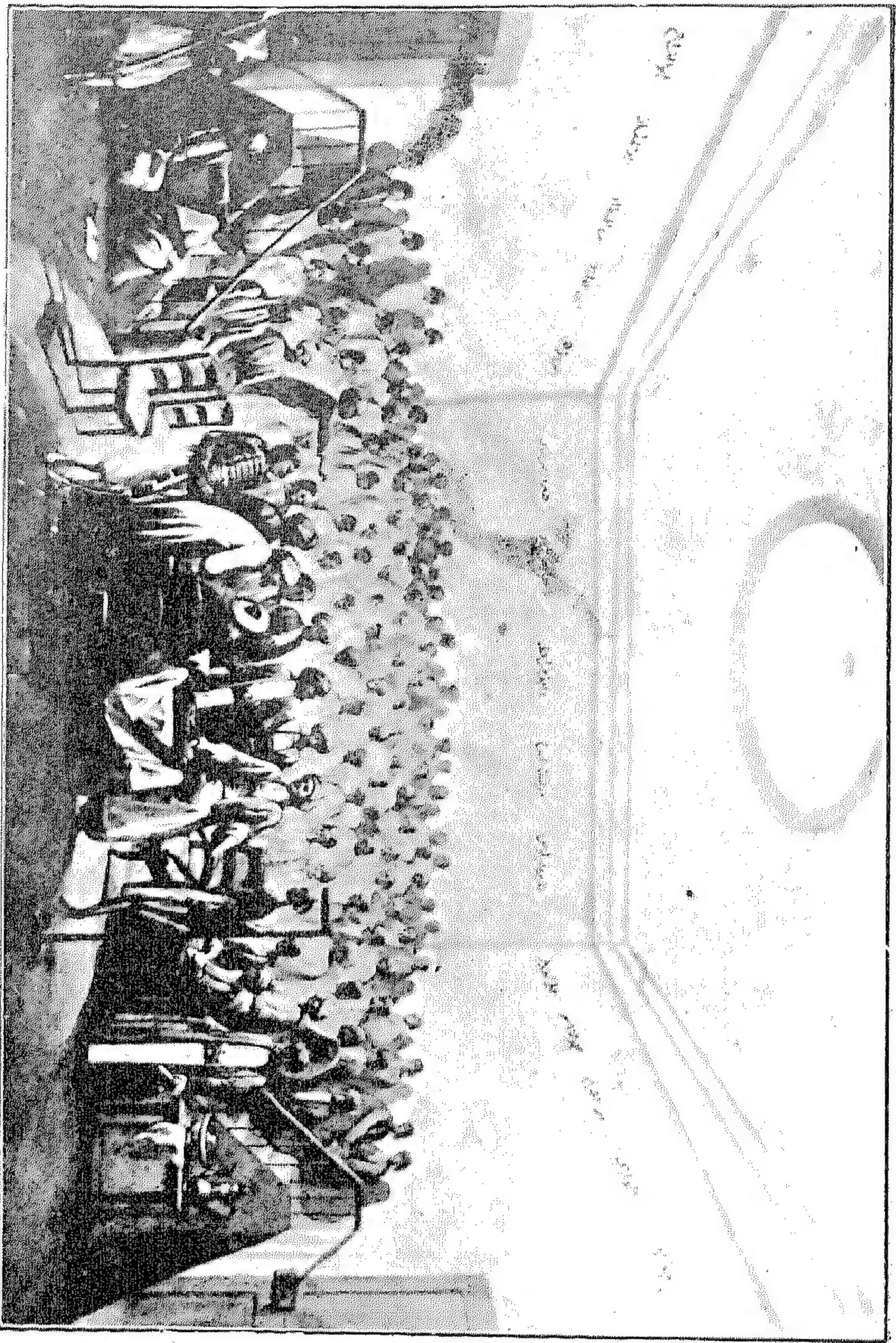
(خامساً) مبادئ ولسن وتعهد الخلفاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحریتها ، وتنبيه المصريين في الوقت نفسه الى الاحتفاظ بشخصیتهم وکیانهم القومي وسط هذه الأمم المتطاحنة في سبيل الدفاع عن قومیتها وسموها الذاتي .

(سادساً) نفي سعد زغلول وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد (١) ، الذي تألفت للمطالبة بحقوق مصر ، الى ملطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩

وهذا السبب الأخير هو السبب المباشر للثورة التي حملت انجلترا على النظر في مطالب المصريين العادلة : وقد تمكن صاحب الدولة عبد الحالق ثروت باشا بحنكته السياسية ومشاركة الوزير القادر اسماعيل صدقي باشا من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه انجلترا باستقلال مصر ، وأعلن جلالة السلطان فؤاد الأول ملكا عليها ، وصارت حكومة مصر شورية ، ونص في دستورها الذي هو من أرقى الدساتير على أن الأمة صاحبة السيادة .

(١) هم دولة اسماعيل صدقي باشا ، ودولة محمد باشا محمود وسعادة حمد باشا الباسل .

والمفهوم أنه أُلقيت من ذلك الوقت مقاليد الحكم الى المصريين وترك بعض المستشارين وكثيرون من رؤساء المصالح الانجليز والأجانب خدمة الحكومة مقابل منحهم تعويضات مالية كبيرة تقدر بـ ١٨ مليون جنيه وأنشئت مفوضيات سياسية وقنصليات لتمثيل مصر في الخارج ، وقامت نهضة اصلاحية كبيرة في بعض الوزارات خصوصا في وزارة الأشغال ومصلحة التنظيم التابعة لها ، وحدثت في المعارف سياسة اصلاحات قومية جديدة واسعة النطاق قام على باشا ماهر بنشرها وتعميمها في جميع درجات التعليم ، من التعليم الأولي الالزامي الى التعليم العالي، وانشئت الجامعة المصرية (١٩٢٥) تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الأول . على أن المسألة السياسية لاتزال تسويتها معلقة بين انجلترا ومصر خصوصا فيما يختص بجلاء الجيش المحتل وحقوق مصر في السودان .



أول درس تشريح ألقاه كلوت بك على الطلبة المصريين بمدرسة الطب سنة ١٨٢٧

الكتاب الثاني

الولايات المتحدة

كانت إنجلترا في البداية تملك على ساحل أمريكا الشمالية الشرقى مستعمرات كثيرة، أسس أكثرها البروتستانت النازحون من إنجلترا إبان ثورتها، وكانت هذه المستعمرات تفاخر بالانتماء إلى إنجلترا ولكنها كانت تريد أن تظل حرة . وقد رفعت لواء الثورة سنة ١٧٧٤ ، وأعلنت الحرب الاستقلالية سنة ١٧٧٦ استمرت هذه الحرب من ١٧٧٦ إلى ١٧٨٣ واشتركت فيها فرنسا فحملت إنجلترا على الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة في معاهدة فرساي (١٧٨٣) .

وقد أراد واشنطنون محرر أمريكا أن ينزوى بعد ذلك في ضيعته فدعاه الشعب إلى رئاسة الجمهورية دفعتين متواليتين (١٧٨٩—١٧٩٦) تمكن في أثنائها من توطيد الوحدة التي أوجدها وتعهد الدستور الاتحادى الذى نظم سنة ١٧٨٧ «جمهورية الولايات المتحدة» على أسس حرة .

كانت الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر مؤلفة من البلاد الواقعة بين المحيط الأطلسي والمسيبي ، لايزيد سكانها على أربعة الملايين ثم امتدت في القرن التاسع عشر من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادى وصارت مساحتها ثمانية أعشار أوروبا ويقطنها مائة مليون نفس .

ولا ريب أن وضع الدستور الاتحادى كان مثار مشادة بين الأحزاب المختلفة، بين «حزب الاتحاديين» الذين يريدون توطيد حكومة اتحادية قوية تهيمن على الولايات و «حزب الجمهوريين» الذين يريدون توطيد حكومة ذات سيادة في كل ولاية . وقد انتهى الامر بعد نزاع دام أربعة أعوام (١٧٨٣—١٧٨٧) من التوفيق بين وجهات النظر المختلفة فصارت كل ولاية من ولايات الاتحاد مستقلة ذات سيادة تدير شؤونها بقوانينها الخاصة — الا مايس منها مصلحة مشتركة نص عليها الدستور الاتحادى — وصار لكل ولاية حاكمها المنتخب الذى يملك السلطة التنفيذية ، وهيئتها التشريعية التى تصدر القوانين ، ولوائىها ، ومحاكمها ، وقضاءها .

وكان الدستور الاتحادى رابطة بين الولايات المختلفة قائما على مبدأ الفصل بين السلطات الذى قام عليه الدستور الانجليزى

وامتدحه مونتسكيو : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية: وكانت التنفيذية من حق «الرئيس» والتشريعية من حق «المؤتمر» ، على أن سلطة الحكومة الاتحادية ما كانت لتتعدى مسائل الجيش والحرب والتعليم والمعاهدات والعملية والتجارة، ويمتاز رئيس الجمهورية عن غيره من الرؤساء في أوروبا بسلطته الواسعة وهو ينتخب لأربعة أعوام ويجوز تجديد انتخابه مرة أخرى ، ويحمل المسؤولية وحده ، ويعينه في مهمته وزراء ليسوا في الحقيقة الا وكلاء له ، وهو يملك تعيينهم وفصلهم في أى وقت دون أخذ رأى المؤتمر ، وهو رئيس جيوش البر والبحر ، ومدير السياسة الخارجية ، وله حق امضاءات المعاهدات وتعيين السفراء والموظفين ، ولكن يشترط في قراراته أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

وكان المؤتمر مكونا من هيتين : مجلس الشيوخ «السيناتور» ومجلس العموم «مجلس النواب» . وكان انتخاب الشيوخ بواسطة هيئات الولايات التشريعية باعتبار اثنين عن كل ولاية مهما بلغ تعداد سكانها . أما مجلس العموم فكان انتخابه لمدة سنتين بواسطة الاقتراع العام وبنسبة سكان كل ولاية ، ولا يجتمع المؤتمر الا في ميعاد محدد .

وكانت السلطة القضائية منحصرة في «المحكمة العليا» وهي مؤلفة من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية في منصبهم طول الحياة ، واختصاصاتها النظر في كل نزاع ينشأ بين الولايات أو بين المؤتمر ورئيس الجمهورية . وهي تملك حق الغاء أى قرار أو جزاء تراه منافيا للدستور ، ويمكن القول أن نقطة توازن الدستور الأمريكى في هذه المحكمة العليا ، ويسمى بعضهم حكومة الولايات المتحدة «حكومة القضاة» .

والواقع أن هذا الدستور وسط بين الملكية المقيدة والنظام البرلماني الحديث الذى يجرد «الملك الدستوري» من كل سلطة فعلية ويحصر المسئولية في الوزراء .

وقد وفق الدستور أيضا بين الولايات الشمالية التى يقطنها «البيض» الذين يقومون وحدهم بفلاحة الأرض ، والولايات الجنوبية التى كان كبار الملاك فيها يسخرون العبيد في زراعتها فنص على أن الولايات الجنوبية تحتفظ «بنظامها الخاص» إشارة الى نظام الرقيق الذى كانت تمقته ولايات الشمال .

اتساع الولايات المتحدة — كانت الولايات المتحدة قاصرة على المنطقة التى بين المحيط وجبال «الليغانى» ولا تزيد

عن ثلاث عشرة ولاية يملك بعضها أراضي واسعة جرداء تمتد الى نهر المسيسيبي ولكن الحكومة الاتحادية وضعت يدها على هذه الاراضي وأصدرت في سنة ١٧٨٧ لائحة تنظم «عمارتها» صارت القاعدة المتبعة في تأسيس مناطق وولايات جديدة .

قسمت هذه الأراضي الى مناطق وعينت الحكومة الاتحادية في كل منها حاكما كان يحكم وحده في البداية حتى اذا ما بلغ عدد السكان خمسة آلاف أنشأت المنطقة حكومتها بنفسها ، واختارت لها هيئة تشريعية ، ومجلسا نيابيا ، وأرسلت الى المؤتمر عضوا يمثلها برأى استشاري لأن الفكرة كانت متجهة الى تمكين الاهالي في اسرع وقت من تدبير شؤونهم بانفسهم ، فاذا ما بلغ السكان خمسين ألفا تحولت المنطقة الى ولاية مستقلة لها أن تطالب بالاندماج في الاتحاد العام .

ولذلك لم تكن الولايات المتحدة منحصرة في دائرة معينة وأخذت تتسع وتترامى أطرافها ، وقد طبق هذا المبدأ في أول الأمر على المنطقة الأولى من «الغرب البعيد» (Far West) الواقعة بين الولايات والمسيسيبي ، ونشأت بين ١٧٩١ و ١٧٩٦ ولايات ثلاث انضمت الى الجمهورية .

وكانت فرنسا تملك وراء المسيسيبي مناطق «لويزيانا» الواسعة التي سبق أن تنازلت عنها لاسبانيا في سنة ١٧٦٣ ثم استردها

نابليون ليكون فيها مستعمرة فرنسية كبيرة. ولما كان نابليون عقب
نقض صلح اميان لايمك القوة البحرية الكافية التي يستطيع
بواسطتها حماية «لويزيانا» من الغارة الانجليزية لم يربدا من بيعها
للولايات المتحدة (١٨٠٣) فبلغت حدودها «الجبال الصخرية»
والبحر الهادي غربا .

وكانت اسبانيا تملك شبه جزيرة «فلوريدا» فاشترتها الولايات
المتحدة منها في سنة ١٨٣٠ وحولتها الى ولاية في سنة ١٨٤٥
وكانت المكسيك تملك جميع الاراضي الواسعة في الجنوب الغربي
من أمريكا الشمالية «تكساس» المكسيك الجديدة ، كاليفورنيا»
فذهب جماعة من «المغامرين» الى تكساس وأعلنوا استقلالها
وانشأوا فيها جمهورية (سنة ١٨٣٥) تمكنوا من ضمها الى الولايات
المتحدة في سنة ١٨٤٦ فنشبت من جراء ذلك حرب بين المكسيك
والولايات المتحدة انتهت بهزيمة المكسيك وتنازلها للولايات المتحدة
عن المكسيك الجديدة و كاليفورنيا وتكساس (١٨٤٨) ، واستولت
الولايات المتحدة على اقليم «أوريغون» الواقع في الشمال الغربي
بمقتضى اتفاقية بينها وبين إنجلترا سنة ١٨٤٦ وانتهى بذلك تكوين
الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر
وصارت مؤلفة من ثلاث وثلاثين ولاية تعدل مساحتها سبع
عشرة مرة مساحة فرنسا وتمتد حدودها شرقا وغربا وجنوبا بين
البحر الأطلسي والبحر الهادي وخليج المكسيك .

إزدياد الثروة والسكان - امتاز الأمريكيون بالاقدام والعمل وحسن التدبير فتمكنوا في مدة قرن من تحويل الصحارى الواسعة الى دولة ضخمة تعز بسكانها ومذنيها وثروتها . وبعد أن كانت لاتزيد عن أربعة ملايين نفس بلغت ٢٣ مليوناً في سنة ١٨٥٠ و٩٣ مليوناً في سنة ١٩١٣ ، ولا ريب أن المهاجرة كانت منذ البداية من أكبر العوامل التى ساعدت على زيادة السكان والعمارة في هذه البلاد النائية ، على أن حركة المهاجرة لم تقو ويتسع نطاقها الا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر بعد أن أصبح الأمريكيون وحدة قومية مستقلة .

وقد كان عدداً لا جانب النازحين من أوروبا يبلغ ثلاثة ملايين حوالى سنة ١٨٥٠ فأخذ يزداد حتى بلغ ٢٣ مليوناً في سنة ١٩٠٥ منها ٦ ملايين ارلندى ، و ٥ ملايين ألماني ، ومليونان من الانجليز وهذه أهم الجاليات الأجنبية التى كان لها أثراً يعتد به في الحركة العمرانية والسياسية القائمة في الولايات المتحدة .

ويرجع هذا التدفق الأجنبي في السبعين عاماً الأخيرة الى المجاعة الكبرى في ارلندة (١٨٤٧-١٨٥٤) ، واكتشاف معادن الذهب في كاليفورنيا (١٨٤٨) ، وانتظام المواصلات واختصار المسافة والنفقات بين أوروبا وأمريكا ، وزيادة السكان المطردة

في ألمانيا وإنجلترا . وقد استوطن الأيرلنديون بوجه خاص في ولاية نيويورك والبلاد الصناعية الكبرى الواقعة جهة البحر الأطلسي ، وتجمع الألمان جهة نيويورك ، حيث بلغ عددهم خمس السكان ، وفي جنوب البحيرات الكبرى حول شيكاغو وفي أعالي المسيسيبي ، ولهم عصب قوية في أمريكا الشمالية .

وقد امتد الأمريكيون في استعمار المناطق الواسعة المقفرة باستعمال وسائل التقدم المادي ، وفطنوا إلى أهمية السكك الحديدية التي قدوا خط «الباسفيك» الحديدي الذي بلغ طوله ١٨٦٠ كيلو متر في سنة ١٨٦٩ ، وكانت خطوطهم منذ سنة ١٨٦٠ تزيد عن خطوط أوروبا كلها : يبلغ مامد منها في ثلاثين عاما (بين ١٨٦٠ و ١٨٩٠) مئتي ألف كيلو متر ، ويوجد في الولايات المتحدة اليوم مالا يقل عن أربعمئة ألف كيلو متر أي خمس الخطوط الحديدية في العالم كله .

وكانت هذه المواصلات من أكبر العوامل التي ساعدت على إنشاء المدائن والقرى والمناطق الخصبة ، فكانت كل محطة وسط الصحراء تتحول عاجلا إلى مدينة جديدة عامرة بالسكان والمطابع والصحف ، والنور ، والبريد ، والتلغراف . وكانت «شيكاغو» لا يقطنها إلا ٣٠٠٠٠٠ في سنة ١٨٥٠ فصار يقطنها ٣٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٨٧٠ ومليونان في سنة ١٩١٠ ، ونشأت «سانفرانسيسكو»

في نهاية خط «الباسفيك» وكانت لاجود لها في سنة ١٨٤٦
فصار يسكنها ٢٥٠ر٠٠٠ في سنة ١٨٨٠

وقد امتدت مساحة الأراضي المزروعة بنسبة هائلة بفضل
تعميم وسائل الري فبلغت في سنة ١٩٠٠ ستة أضعاف الأرض
المزروعة في فرنسا وأصبحت الولايات المتحدة أول مملكة زراعية
في العالم ، وهي مشهورة بثروتها القطنية والحبوبية .

ونشطت الصناعات الأمريكية ، وصارت الولايات المتحدة
أول مملكة صناعية في العالم بفضل ثروتها المعدنية من فحم
حجري وحديد ، ونحاس ، وبترول ، وهي مشهورة بصناعة
المنسوجات وتنافس في هذا المضمار إنجلترا في صناعتها القطنية
وفرنسا في صناعتها الحريرية — وصناعة السبك ، والصلب ،
وتجهيز أدوات السكك الحديدية .

وقد ازدادت قيمة مصنوعاتها بين سنة ١٨٦٠ و ١٩٠٠ من
٣٨٠ مليون جنيه الى ٢٦٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . ساعد على
ايجاد هذه الحركة الصناعية الضخمة وجود رؤوس أموال كبيرة:
كانت تقدر في سنة ١٩٠١ الأموال المربوطة في الأعمال الصناعية
بخمسين مليار فرنك (٢ مليار جنيه) . واشتهرت الولايات

المتحدة بابتداع النظام المعروف بـ (Trust) وهو نظام تجارى مالى واسع النطاق يكون من عدة جمعيات صناعية أو شركات نقل ومواصلات متضامنة المصالح سواء أكان ذلك فيما يتعلق باحتكار الانتاج ، أم توزيع حاصلات أو مصنوعات معينة في البلاد . وقد تمكنت هذه النظم الكبرى بفضل قوتها المالية ونفوذها في المؤتمر ، والاحزاب ، والدوائر الحكومية من الهيمنة على السوق الداخلية ، وكانت خطتها الدفاع عن مبدأ حماية التجارة وفرض الضرائب الجمركية العالية على البضائع الواردة من الخارج فتمكنت في الداخل من السيطرة على الأسواق التجارية المالية ورفع الأسعار الى حد يدعو الى الشك وقتل كل منافسة تقوم بها الجمعيات أو الجماعات المنفردة . وكانت أهم هذه النظم ادارة جمعيات البترول ، وادارة جمعيات الصلب التي كان رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وادارة جمعيات النقل أو شركات السكك الحديدية (١) .

ولا ريب أن هذه الجمعيات قد ساعدت كثيرا برؤوس أموالها على انشاء المعامل والمصانع والمواصلات واستغلال المناجم الغنية

(١) هذه النظم التجارية المالية قد استفعل أمرها في أواخر القرن التاسع عشر فبعد أن كان لا يوجد منها الا ستون قبل الحرب الاسبانية وانتشار الروح الاستعمارية في الولايات المتحدة تألف منها ١٨٣ (Trusts) في مدة سنتين بين

والغابات وترقية الصناعات والزراعة والتجارة في الولايات الشمالية ، وفي الولايات الجنوبية خصوصا بعد تخريب الحروب المدنية .

يخلق بها والحالة هذه أن لاترهق الناس بأثمتها وأن تقف عند حد في جشعها المادى خصوصا وأن المالىين الذين يديرون شؤونها حصلوا على ثروة ضخمة وأرباح فاضحة .

وكانت الحكومة الاتحادية تعينها وتمنحها امتيازات كثيرة فكان في هذه الآونة تألفت نقابات العمال للمطالبة برفع الأجور وانقاص ساعات العمل والترفق عليهم في حالة مرض أو عجز ، وأسست «جمعية فرسان العمل» في فيلاد ليفيا سنة ١٨٦٩ واتسع نطاقها فاندمج فيها العمال من جميع الولايات حتى صار عددهم مليوناً في سنة ١٨٨٦ وصارت جمعية وطنية عامة ترمى الى تحسين أحوال العمال أمام «ازدياد قوة المالىين المزعجة وتهديدات النظم التجارية الكبرى التى يجب ايقافها عند حدها قبل أن ينزل البؤس والانحطاط على كاهل السواد الأعظم» .

وقد اضطر المؤتمر في سنة ١٨٩٠ الى اصدار قانون ضد جميع النظم التجارية التى تعمل على تقييد حرية التجارة سواء أكان ذلك بين ولايات الاتحاد أم بين الاتحاد والبلاد الأجنبية . وتمكنت الحكومة الاتحادية ، تحت ضغط الرأى العام في أوائل

القرن العشرين على اثر ظهور الفضائح المالية الكبرى، من تعقب هذه النظم أمام القضاء وحل «اتحاد شركات البترول» و «اتحاد شركات الدخان» وغيرهما من النظم التجارية المالية القوية .

صارت الولايات المتحدة بثروتها الضخمة، وسكانها، وصناعتها وتجارتها التي لا يحيط بها الوصف في عداد الدول الكبرى ، وبلغ ما تنتجه من القمح في أواخر القرن التاسع عشر ٢٣٠ مليون طن (من ٧٢٠ مليوناً مجموع القمح العالمى) ، ومن الحديد ٢٥ مليوناً (من ٧٩) ومن النحاس ٢٥٧٠٠٠٠ طن (من ٤٧٠٠٠٠ مجموع النحاس العالمى) .

وكانت الولايات المتحدة في أثناء القرن التاسع عشر مدينة للأجنبي تستعين برؤس الأموال الأوروبية في احياء مناطقها الواسعة ، ولكن مواردها صارت تستغل وانتشرت الرفاهية في جميع أرجائها وأصبحت صناعتها تنافس الصناعات العالمية الكبرى فأخذت تصدر مصنوعات الى الخارج وتبحث عن أسواق جديدة في الممالك البعيدة وتوزع في أوروبا الملايين من أسهم شركاتها.

الحروب المدنية — كانت الشعوب الأوروبية التي تملك

مستعمرات في أمريكا تستخدم في زراعة البن وقصب السكر العبيد الذين كانت تشتريهم بكثرة من سواحل أفريقية ، والواقع

أنهم كانوا أقدر من غيرهم على تحمل مشقة العمل في البلاد الحارة بدأت في أوروبا منذ الثورة الفرنسية حركة احتجاج عام ضد الرقيق فألغته السويد في سنة ١٨٤٧ وفرنسا في سنة ١٨٤٨ وتبعهما بقية الممالك .

أما في الولايات المتحدة فقد كانت مسألة الرقيق سببا في حدوث حروب مدنية طاحنة ، وذلك أن ولايتي «جورجيا» و«كارولينا» الواقعتين في الجنوب الشرقي كانتا تزرعان القطن في مساحات واسعة . وكان لابد لهما من استعمال العبيد لهذه الغاية خصوصا بعد أن ثبت أن القطن مصدر ثروة كبيرة للبلاد ، وكانت الولايتان المجاورتان «ماريلاند» و«فرجينيا» اللتان لا يصلح جوهما للقطن تشتغلان بتربية العبيد واستجلابهم فيبتاعهم كبار الملاك والزارعين في البلاد القطنية .

نشأ من ذلك ازدياد عدد العبيد في هذه الولايات الجنوبية . وانتشار تجارة الرقيق فيها مع أن إحدى مواد دستور سنة ١٧٨٧ كانت تنص على «أنه في جميع ولايات الاتحاد لا يجوز استجلاب العبيد ابتداء من سنة ١٨٠٨» ورغم ذلك فإن موظفي الولايات الجنوبية ظلوا بعد سنة ١٨٠٨ يساعدون على دخول العبيد في أمريكا من طريق التهريب : كان عددهم ٧٠٠٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ (منهم ٤٠٠٠٠ في ثماني الولايات الشمالية و ٦٦٠٠٠٠ في الولايات الجنوبية) فبلغ مليوناً ونصفاً في سنة ١٨٢٠ (من ٤٣٥٠٠٠٠ مجموع السكان) في حين أن

سكان الشمال البيض كانوا يزيدون عن خمسة الملايين . وكانت الولايات ممثلة في المؤتمر الأمريكي باعتبار كل خمسة من العبيد تعادل ثلاثة من البيض وقد صار الرق مع الزمن مبدأ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب ، وكان ذلك داعية الى تأخره في ميدان الرقي بالنسبة للشمال الذي كان أحراره أهل تقدم ، وفكر ، وعمل في مختلف العلوم والفنون والصنائع .

وكان هناك نزاع مستمر بين «الشماليين» و «الجنوبيين» يشتد بين الحزبين كلما أراد المؤتمر ادخال ولايات جديدة في الاتحاد أو ضم مناطق جديدة ، الى أراضيه فكان الفريق الأول يطالب بتحريم الرق فيها بينما يطالب الثاني بإباحته .

وقد بدأ بعض الأفراد حوالى سنة ١٨٨٣ يطلبون باسم الانسانية والمسيحية تحريم الرق ، وأخذ الكتاب والأدباء يصورون بؤس العبيد وما يترتب على وجودهم من انحطاط في الاخلاق العامة . وتألف في الشمال سنة ١٨٥٤ «الحزب الجمهورى» الذى أعلن الحرب على الرق وفاز مرشحه في الانتخاب «ابراهيم لنكولن» الذى صار رئيسا للجمهورية (٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠) .

ولما كانت ولايات الجنوب ترى أن «الرق أنفع من الاتحاد بدأ بعضها يفكر في الانفصال عن الاتحاد الجمهورى خصوصا

بعد ارتقاء لنكولن رئاسة الجمهورية ، وسرعان ما أعلنت ولاية «كارولين» انفصالها وانسحاب ممثليها من المؤتمر (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٦٠) وتبعتها جميع الولايات الجنوبية. وفي ٤ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمعت الولايات الاحدى عشرة المنفصلة في مؤتمر وأصدرت دستور «ولايات أمريكا المتحدة» وانتخبت «جفرسن دافيز» رئيسا للجمهورية ، واتخذت «ريشموند» عاصمة لها .

نشبت الحرب على أثر ذلك بين ولايات الشمال والجنوب ودامت أربعة أعوام (١٨٦١—١٨٦٥) انتصر فيها الشمال بفضل تفوقه العددي — كان سكانه ١٩ مليونا من البيض وسكان الجنوب ١٢ مليونا منهم ٤ ملايين من العبيد — واقدام لنكولن، وأصالة رأيه ، وصبره على المكاره .

وقد هزم «جرانت» قائد الشمال «روبرت لى» قائد الجنوب هزيمة حاسمة في أبريل سنة ١٨٦٥ فانتتهت الحرب بعد أن كلفت الشمال وحده ٣٠٠.٠٠٠ رجل و٦٠٠ مليون جنيه .

وكان المؤتمر الاتحادى أعلن الغاء الرق في ولايات الاتحاد (يونيه سنة ١٨٦٢) وفي الولايات الثائرة (يناير سنة ١٨٦٣) ، وأخيرا أدخل تعديل في الدستور ينص على الغاء الرق الغاء تاما

في الولايات المتحدة ، وقرر المؤتمر فيما بعد منح العبيد نفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها البيض .

من ذلك الوقت نشأت «المشكلة السوداء» فان العبيد كان عددهم لايزيد عن ٨٠٠٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ فأصبحوا عشرة ملايين أو عشر مجموع سكان الولايات المتحدة، ولا يزال البيض يضمرون للسود الكراهية والاحتقار بسبب اختلاف الجنس واللون والعوائد ، وللعبيد أماكن خاصة معدة لهم في الترام ، وعربات السكك الحديدية والفنادق والكنائس وغيرها وهم مشهورون بالكسل ، وفساد الخلق ، والميل الى العريضة .

ورغما من مساواتهم بالبيض أمام القانون فان البيض في الجنوب يتذرعون بجميع الوسائل لاقصائهم من الانتخابات فلا يسع الحكومة الاتحادية الا الاعضاء على هذه الأعمال المخالفة للدستور ، وكثيرا ما فكر الأمريكيون في التخلص من العبيد جملة وابعادهم الى جزر الفيليبين أو بعض مناطقهم الواسعة في أطراف الملك .

مبدأ منروب — أخذت الولايات المتحدة في بداية القرن

التاسع عشر تزداد قوة واتساعا وتتجلى قوميتها فتنهت الى الخطر الذي يحدق بها من جوار بعض الدول الأوروبية لها ووقوفها في طريق توسعها في القارة الأمريكية. وقد كانت منطقة «الاسكا»

المشهوره بصيدها وفروها وفي سنة ١٨١٥ تابعة لروسيا ، وكانت بريطانيا العظمى لاتقنع بملكها الواسع في كندا وتحاول امتلاك مناطق «اوريجون» الممتدة بين الجبال الصخرية والمحيط الهادى وكانت ممتلكات اسبانيا تمتد من رأس «هورن» الى شمال سانفرانسيسكو ، فكانت تشتمل على أمريكا الجنوبية (ماعدا البرازيل وجيان) وأمريكا الوسطى ، والمكسيك ، واجمل جزائر «انتلس» وجميع المناطق الواقعة غرب المسيسيبي (المعروفة الآن بكاليفورنيا ، ونيفادا ، واريزونا ، والمكسيك الجديدة ، وتكساس ، وكنساس ، واوكلاهوما) وفلوريد الشرقية . وكانت اسبانيا مهيمنة على جميع سواحل المكسيك فكانت الولايات المتحدة عاجزة عن توطيد ملكها في حدوده الطبيعية مالم يتقلص النفوذ الاسباني من أمريكا .

واتفق آن نابليون الذى كانت له مطامع في اسبانيا غزا هذه المملكة بجيش تحت قيادة « ميرات » وقلب الأسرة الحاكمة وعين أخاه يوسف ملكا عليها (سنة ١٨٠٨) وقد قاوم الأسبان أشد مقاومة وظلت الحروب مستمرة فيها خمسة أعوام (١٨٠٨—١٨١٣) .

ساعد هذا الانقلاب على انتشار الثورة في مستعمرات أمريكا الجنوبية التى أرهقتها اسبانيا بضرائبها الفادحة ، وجشع ولايتها ،

وقيودها التجارية ، وقد تمكن القواد الوطنيون من انتزاع الولايات تدريجاً من اسبانيا (شيلي ، أرجنتين ، فينزويلا ، كولومبيا) .

وفي أثناء ذلك تنازلت حكومة اسبانيا للولايات المتحدة عن فلوريدا (سنة ١٨١٩) ، وكانت الجمهورية الاتحادية تراقب في الوقت نفسه تطور الحركة الاستقلالية في المستعمرات الجنوبية وتبث العيون والارصاد فيها .

كانت الولايات المتحدة تريد في أول فرصة الاعتراف باستقلال ولايات أمريكا الجنوبية ، وسرعان ما تحركت مطامع الدول وأخذت روسيا تطالب بمناطق في جنوب مستعمراتها «ألاسكا» أو من جهة أخرى كانت روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا تعهدت بمقتضى التحالف المقدس أن تعيد «الملوك الشرعيين» الذين أخرجهم نابليون من ديارهم اليها وطلبت اسبانيا الى هذه الدول أن تعينها في توطيد نفوذها في مستعمرات أمريكا النائرة فبادر رئيس الجمهورية منرو بالاعتراف باستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية (في ٤ مايو سنة ١٨٢٢) .

كانت إنجلترا لاتنظر بعين الرضا الى تدخل أوروبا في أمريكا الجنوبية لأن انفصال هذه الولايات من اسبانيا كانت نتيجة تحطيم القيود التجارية وازدياد الحركة التجارية بينها وبين إنجلترا .

وقد اقترح رئيس الوزارة الانكليزية كاننج على وزير أمريكا في
لندرة أن تتضامن إنجلترا والولايات المتحدة في منع الدول
المتحالفة من التدخل .

ولكن الساسة الأمريكيين رأوا أنه خير لهم وأسلم عاقبة
أن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها وحدها تبعة حماية الجمهوريات
الأمريكية . وعلى ذلك أصدر منرو في المؤتمر تصريحه المعروف
بمبدأ منرو الذي رسمت فيه خطة الولايات المتحدة السياسية
ازاء ممالك القارة الأمريكية (في ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣) .

جاء في هذا التصريح أن «مناطق الوادى الغربى لايجوز
لأية دولة أوروبية أن تستعمرها» وفي هذا اشارة الى مطامع
روسيا على سواحل المحيط الهادى وفرنسا في بلاد المكسيك .
وأعلن التصريح «أن الولايات المتحدة قررت عدم التدخل
في السياسة الأوروبية أو في ممتلكات الدول الأوروبية في
العالم الحديث ولكنها تطلب اليها في مقابل ذلك أن لاتعرض
لاستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية التى اعترفت به الولايات
المتحدة أو لنظمها الداخلية ، وأن كل تدخل منها في شئونها
يعد عملا عدائيا ضد الولايات المتحدة» .

كان هذا المبدأ في ظاهره يرمى الى حماية ولايات أمريكا
الجنوبية والوسطى من التدخل الأوروبى والدفاع عن استقلالها

ونظمها الجمهورية ، وينطوى في الحقيقة على احتفاظ الولايات لنفسها بمنطقة نفوذ في جميع بلاد القارة الامريكية ، وكثيرا ما استولت على مناطق وضمتها اليها بحجة منع دولة أو دول أوروبية معينة من امتلاكها أو الاعتداء عليها .

وقد طبق مبدأ منرو أو توسع في تطبيقه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المكسيك (١٨٦٦) ، وألاسكا (١٨٩٧) كيوبا (١٨٩٨) فاحتجت الولايات المتحدة في سنة ١٨٦٥ على غزو نابليون المكسيك ف سحب جيوشه منها في سنة ١٨٦٦ ، واشترت الاسكا من روسيا سنة ١٨٦٧

أما جزيرة كيوبا «ملكة الانتلس» وأكبر جزرها وأغناها بدخانها وسكرها ومعادنها فقد كان الامريكيون يطمعون فيها من زمن ولما كانت الادارة الاسبانية في كيوبا وبورتوريكو (الانتلس بأمريكا) وفي جزر الفليبين (بآسيا) سيئة مستبدة لاتفكر الا في استغلال المستعمرات والاجحاف بمصالح الأهالي في سبيل الدولة صاحبة السيادة ثاروا عليها في أوقات مختلفة في أثناء القرن التاسع عشر .

انتشرت الثورة في جزيرة كيوبا سنة ١٨٩٥ ، وفي الفليبين سنة ١٨٩٦ وكادت الحرب تنتهى بمنح الاستقلال الذاتى للجزر (سنة ١٨٩٧) ولكن الولايات المتحدة تدخلت فيها على أثر نسف

أحدى سفن الولايات المتحدة الحربية في مياه كيوبا (١٨٩٨) :
دامت الحرب بين الدولتين ثلاثة أشهر دمرت فيها البحرية
الاسبانية واضطرت اسبانيا الى التخلي عن آخر مستعمراتها
(معاهدة باريس ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨) .

تنازلت اسبانيا للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفيليبين
في مقابل خمسة ملايين دولار (مليون جنيه) ومنحت كيوبا
استقلالها ، ولكن الولايات المتحدة وضعت يدها عليها وبذلك تم
لها السيطرة على خليج المكسيك وبحر الانتلس ، أو بعبارة
أخرى كانت تملك مفاتيح البحر الأبيض الأمريكى .

أما في آسيا فقد خلق لها امتلاك الفيليبين منطقة نفوذها بين
اليابان والصين والهند الصينية في احدى نواحي ممر سنغافورة ،
العالمى ومن ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تعمل على بسط
سيادتها في المحيط ، وهذا منشأ النزاع القائم بينها وبين اليابان
وانضمام هذه الدولة الى إنجلترا التى تفكر في انشاء قاعدة حربية
حصينة في سنغافورة .

وفي سنة ١٨٩٣ احتلت الولايات المتحدة جزر «هاواى»
وهى أهم نقطة حربية في المحيط الهادى وصارت لها محطة بحرية
منيرة في ميناء «بير هاربورت» .

جرت الولايات المتحدة على سياسة التوسع واشترت في سنة ١٩٠٣ من شركة فرنسية أعمالها في قناة بناما قبل اتمامها فافتتحت سنة ١٩١٤ وصارت ملكا لحكومة الجمهورية الاتحادية ، وهي من الاهمية بمكان من الوجهة التجارية والعسكرية لأنها تختصر المسافة بين الشرق البعيد وأمريكا ، وتفتح الطريق أمام الأسطول الأمريكي بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادى ، ولا ريب أن أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة كأهمية قناة السويس بالنسبة لـلـانجلترا .

وقد أصبحت الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر في عداد الدول العالمية الكبرى بجيشها ، وأسطولها ، ومركزها الاقتصادى وصارت تتدخل في مسائل الشرق البعيد والصين وتبسط نفوذها السياسى في العالم .

الكتاب الثالث

الاستعمار الأوروبي

ترجع سياسة أوروبا الاستعمارية في القرن التاسع عشر الى عوامل كثيرة أهمها :

(أولا) ازدياد عدد السكان واضطرار الكثيرين ، بالأخص في إنجلترا وألمانيا والنرويج ، الى الرحيل من بلادهم للبحث عن موارد الرزق .

(ثانيا) ظهور الصناعة الكبرى الحديثة وضرورة البحث عن منافذ تجارية وموارد أولية (كان النواب عن الدوائر الصناعية والتجارية في عهد لويس فيليب يعضدون خطة فرنسا الاستعمارية في الجزائر) .

(ثالثا) كثرة الاكتشافات في أفريقية ، وآسيا ، وأستراليا ، والمحيط الهادى وانفتاح اليابان لأوروبا (برت ، سيبك ، وبيكر وغيرهم في أفريقية ، ومكدونالد ستيوارت في أستراليا). كل ذلك نبه أوروبا الى العالم المجهول ، وقد عقد مؤتمر دولي للعلوم الجغرافية في سنة ١٨٧١ في مدينة أنفرس وأعقبه مؤتمر

آخر في باريس سنة ١٨٧٥ : ولم تكن هناك دراسة جغرافية قبل سنة ١٨٧١ وأول من ألقى دروسا في الجغرافية مؤرخ .
(رابعاً) فتح قناة السويس وتقدم الملاحة التجارية وانتشار الاسلاك البحرية .

(خامساً) نشوء الفكرة «الامبريالية» (Impérialisme) في انجلترا بوجه خاص وفي ألمانيا وأمريكا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى خطة متطرفة في التوسع الاستعمارى صار كبار السياسة أمثال دزرائيلى وشامبرلين من أكبر مروجيها

الفصل الأول

أوروبا في أفريقية

الاستعمار الفرنسي — فقدت فرنسا معظم مستعمراتها في القرن الثامن عشر ، خصوصا في الهند وأمريكا ، ولكنها تمكنت في القرن التاسع عشر من استعمار امبراطورية واسعة في أفريقية وبسط نفوذها في بعض المناطق الآسيوية .
وكانت لا تملك في سنة ١٨١٥ الا بعض بقايا المستعمرات القديمة والسينجال ، وجزيرة ريونيون وجوبان . وجودايلوب ومرتينيك . ومدائن الهند الخمس .

وكان نابليون يريد جعل فرنسا دولة استعمارية كبيرة ولكن انجلترا حالت بينه وبين انفاذ خطته . وقد بدأت حركة التوسع في سنة ١٨٣٠ وصارت سياسة تجرى عليها الحكومات الفرنسية المختلفة .

فتح الجزائر — كانت أفريقية ميدان الاستعمار الأساسي لفرنسا وقد ابتدأت فتوحاتها فيها من الشمال ، وكانت تطمح في الاستيلاء على الجزائر في عهد لويس الرابع عشر .

بسطت تركيا عليها سيادتها منذ القرن السادس عشر وصارت تعين ولايتها أو «داياتها» ، ولما حاول الفرنسيون غزوها في مايو سنة ١٨٣٠ كان يحكمها الوالي حسين باشا ، ويحتلها جيش تركي «اليكجيرية» أما السكان فكانوا من القبائل العربية والبربر الذين يقطنون الجبال وقد حاول الداي بقوة تركية عربية مؤلفة من ٤٠٠٠٠ مقاتل رد الجيش المهاجم ولكن الفرنسيين دخلوا مدينة الجزائر في ٥ يولية واستولوا على مليونين من الجنيهات كانا في خزائنها .

حدثت الثورة بعد ذلك في فرنسا وقامت حكومة لويس فيليب فعولت على عدم الاكتفاء بالحاضرة وضواحيها والتوغل في الفتح وقد تخلصت أولا من الداي ومأموري الأتراك الذين كانوا مباشرون الأحكام وأعلنت رسميا دخول البلاد في حكم الفرنسيين فهاج العرب والبربر وأجمعت جميع البلاد الجنوبية والغربية أمرها على مبايعة الأمير السيد عبد القادر بن محي الدين الحسيني الذي ناصب الفرنسيين العداء ودامت بينه وبينهم المعارك في الغرب بين الجزائر ووهران ومراكش أربعة عشر عاما (١٨٣٣ — ١٨٤٧) .

وكان أهم عمل حربي قام به الفرنسيون بعد دخول عاصمة الجزائر فتح قسطنطينة في الشرق (١٨٣٦—١٨٣٧) وكان يحكمها باي (الحاج أحمد باي قسطنطينة) .

ثم وجهوا بعد ذلك كل جهودهم الى محاربة الأمير عبد القادر خصوصا في سبعة الأعوام الأخيرة (١٨٤٠—١٨٤٧) وساعده على المقاومة شجاعة البربر ووعورة المسالك الجبلية الكثيرة .

بدأ عبد القادر بالزحف الى وهران وكانت قد وقعت في قبضة الفرنسيين فنكل بهم وعقد معه الجنرال « ديمشيل » (سنة ١٨٣٤) معاهدة يعترف له فيها بالاستقلال والامارة وحق احتكار التجارة بجميع اقليم وهران ، وفي سنة ١٨٣٥ هزم الجيش الفرنسي الذي كان يقوده « تريزيل » ، وأمضى معه القائد «بيجو» في سنة ١٨٣٧ معاهدة ثانية تعرف بمعاهدة تفنا (نهر ببلاد وهران) لتعين الحدود بين المستعمرة الفرنسية وممالك الأمير ، على أن عبد القادر لم يلبث أن نقض المعاهدة (سنة ١٨٣٩) وألب القبائل على الحكم الفرنسي فرأت فرنسا ضرورة اتباع خطة هجومية حاسمة في داخلية البلاد . وأمدت قائدها بجيش عظيم طارد به جيوش عبد القادر واجتذب اليه بالأموال والهدايا معظم القبائل التي كانت منضمة الى الأمير ، وكان عبد الرحمن ملك المغرب الأقصى يمد عبد القادر بالمال والرجال فأخضعه الفرنسيون وألزموه بالكف عن مساعدة عبد القادر (١٨٤٤) فخرج الأمير على عبد الرحمن وحاربه ، وترتب على ذلك هزيمة

عبد القادر واضطراره الى التسليم (١٨٤٨) والرحيل الى فرنسا وبذلك انتهت الحرب الكبرى بين فرنسا وسكان الجزائر .

وقد ظل كثيرون من العرب الرحل في واحات الصحراء والبربر في الجبال يناوئون الفرنسيين وكان لابد لاختضاعهم من احتلال الواحات والجبال فأرسلت فرنسا حملة قوية مؤلفة من ٣٥٠٠٠ جندي سنة ١٨٥٧ واستولت ، بعد حرب شاقة دامت شهرين ، على الجبال الواقعة في شرق مدينة الجزائر فدانت لحكمها القبائل الجبلية . ثم أخذ الفرنسيون في أثناء توغلهم ينشئون الاستحكامات ويفتحون الطرق الحربية في ثنايا الجبال

وفي مارس سنة ١٨٧١ انتشرت ثورة كبيرة في الجزائر ولكن فرنسا تمكنت من اخادها في السنة التالية . وتوطد السلم من ذلك الوقت في هذه الديار رغما من حدوث بعض الثورات المحلية من آن لآخر .

تنظيم الفتح والاستعمار — كان الفرنسيون يشجعون بكل الوسائل الأوروبيين على النزوح الى بلاد الجزائر والاقامة فيها . وقد بلغ تعداد الجالية الأوروبية ٢٤٠٠٠٠ نفس في سنة ١٨٨١ نصفها من الفرنسيين أو من أصل فرنسي والباقون من الأجانب ، يضاف اليهم ٥٠٠٠٠ اسرائيلي في الجزائر منحتهم

الحكومة في سنة ١٨٧٠ الجنسية الفرنسية ، أما السكان الوطنيون فكان عددهم في سنة ١٨٨١ نحو ٣٢٦٠٠٠٠ وفي سنة ١٩١١ خمسة ملايين ، ولا يقل اليوم عدد الفرنسيين عن نصف مليون.

وقد قسمت البلاد الى قسمين : القسم الذي يحتله الأجانب (مدينة الجزائر ، ووهران ، وقسنطينة) وتدير شؤونه حكومة مدنية ، وموظفون فرنسيون وينتخب السكان فيه نوابا عنهم في مجلس النواب ومجلس شيوخ فرنسا .

والقسم الذي يقطنه الأهالي (خصوصا منطقة الصحراء) وتدير شؤونه حكومة عسكرية وضباط فرنسيون يحافظون على العدل والأمن .

على أن نظام الحكم في هذه البلاد قد اعتراه ارتباك كثير في ظروف مختلفة لأن السياسة الفرنسية لم تجر على خطة واحدة في هذه البلاد ، فتارة كان الفرنسيون يفكرون في جعلها مملكة عربية ذات شخصية مستقلة (نابليون الثالث) وتارة كانوا يفكرون في ادخال النظم والقوانين الفرنسية فيها .

وقد استولى المسعمرون (الأوروبيون النازحون) على معظم الأراضي الخصبة التي انتزعتها الحكومة من الأهالي بضمن بنس أو بغير ثمن .

واجتهدت الحكومة في تحسين المواصلات وانشاء الخطوط الحديدية (٣٣٠٠ كيلو متر) ، والطرق ، واستغلال معادن الفوسفات والحديد ، وترقية الزراعة وأعمال الري فأتسعت مساحة الأرض المنزرعة ، وكثرت الموارد الاقتصادية فبلغت التجارة ١٢٠٠ مليون فرنك (٤٨ مليون جنيه) في سنة ١٩١٣ أربعة أضعافها مع فرنسا ، وكانت في سنة ١٨٨٧ لاتزيد على أربعمئة مليون فرنك .

وأشهر حاصلاتها القمح ، والذرة ، والفواكه ، والزيتون (الذى يستخرج منه زيت الزيتون بكثرة) والبرتقال ، والبلح ، والقصب ، وشجر الألفا (الذى يستعمل في صناعة الورق) ، والعنب (الذى يستخرج منه النبيذ) .

كانت هناك دولتان اسلاميتان احدهما تونس في شرقى الجزائر ، والاخرى مراكش في غربها . وكانت فرنسا تطمع في امتلاكهما وانشاء امبراطورية ضخمة في شمال افريقية .

الحملة الفرنسية في تونس — بسطت فرنسا حمايتها على تونس (١٨٨١—١٨٨٣) وعلى مراكش (١٩١١) وجرت في تونس على نفس الحطة التى جرت عليها في مصر اذ ماكاد سلطانها يتوطد في الجزائر حتى أخذت تبسط نفوذها في تونس فاستغلت

رغبة « الباي » في ادخال الاصلاحات الأوروبية في بلاده وحصلت منه على امتياز حصر الاشغال العامة في يد المهندسين والمقاولين الفرنسيين ، ثم زينت له الاستدانة وساعدته على عقد قروض كبيرة في باريس . وسرعان ماساءت ادارة الباي فتوقف عن دفع فوائد القروض ، ووقعت حكومته في الافلاس (سنة ١٨٦٩) ، وارتبكت الاصلاحات فانتهزت فرنسا هذه الفرصة للتدخل الفعلي في هذه البلاد خصوصا وأن ايطاليا كانت تطمع فيها. صرح رئيس الوزارة الفرنسية «جول فيري» في سنة ١٨٨١ قائلا : «يجب أن لاندع مفتاح بيتنا يقع في أيد أجنبية» يشير بذلك الى تونس هي طريق الاغارة على الجزائر .

في سنة ١٨٨١ تذرعت فرنسا باختلال النظام في بعض مناطق تونس الجبلية واحتلتها جيوشها في ابريل ومايو فلم يقاوم الباي وأمضى معاهدة «باردو» التي اعترف فيها بحماية فرنسا على تونس وتعهد أن لايتفاوض مع الدول الا عن طريق دار الحماية الفرنسية .

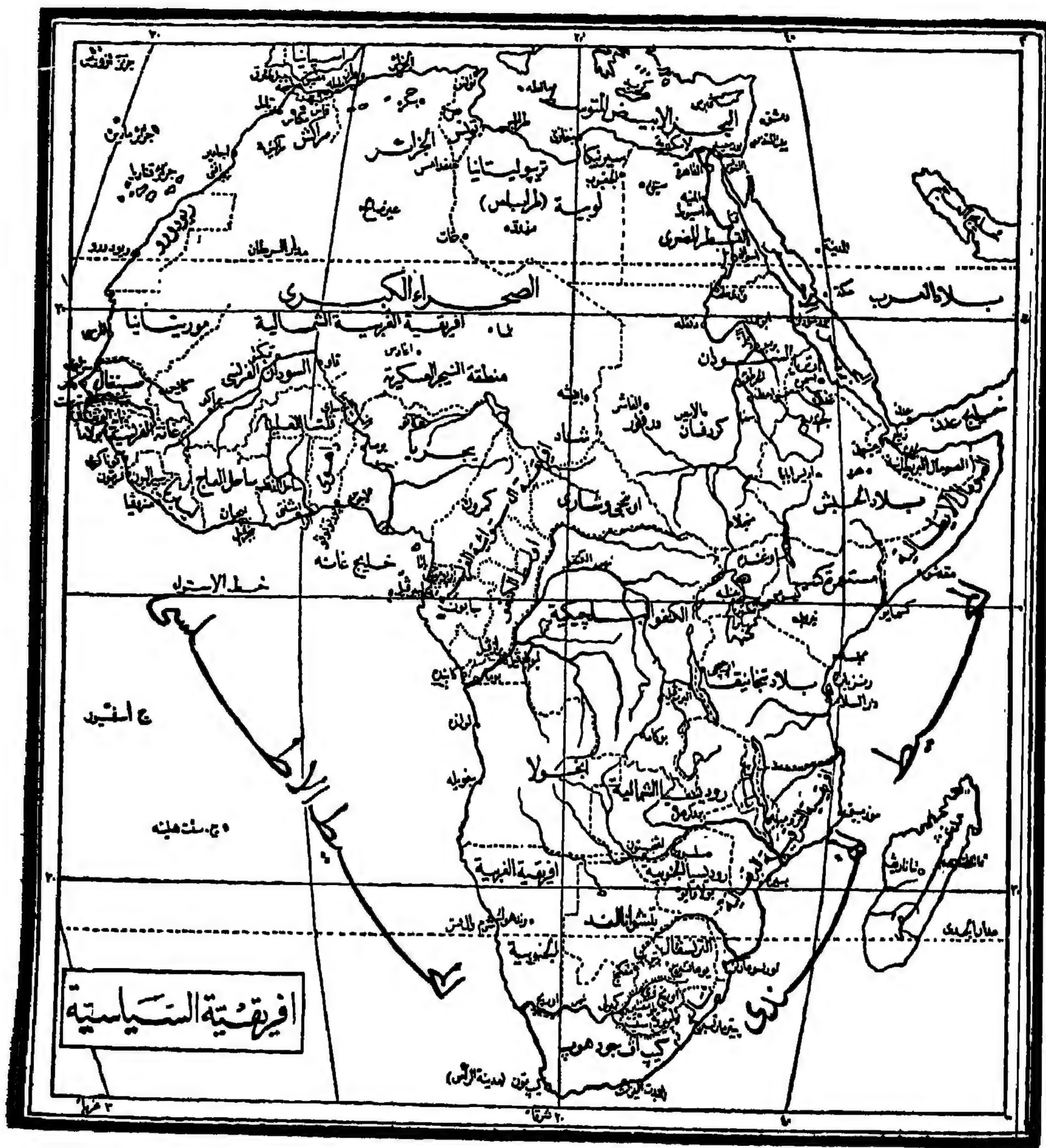
صار الباي لايمالك الا سلطة وهمية لأن المندوب الفرنسي السامي كان الحاكم الفعلي الذي يشرف على ادارة البلاد الداخلية ويتولى شؤونها الخارجية يعينه في مهمته مجلس استشاري (١٨٩٦) يجتمع مرتين في العام للنظر في الميزانية ، وهو مؤلف من

مندوبي «البلديات» ، والغرف التجارية ، والجمعيات الزراعية وفي سنة ١٩٠٧ دخل فيه نواب من الأهالي .
وقد قسمت بلاد تونس الى مناطق على رأس كل منها مراقب فرنسي يشرف على السلطات المحلية ، وانتظمت ماليتها منذ سنة ١٨٨٤ وزادت الإيرادات عن المصروفات .

وكانت أرض تونس أخصب من أرض الجزائر فتزح اليها الأوروبيون من أنفسهم للتجار فيها أو استغلال أرضها وفيهم كبار الرأسماليين والشركات الكبيرة التي تزرع الأرض وتتعهدها ، فبعد أن كان لا يوجد في البداية الا بضعة مئات من الفرنسيين أصبح عددهم نحو خمسين ألفا يملكون معظم الثروة والأراضي .

وتبلغ مساحة تونس ربع مساحة فرنسا (١٥٠ ألف كيلو متر مربع تقريبا) وقد أدخلت فيها الحكومة الفرنسية اصلاحات كثيرة لتزيد من ثروتها وتستعوض عما أنفقته فيها :

وفي تونس اليوم ١٨٠٠ ك . م من الخطوط الحديدية ، وكان بها ٢٠٠ في سنة ١٨٨١ ، وثلاث مين حديثة (تونس . وسوس . وسفاكس) وميناء حربية كبرى في بيزرت، وقد شاعت فيها زراعة القمح والزيتون .



وزرعت أشجار الكروم، واكتشفت مناجم الحديد والفوسفات فازدادت الحركة التجارية : كانت قيمة الصادرات ١١ مليون فرنك والواردات ١٢ مليون فرنك في سنة ١٨٨٠ فصارت الواردات ٣١ مليون والصادرات ١٩ مليون في سنة ١٨٨٨ ، وبلغت قيمتها (الصادر والوارد) مالا يقل عن ٢٧٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك في سنة ١٩١٣ (عشرة ملايين من الجنيهات) .

وتوجد اليوم في تونس حركة ترمى الى نيل الاستقلال الذاتي وانشاء حكومة وطنية في البلاد ، ولكن هذه الحركة لاتزال في بدايتها .

احتلال مراکش — تزيد مراکش على فرنسا قليلا ، ومركزها الجغرافي من الأهمية بمكان لأنها واقعة على البحر الأبيض والمحيط الأطلسي ، وقد تزاخت الدول على بسط نفوذها فيها واضطرت فرنسا الى عقد اتفاقات مختلفة مع إنجلترا واسبانيا وألمانيا وكثيرا ما حصلت من هذه الدول على الاعتراف بحقوق خاصة في مقابل تعويضات معينة ، ولكن المفاوضات بينها وبين ألمانيا كانت نزاعا مستمرا يهدد السلام العام .

وكانت إنجلترا بعد فرنسا مباشرة من حيث أهمية مصالحها السياسية والتجارية في مراکش ، كلتاهما تقيم العراقيل في طريق

الأخرى وتندد بمطامعها خصوصا منذ احتلال مصر . وأخيرا أمضيت اتفاقية سنة ١٩٠٤ الشهيرة التي تنازلت فرنسا بمقتضاها لـانجلترا عن «حقوقها» في مصر وتركت إنجلترا لفرنسا حرية التصرف في مراكش مع بعض التحفظات فيما يتعلق بحرية التجارة وحقوق اسبانيا كانت باعتبارها أحق من غيرها من الدول بالتدخل في مراكش ، وكانت تملك على الساحل منذ القرن السادس عشر بعض مين منفصلة من المنطقة الداخلية التي لم يتمكن الاسبانيون من التوغل فيها . وفي سنة ١٩١٢ عدلت اتفاقية سنة ١٩٠٤ وتركت لاسبانيا بمقتضاها منطقة نفوذ في شمال مراكش تشمل على جبال ساحل البحر الأبيض الشمالي وساحل المحيط الأطلسي ، ومنطقة نفوذ أخرى في مراكش

وقد توترت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا حول مسألة مراكش ستة أعوام (١٩٠٥—١٩١١) ، ومنشأ هذا الخلاف أن ألمانيا كان لها رعايا عديدون ورؤوس أموال كثيرة في الأمبراطورية الشريفة . وكانت من جهة أخرى تعمل على اذلال فرنسا ومعاكستها لأنها إحدى دول الاتفاق الثلاثي (إنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا) الذي يعارض التحالف الثلاثي في أوروبا (ألمانيا ، والنمسا ، وإيطاليا) .

ظهر هذا الخلاف في شكل قلق عند مظهر غليوم الثاني في طنجة فجأة (٣١ مارس سنة ١٩٠٥) وألقى فيها خطبة ضد السياسة الفرنسية كان لها دوى عالمي ، فاستمع لنصيحته السلطان عبد العزيز (١٨٩٤—١٩١١) ورفض مشروع الإصلاحات الذي عرضه عليه اللجنة الفرنسية في فاس .

واضطرت فرنسا ، تجنباً للحرب ، الى التسليم باجتماع مؤتمر دولي لدرس الإصلاحات اللازمة لمراكش : في سنة ١٩٠٦ اجتمعت الدول في «الجزيرة» وأكدت استقلال السلطان، وسلامة مراكش ، والمساواة الاقتصادية فيها ، ولكنها اعترفت بمركز فرنسا الخاص في هذه البلاد وعهدت اليها والى اسبانيا بتنظيم البوليس في المين المراكشية .

على أن وثيقة الجزيرة لم تفض النزاع الألماني الفرنسي الذي ظهر من جديد ، في صورة أقلقت الدول على أثر شروع فرنسا في ارسال حملة الى فاس ، اذ بادرت المانيا بارسال مدرعة حربية الى أجادير (ميناء في مراكش الجنوبية) واستمرت المفاوضة بين الدولتين أربعة أشهر (يوليه—نوفبر سنة ١٩١١) وكانت ستؤدي الى الحرب لولا امضاء معاهدة ٤ نوفبر سنة ١٩١١ التي اعترفت فيها ألمانيا صراحة بحماية فرنسا على مراكش في مقابل قبول فرنسا مبدأ المساواة الاقتصادية بين جميع الأمم على السواء

وتنازلها لالمانيا عن أرض واسعة في أفريقيا الوسطى ، وقد أعلنت فرنسا حمايتها على مراكش في اتفاقية فاس (٣٠ مارس ١٩١٢) وصار من ذلك الوقت عميد الجمهورية الوسيط بين السلطان والدول الأجنبية .

كانت فرنسا قبل اعلان حمايتها احتلت مناطق كثيرة في شرق مراكش وغربها (١٩٠٠—١٩١٢) ويرجع الفضل الأكبر في توطيد دعائم الأمن ، خصوصا على تخوم مراكش والجزائر ، الى القائد «ليوتي» الذي عمل على تنظيم الفتح (١٩١١—١٩٢٣) وانشاء الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، والاسلاك البرقية والتليفونية ، وتأليف جيش من الأهالي تحت أمرة الضباط الفرنسيين على نسق جيش الجزائر الذي انتفعت به فرنسا في الحرب الكبرى .

وكانت تجارة مراكش في سنة ١٩٠٧ تبلغ ٧٧٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فبلغت ٢٧٧٠٠٠٠٠٠ فرنك في سنة ١٩١٣

وبينما كانت فرنسا تبسط سيادتها على الجزائر ، وتونس ، ومراكش في شمال أفريقيا كانت في الوقت نفسه توسع دائرة نفوذها في هذه القارة خصوصا بعد سنة ١٨٨٠ حين ابتدأت الدول الأوروبية تستبق الى اكتشاف المناطق الأفريقية وانشاء مستعمرات فيها .

أفريقية الغربية الفرنسية — احتلت فرنسا في أفريقية الغربية منطقة تعدل سبعة أو ثمانية أضعاف فرنسا (١٨٥٥) — (١٨٩٨) ، واستعانت في فتحها ، خصوصا في عهد الجمهورية الثالثة ، بعثات اكتشافية وفرق عسكرية مؤلفة أكثريتها من السنغاليين ، وتحاول فرنسا زراعة القطن فيها لتموين صناعتها. وتبلغ تجارة أفريقية الغربية أكثر من ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ويقطنها نحو ١٣ مليونا أغلبهم من العبيد .

السنغال — كانت فرنسا لا تملك في النصف الأول من القرن التاسع عشر الا بعض نقط تجارية في السنغال ولكن الحاكم فيدهرب ، في عهد الأباطورية الثالثة ، تمكن بحزمه وحسن ادارته من احتلال مناطق واسعة في هذه الجهة وانشاء مملكة فرنسية كبيرة كانت قاعدة الاكتشاف والتوغل في أواسط أفريقية وأطرافها .

السودان الفرنسي وتومبوكتو — بسطت فرنسا بعد سنة ١٨٨٠ حمايتها على اراض واسعة في حوض «النيجر» على أثر بعثات اكتشافية مختلفة وحملات عسكرية أرسلت ضد ملك «سيجو» ، وامتد نفوذها حتى بحيرة «تشاد» ، وسميت المنطقة الجديدة «بالسودان الفرنسي» (١٨٩٠—١٨٩٨) .

يتصل السودان بالسنگال والممتلكات الفرنسية على خليج غانة وبالصحراء التي تفصله عن الجزائر ، وقد بدأ الفرنسيون يسيطرون على جزء كبير من هذه الصحراء على أثر احتلالهم «تومبوكتو» سنة ١٨٩٣ وهي من المدن الإسلامية الشهيرة بتجارتها وموقعها على رأس خط قوافل أفريقية الشمالية .

غانة ، ساحل العاج ، داهومي — كان الفرنسيون لا يملكون على ساحل غانة قبل الجمهورية الثالثة الا نقطا تجارية منفصلة ثم أخذت الحكومة والرعايا والتجار والمكتشفون يعقدون المعاهدات ويتدخلون في مناطق غانة وساحل العاج ، وداهومي حتى توطد النفوذ الفرنسي فيها ، وفي سنة ١٨٩٣ أرسلت فرنسا حملة قوية بقيادة «دودز» ضد «بيهانزان» ملك داهومي ف وقعت حاضرة بلاده «ابومي» في يد الفرنسيين وتمكنوا من أسره وإعلان الحماية عليها .

وقد ربط الفرنسيون ساحل العاج وداهومي بالنيجر والسودان الفرنسي وربطوا ممتلكاتهم في شمال أفريقية بممتلكاتهم في أفريقية الغربية عن طريق الصحراء وموريتانيا (١٩٠٠) — (١٩١٠) .

أفريقية الغربية الفرنسية — كانت هذه الولايات المختلفة مستقلة في ماليتها وإدارتها ولكن الفرنسيين رأوا ضرورة إيجاد

وحدة سياسية عسكرية بينها فأنشأوا الحكومة العامة في أفريقية الغربية الفرنسية (١٨٩٥) ونظموا ادارتها الداخلية فكثرت الأشغال العامة والخطوط الحديدية والمباني ، ونشطت التجارة ، وأهم حاصلاتها الفول السوداني (السينغال) والكاوتشو (غانة السودان) والخشب (ساحل العاج) والقطن (السودان) .

أفريقية الاستوائية الفرنسية — كانت اكتشافات الأمريكيين والإنجليز في مناطق خط الاستواء باعثة على اجتذاب الفرنسيين إليها . وقد تمكن المكتشف «سافور جناب ديراذا» من تكوين مستعمرة فرنسية واسعة في وادي الكنغو (١٨٧٦-١٨٨٥) بجانب ولاية الكنغو الحرة البلجيكية ، وامتد النفوذ الفرنسي شمالا في القرن العشرين الى أوبنيجي — شاري ، واراخي «شاد»

وأخذت فرنسا تمد خطا حديديا كبيرا في الصحراء من الجزائر الى الكنغو والسودان لربط ممتلكاتها البعيدة بعضها ببعض وإيجاد وحدة قوية في إمبراطوريتها الأفريقية .

مدغشقر — أرسل الفرنسيون في سنة ١٨٩٥ جيشا الى مدغشقر ودخلوا عاصمتها «تاناريف» وأرغموا ملكها على قبول الحماية الفرنسية .

وهذه الجزيرة أكبر من فرنسا في مساحتها ، وكان بها جيش

نظامى مؤلف من ٤٠٠٠ مقاتل يحملون أسلحة من الطراز الحديث . وكان بها بعض مظاهر المدنية من مطابع ومدارس ومستشفيات وما شاكلها . وكان شعبها يميل الى حكومته الأهلية فانتهاز فرصة رجوع قسم كبير من جنود الحملة وثار على الحكم الفرنسى (١٨٩٦) فأرسلت فرنسا الجنرال «جاليني» اليها فأخذ الثورة وأنفذ حكم الاعدام في وزيرين من وزراء الملكة ، وألغى الحماية ، وأعلن أن مدغشقر صارت مستعمرة فرنسية (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، ونفى الملكة في الجزائر (١٨٩٧)

وتجهد فرنسا في استغلال هذه الملكة الغنية واستثمارها كانت قيمة تجارتها ٢٧ مليون فرنك تقريبا في سنة ١٨٩٨ فصارت تزيد على مائة المليون في سنة ١٩١٣ ، وأصبح النفوذ الفرنسى موطدا في أربع جهات من أفريقية : في الشمال ، والغرب ، وخط الاستواء ، والشرق .

٢

الاستعمار الانجليزى

أقام الانجليز في جنوب أفريقية وأواسطها امبراطورية انجليزية كبيرة ، وقد انتزعوا مستعمرة الكاب من الهولانديين عقب الحروب النابليونية في سنة ١٨١٥ وأعلنوا ضم الناتال على

المحيط الهندي فاضطر البوير (١٨٤٦ — ١٨٤٧) الذين كانوا يقطنونها ، وهم من الجنس الأبيض ومن أصل هولاندى ، الى الهجرة منها واسسوا ولاية «الترنسفال» (سنة ١٨٤٩) التى اعترف الانجليز باستقلالها (في سنة ١٨٥٢) .

ظهرت أهمية هذه الولاية على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها (١٨٨٥) فزح الأوروبون اليها ، وخصوصا الانجليز ، وأنشأوا الخطوط الحديدية في أرجائها وقامت وسط المناطق المعدنية مدينة «جوهانزبرج» الأجنبية (١٨٨٦) .

ولما كانت إنجلترا تريد التوغل في أفريقية الجنوبية فكرت في القضاء على ولاية البوير المستقلة فدخلت في حروب طويلة مع القبائل بين الكاب والنااتال وأخذت تمنع في الفتح حتى استولت على جميع المناطق الواقعة على الساحل الشرقى لغاية موزنبيق البرتغالية وقطعت على الترنسفال طريقها الى البحر (١٨٩٨) .

في أثناء ذلك ظهر «سيسيل رودس» في الكاب وأخذ ينشر فكرة «الجامعة البريطانية» (١٨٨٤ — ١٩٠٢) التى ترمى الى تكوين امبراطورية أفريقية ، من الكاب الى القاهرة ، والعمل على «تلوين معظم خريطة أفريقية باللون الأحمر الانجليزى»

وكان يعتقد أن خيرة وسيلة لتحقيق هذه الفكرة انشاء نقابات أو شركات رأسمالية للتوسع واستغلال المناطق المعدنية . وقد

أسس بالفعل سنة ١٨٨٩ «شركة أفريقية الجنوبية» التي تحاكي شركة الهند القديمة في استقلالها ، فأيدتها الحكومة الانجليزية في فتح الأقاليم الغنية في حوض نهر «زامبيز» وانشاء ولاية «رودسيا» (١٨٩٠) .

حرب البوير -- أحاطت المستعمرات الانجليزية بالأورنج والترنسفال من كل جانب ، وظهرت نوايا الانجليز في داخلية ولاية البوير فرأى «كروجر» رئيس جمهورية الترنسفال ضرورة اتباع سياسة حازمة وعارض في المهاجرة ، وبناء الخطوط الحديدية ، والغاء الضرائب الثقيلة المفروضة على الامتيازات المعدنية ، والدخول في اتحاد ولايات أفريقية الجنوبية .

وقد كان تدخل الانجليز في شئون البوير الداخلية ، انتصارا للأجانب ، سببا في نشوب حرب بين الترنسفال وانجلترا (١٨٩٩ — ١٩٠٢) زاد شعب البوير فيها عن استقلاله وقاوم الانجليز ثلاثة أعوام ، فاضطر كتشنر لاختضاعهم الى الاستعانة بجيش ضخّم وتخریب البلاد واحراقها ، وحصر النساء والاطفال في نقط عسكرية كانوا يموتون فيها بالآلاف من الجوع والبرد والمرض ، واتهى الأمر بانتصار الانجليز بعد ما أنفقوا ٢٠٠ مليون جنيه وفقدوا ربع جيشهم الذى كان يبلغ ٢٠٠.٠٠٠ مقاتل (١٩٠٢) .

بسطت إنجلترا من ذلك الوقت سيادتها على ولايات البوير ومنحتها حكومة ذاتية ثم انضمت الترنسفال والأورانج الى الكاب والناتال وتألف منها ، «اتحاد أفريقية الجنوبي» سنة ١٩٠٨ وصارت المستعمرات الأربع يتولى شئونها حاكم عام تعينه إنجلترا وبرلمان يجتمع في الكاب ، ووزارة مقرها «بريتوريا» ، وهذا النظام شبيه بنظام «ولايات كندا المتحدة» أو «الدومنيون» .

أفريقية الشرقية ، نيجريا — تملك إنجلترا في شرق أفريقيا على المحيط الهندي «جزيرة» «زانزيبار» ومستعمرة أفريقية الشرقية المشهورة بثروتها ، وفي الغرب على المحيط الأطلسي . جامبي ، وسيراليون ، وساحل الذهب الداخل في أفريقيا العربية الفرنسية ، ومنطقة نيجريا الكبرى .

مصر والسودان — بسطت إنجلترا نفوذها في مصر والسودان (١٨٨٢—١٨٩٨) وصارت مهيمنة على وادي النيل كله ولكن مصر صارت في حكم البلاد المستقلة منذ سنة ١٩٢٢

٣

الاستعمار الألماني

ظل بسمارك زمنا طويلا يعارض في السياسة الاستعمارية ولكن كبار المسالين والتجار حملوه في سنة ١٨٨٤ على احتلال

التوجو وكمرن على ساحل أفريقيا الغربية ، وأفريقية الجنوبية الغربية ، وأفريقية الشرقية الألمانية ، وكانت إنجلترا تطمح في الاستيلاء على أفريقيا الشرقية بسبب غناها ووقوعها في طريق الكاب الى القاهرة بين أفريقيا الشرقية الانجليزية وأفريقية الاسترالية الجنوبية .

وقد فقدت ألمانيا مستعمراتها في الحرب الكبرى واستولت عليها بحق الانتداب (١) الدول الأوروبية المتاخمة فقضت على آمال ألمانيا في انشاء امبراطورية أفريقية .

على أن قوة الالمان الاستعمارية الحقيقية ظهرت في المهاجرة الى أمريكا (هاجر الملايين في القرن التاسع عشر الى الولايات المتحدة ، والبرازيل ، وشيلي) ونشر تجارتها في أوروبا والعالم وخصوصا في تركيا حيث كان غليوم الثاني يكثر من المصالح الألمانية في الآستانة وآسيا الصغرى وسوريا .

وجرت الطليان في أمريكا الجنوبية على هذه السياسة المعروفة بسياسة التوغل السلمى .

(١) انتدبت إنجلترا في افريقية الشرقية مستعمرة (كينيا) وأفريقية الجنوبية الغربية .

الفصل الثاني أوروبا في آسيا

١

الاستعمار الروسى

كانت آسيا مطمع الدول الأوروبية قبل أفريقية لأنها لم تكن مجهزة مثلها وكانت أعظم منها ثروة ، وقد وقفت الصين ، واليابان ، وسيام ، وفارس . وتركيا في وجه أوروبا وحافظت على استقلالها .

حاولت روسيا التوغل في آسيا من الشمال والغرب : من سيبيريا التي كانت تحتلها منذ القرن السادس عشر ، ومن القوقاز (١٧٩٩ و١٨٦٣) وتركستان (١٨٤٥—١٨٨٤) .

وجاءت إنجلترا من الجنوب فبسطت نفوذها في بنغال (١٧٥٧) وأتمت فتح الهند (١٨٠١—١٨٥٦) ، واستولت على برمانيا (١٨٢٦—١٨٨٥) .

وجاءت فرنسا من الجنوب الشرقى في الهند الصينية ، وكوشنصين وأنام ، وتونكان (١٨٥٩—١٨٨٥) .

وكانت روسيا أول الدول الأوروبية المستعمرة في آسيا وهي تملك فيها أقاليم تعدل مساحة أوروبا مرة ونصفا .

سبيريا — اتسع ملكها في الشمال باضافتها الى سبيريا وادى الامور ومنطقة بحرية على المحيط الهادى تنازلت عنهما الصين لروسيا (١٨٥٨—١٨٦٠) وقد انشأت في جنوب هذه المنطقة ميناء فلاديفستك الحربية التى كانت تريد أن تهيمن منها على الشرق ، وكان الروس يطمعون في بور آرثر .

على أن أقاليم سبيريا الواسعة التى تعدل فرنسا ثلاثا وعشرين مرة كان لابد لاستعمارها من المواصلات والسكان :

أما المواصلات فكانت معدومة حتى أنشأ الروس خط (نرانسبيريان) الحديدى الذى يبلغ طوله ٦٦٠٠ كيلو متر (١٨٩١ — ١٩٠١) وينتهى في فلاديفستك .

أما السكان فكان لا يقطن سبيريا (أكثر من مليونين ونصف في سنة ١٨٦٠ ، ورغما من انشاء الخط الحديدى وارسال آلاف المنفيين من الروس اليها في كل عام ومهاجرة الفلاحين الأوربيين والروسين اليها كان مجموع السكان لايزيد عن خمسة أو ستة ملايين في أوائل القرن العشرين .

ويظهر أن روسيا أرصدت كل جهودها في استعمار المناطق الشرقية الجنوبية الواقعة على ساحل المحيط الهادى وفي شمال الصين . ولكن اليابان فطنت الى هذه الخطة وأحبطتها بالحرب (١٩٠٥) .

وقد ازدادت الحركة الاستعمارية فجأة بعد الحرب اليابانية الروسية على أثر حدوث الأزمة الزراعية في روسيا حيث كانت الأراضى تضيق عن كفاية الفلاحين . وبلغ عدد الروسين الذين نقلتهم الحكومة الى أقاليم سيبيريا الغربية الخصة حول تبلسك وتمسك نحو خمسة الملايين بين ١٩٠٦ و١٩١١

ترتب على ذلك رقى الحالة الاقتصادية في هذه البلاد ، وصارت تستغل مغادن الحديد ، والفحم ، والنحاس ، والذهب في سفح جبال ألتاى ، وانتشرت الزراعة في بعض المناطق .

فتح القوقاز — احتل الروس بلاد القوقاز بين ١٨٣٩ و١٨٦٠ ، ثم أضافوا اليها على أثر الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٧٨ جزءا من أرمينيا التركية وميناء باطوم وحصن قارص . أحسن الروس استغلال هذه المناطق فهدوا الخطوط الحديدية ونشروا زراعة القطن والكروم فصارت من أكثر الممالك الروسية ثروة ورفاهية .

فتح تركستان — تمكن الروس بعد حروب شاقة دامت أربعين عاما من التغلب ، بين جبال آسيا الوسطى وبحر قزوين على أقاليم تركستان التي تبلغ مساحتها أربعة ملايين كيلو متر مربع (١٨٤٥-١٨٨٥): احتلوا بالتابع طاشقند (١٨٦٥) وسمرقند وبخارى (١٨٦٨) وخيوه (١٨٧٣) ووحدات تركمان على حدود أفغانستان وبلاد العجم (١٨٨٠) وواحة مرو (١٨٨٤) في طريق أفغانستان .

وأنشأ الروس في هذه الولايات الجديدة خطا حديديا يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلو متر (ترانسكاسيان) من بحر قزوين الى مرو فسمرقند ، وطشقند حاضرة تركستان . وعنوا بالاشغال العامة فشقوا الترع ، وأقاموا القناطر والسدود ، ونظموا أعمال الري فأخذت مساحة الاراضي المزروعة تزداد ، وصارت تركستان تمون الصناعة الروسية بالقطن .

٢

التنافس الانجليزى الروسى

لاشك في أن تقدم روسيا جنوبا كان من بواعث قلق انجلترا على المند ونشوء التنافس الانجليزى الروسى في آسيا الوسطى وخصوصا في أفغانستان وفارس .

وقد حرضت الحكومة الروسية في سنة ١٨٣٧ شاه العجم على احتلال مدينة هرات الأفغانية الواقعة في طريق الهند فدافع عنها الضباط الانجليز وأجلدوا الفرس عنها وانهزت انجلترا في سنة ١٨٣٩ فرصة وجود نزاع بين أمراء الأفغان على الوراثة فأرسلت جيشا لفتح أفغانستان ولكن الأفغانين أعملوا القتل وأفنوا جيشهم بأكمله (١٨٤٢) .

تحالفت الحكومة الانجليزية بعد ذلك مع أمير أفغانستان وأعادته على احتلال هرات (١٨٦٣) ، ثم نشبت حرب جديدة بين الانجليز والأفغان (١٨٧٨ — ١٨٨١) هزم فيها الانجليز فظلوا يعاملون الأفغان كحلفاء لهم ويوجهون كل عنايتهم الى تحصين حدود الهند الشمالية الغربية في مضائق الهمالايا حتى لا يكونوا تحت رحمة حلفائهم (١٨٨٢ — ١٨٩٠) .

وفي سنة ١٨٨٤ صعد الانجليز اذ علموا أن قبائل التركمان في مرو اعترفوا بسيادة القيصر عليهم فصارت روسيا تهدد أفغانستان ، وأخيرا اتفقت الحكومة الانجليزية والروسية ، منعا للحرب ، على تحكيم لجنة انجليزية روسية عينت الحدود الروسية الأفغانية من جهة تركستان وبامير ، وقررت التنازل لانجلترا عن منطقة بامير الصغيرة التي تهيمن على احدى سبل الهند (١٨٠٥) .

صارت انجلترا ، من ذلك الوقت ، صاحبة النفوذ الأول في أفغانستان ، واستعاضت عن احتلالها ببسط حمايتها الأدبية عليها ضد كل اعتداء خارجى .

فارس — لم يكن التنافس الانجليزى الروسى قاصرا على أفغانستان بل تعداه الى فارس كانت الدولتان أمضتا في سنة ١٨٣٩ اتفاقا تتعهدان فيه بالمحافظة على استقلال فارس ولكنهما كانتا في الوقت نفسه تستبقان للحصول على امتيازات اقتصادية تمهيدا للتدخل في حكومة هذه البلاد والاستيلاء عليها .

وكان جل اهتمام انجلترا في البداية موجهها الى احتكار التجارة في الخليج الفارسى ، ولكن السياسة الروسية في أواخر القرن التاسع عشر تفوقت على السياسة الانجليزية في فارس .

وذلك أن البارون روتر كان قد حصل في سنة ١٨٧٢ على امتياز السكك الحديدية لمدة سبعين سنة ، والتلغراف ، والترع ، والمعادن ، والجمارك ، فعرض على الحكومة الانجليزية شراء هذا الامتياز فرفضت وأسس في سنة ١٨٨٩ «البنك الأمبراطورى الذى كان يصدر أوراقا مالية . فلما رأت روسيا ذلك بدأت تنشر نفوذها الاقتصادى (١٨٨٩) فأخذت تنشئ السكك الكبيرة

التي تربط المدائن الكبرى بعضها ببعض ، والمتاجر ، والاسواق . وكانت الجنود الروسية في السكة التي تصل طهران ببحر قزوين تحرس البترول والسكر الروسين والأرز الفارسى ، وقد أنشأ الروسيون «بنك التسليف» (١٨٩٩) الذي أقرض الشاه مظفر الدين ٥٥ مليون جنيه بفائدة ٥ في المائة بشرط أن يدفع دين البنك الامبراطورى : أقرض البنك الروسى الشاه الذى تهالك على اللهو والاسراف ، أموالا كثيرة بلغت في سنة ١٩٠٢ ثمانين مليون جنيه خلاف المبالغ المتقدمة . وقد تغير اسم البنك فصار «بنك الرهونات» ووضع يده بصفة ضمانه للدين على الجمارك وايرادات الأقاليم الشمالية ، فعهد بإدارتها الى لجنة اصلاحات مؤلفة من بلجيكيين ، ولكن الجمارك نقص دخلها وقبلت روسيا في مقابل عقد قرض جديد ، امتياز المعادن والسكك الحديدية كانت روسيا تفكر في انشاء خط حديدى كبير يمتد من فارس ويصل بحر قزوين وولايتها الآسيوية بميناء بندر عباس التي كانت روسيا تريد أن تجعل منها «بور آرثر» أخرى على الخليج الفارسى والمحيط الهندى .

وكان لروسيا قائد ومعلمون حربيون يباشرون تنظيم الجيش والشرطة في فارس ، وكان لها النفوذ الأول في بيت الملك في طهران في أوائل القرن العشرين .

ولما كانت السياسة الأوروبية تقضى بالتقرب بين روسيا وانجلترا رأت الدولتان تصفية النزاع بينهما في جميع المشاكل باتفاق عام (٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧) تعهدت انجلترا بمقتضاه ألا تضم بلاد أفغانستان أو تتدخل في شؤونها الداخلية ، وتعهدت روسيا أن تشرك معها انجلترا في الاشراف على أحوال فارس قمهيدا لانشاء مراقبة ثنائية في فارس (كوندومنيون انجليزى روسى كالكوندومنيون الانجليزى الفرنسى في مصر) .

وقسمت فارس الى دائرتى نفوذ : المنطقة الروسية في الشمال وهى تشتمل على اوسع وأغنى الأقاليم الفارسية ، والمنطقة الانجليزية في الجنوب وتنحصر أهميتها في توافر الطبقات البترولية بأرضها ووجود ميناء بندر عباس التى تشرف على الخليج الفارسى .

تحالفت الدولتان بهذه الطريقة على اقتسام بلاد فارس واستعمارها ، ولكن الفارسيين انتهوا في القرن الماضى الى الخطر المحقق بهم وأخذوا يطالبون باصلاحات وحكومة نيابية تنفذ البلاد من التدخل الأجنبى ، وقد حصلوا فعلا من الشاه مظفر الدين (١٩٠٦) على دستور ومجلس يمثل الأمة .

ولكن الشاه الجديد محمد على عطل الدستور في يونية سنة ١٩٠٧ وناط بالكولونيل لياكوف والحرس الروسى المحافظة على

النظام في طهران، ونشر فيها حكم الارهاب ، وألقى القبض على الكثيرين من رجال الاصلاح فعم الاستياء والسخط على هذه السياسة في البلاد، وحاول بعض الفارسيين قتل الشاه (٢٨ فبراير سنة ١٩٠٨) فنجوا وضاعف العذاب والتكيل ، وألغى الاندية ، وألقى القبض على زعماء الحزب الدستوري (يونيه ١٩٠٨) فقامت الثورة في البلاد وأعلن الوطنيون الحرب على حكومة الشاه في تبريز بقيادة «ساتهارخان» فظهروا على جنودها ووعد الشاه بدعوة برلمان جديد .

وفي ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩ دخل الثوار مدينة طهران وخلعوا الشاه الذي كان محتما في المفوضية الروسية وعيوا سكانه أحمد مرزا الذي كان عمره ثلاثة عشر عاما ، وتألقت حكومة جديدة من نخبة المعلمين الفارسيين الذين ضموا اليهم بعض المستشارين الأوروبيين والأمريكيين .

انتهزت روسيا وانجلترا حدوث الثورة الفارسية لتحقيق أطماعهما في منطقتي نفوذهما ، فاحتل الروس منطقة طورس (أخلوها فيما بعد) ومدوا فيها خطهم الحديدي الذي يبتدىء في تفليس ، واعترفت ألمانيا في معاهدة ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بنفوذ روسيا في شمال فارس .

واحتلت الجنود الانجليزية في يناير سنة ١٩١٢ مدائن الجنوب
بينما كان الشاه القديم يحاول استرداد العرش بمعونة الروس
وأخيه صلاح الدين (١٩١٢—١٩١٣) .

وتنحصر خطة الوطنيين الفارسيين اليوم في اصلاح ادارة
البلاد وتخليصها من ربة الأجنبي .

٣

الاستعمار الانجليزي

كانت شركة الهند الانجليزية في القرن الثامن عشر لا تملك
الا منطقة بنغال وجزءا من دكن وقد عملت على اتمام فتح الهند
في النصف الأول من القرن التاسع عشر فاستولت على دلهي
(١٨١٣) ومناطق المهرات (١٨١٨) ووادي السند (١٨٤٣)
ومملكة لاهور (١٨٤٨)، وعانى الانجليز كل مشقة في فتح البنجاب
التي كانت تقطنها قبائل السيخ وهم رجال حروب من الهنود
البراهميين لم يخضعوا الا بعد حربين (١٨٤٥ و ١٨٤٩)، ثم بسط
الانجليز بعد ذلك حمايتهم على ولايات كثيرة وانتزعت الملك من
أعظم الأسر الاهلية الحاكمة .

ثورة سنة ١٨٥٧ — حدثت في سنة ١٨٥٧ ثورة كبيرة

كادت تقضي على النفوذ الانجليزي في الهند منشؤها الحقيقي

كراهية الحكم الأجنبي . وقام بالثورة سكان وادى جنجيز ، «انسباى» ونصبوا عليهم قائا صاحب أحد الامراء الوطنيين الذين أبعدهم الانجليز عن الملك ، واحتلوا دلهى ومدائن أخرى . وقد ارتكبت في هذه الحروب فظائع كثيرة من الجانبين ولم يتمكن الانجليز من اخمد الثورة الا بعد سنة ونصف (مايو ١٨٥٧ — ديسمبر ١٨٥٨) .

ضم الهند الى التاج البريطانى — انتهزت انجلترا هذه الفرصة وقرر البرلمان الغاء شركة الهند (١٨٥٨) لسوء تصرفها وصارت الهند من مستعمرات التاج الخاضعة للحكومة الانجليزية وقد حولتها وزارة بيكو نسفيلد المحافظة الى امبراطورية ، وأصبحت الملكة فكتوريا تلقب بامبراطورة الهند (١٨٧٦) ، وصارت حكومة الهند من ذلك الوقت يدير شؤونها في لندرة وزير خاص ومجلس مكون من خمسة عشر عضوا . وفي الهند حاكم عام (نائب الملك) يقيم في دلهى منذ سنة ١٩١٠ ويعينه في الادارة مجلس تنفيذ مؤلف من رؤساء الادارات المختلفة ومجلس تشريعى مكون من أولئك الرؤساء وأعضاء آخرين يعينهم الحاكم .

وتبلغ مساحة الهند ٣٨٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٣٠٠٠٠٠٠٠ نفس . وقد انتشرت في أرجائها

الخطوط الحديدية والاسلاك البرقية مخترقة الجبال والغابات والصخور . واجتهدت انجلترا في تعميم نظام الري وترقية الزراعة فصارت الهند من أشهر البلاد التى تصدر المنسوجات والقنب والأرز والقمح والقطن والأفيون ، وتصدر منشستر الى الهند كل عام منسوجات قطنية تبلغ قيمتها ثلاثين مليوناً من الجنيهات .

ولما كان السواد الأعظم من الشعب لا يزال في جهل وبؤس وتأخر نشأ في الهند حزب يطالب بالاصلاح الاجتماعى واشراك الهنود في حكومة بلادهم ، وقام الى جانب هذا الحزب ، حزب المعتدلين ، حزب آخر يرأسه الزعيم غاندى وجهته تحرير البلاد من السيادة الأجنبية ولكن هذه الغاية السامية تعترضها مصاعب كثيرة ناشئة من انحطاط الشعب في مجموعه وانقسام الهنود الى ولايات وطوائف عديدة مختلفة في الدين واللغة والجنسية .

والهند درة التاج البريطانى وأغنى المستعمرات الانجليزية ومن أجل ذلك حرصت انجلترا على أن تحوطها بسياج من الحدود المتينة فبسطت نفوذها على الهند الصينية وبرمانا شرقاً . وبلوخستان وأفغانستان وفارس والعراق غرباً ، وتبت شمالاً الى جانب جبال الهملايا حصون الشمال الطبيعية .

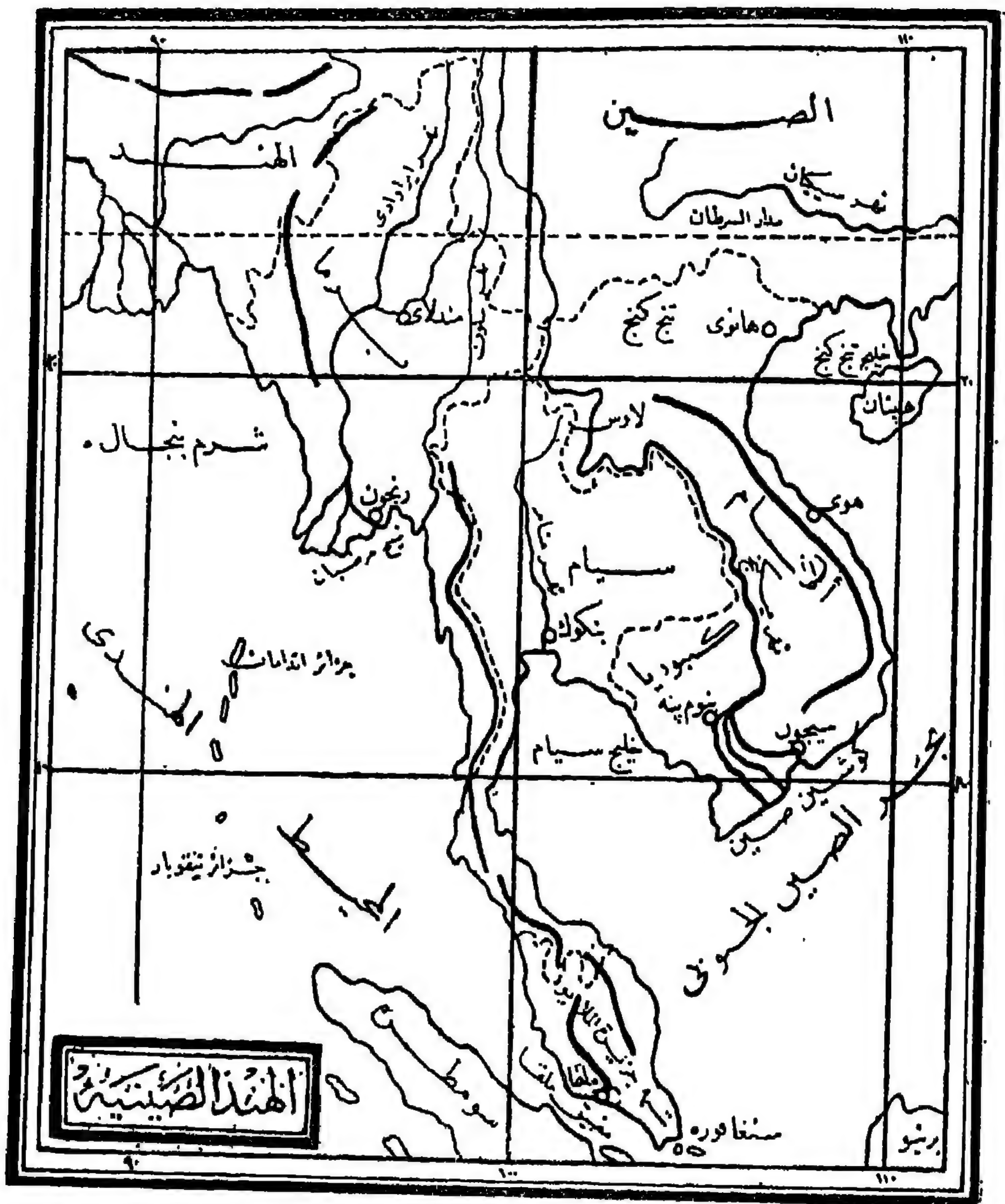
ولم تكتف بذلك بل احتلت نقطا حصينة من الأهمية بمكان في جميع الطرق الكبرى الموصلة الى الهند : فاستولت في البحر الأبيض على جبل طارق ومالطه وقبرص ، وقناة السويس (بين البحر الأبيض والبحر الأحمر ، وفي البحر الأحمر على عدن ، وفي المحيط الأطلسي على أسانسيون وسانت هيلين : وفي طريق الشرق الأقصى على ملقا وسنغافورة .

٤

الاستعمار الفرنسي

بدأت فرنسا تسيطر على الجنوب الشرقي من آسيا في الهند الصينية سنة ١٨٦٢ ، وكانت انجلترا سبقتها الى احتلال الهند الصينية الغربية ومملكة برمانا .

وقد احتلت فرنسا في عهد نابليون الثالث كوشن صين (١٨٦٢—١٨٦٧) وبسطت حمايتها على مملكة كمبوديا (١٨٦٢) ، وفي عهد الجمهورية الثالثة دخلت في حرب مع الصين (١٨٧٢ — ١٨٨٥) وهزمتها فتنازلت لها عن منطقة تونكان واعترفت بحمايتها على ولاية أنام وبذلك استولت فرنسا على جميع الهند الصينية الشرقية ، وتوجد ادارة فرنسية في كوشن صين وتونكان .



وأشهر موارد هذه الأقاليم الفحم والأرز الذي تزود منه اليابان والصين ، وقد مدت خطوط حديدية كثيرة تمتد الى الصين الجنوبية وتفتح سبل التوغل فيها .

واستولت فرنسا في الحرب على الشام ، كما استولت إنجلترا على العراق ، وقررت عصبة الأمم «انتدابها» فيها .

٥

الشرق الأقصى

الصين واليابان

الصين — امتدت المطامع الأوروبية في القرن التاسع عشر الى هذه الامبراطورية العظيمة التي تزيد مساحتها عن أوروبا (١٢ مليون كيلو متر مربع تقريبا) ، ويبلغ عدد سكانها على أقل تقدير ٣٠٠ مليون ويمتد نهراها العظيمان هوانهو ويانجكيان وسط بقاع خصبة واسعة . وهي من أغنى ممالك العالم بحاصلاتها الزراعية ومعادنها ، ومن أقدمها مدنية ، وكان يحكمها لغاية سنة ١٩١٢ امبراطور «اين السباء» .

حاولت الدول التوغل ونشر تجارتها في أرجائها : كانت الصين من القرن السادس عشر الى سنة ١٨٤٠ مغلقة أمام التجارة

الأوروبية الا في نقطة واحدة في الجنوب كان البرتغاليون استوطنوا فيها سنة ١٥١٧ (كانتون) .

حرب الأفيون — كان الانجليز يتاجرون في هذه المدينة الجنوبية بالأفيون الذي تصدره الهند ويدخنه الصينيون، ولكن الحكومة الصينية حرمت بيعه في سنة ١٨٢٩ فحاصر الانجليز كانتون وأعلنوا على الصين الحرب المعروفة بحرب الأفيون (١٨٤٠—١٨٤٢) فاستولوا على بعض المدائن ودخل اسطولهم نهر يانجتيكان فاضطر الصينيون الى عقد الصلح والتنازل لانجلترا عن جزيرة هونكون في خليج كانتون وفتح خمس مين لجميع الأجانب من غير تمييز .

الحملة الانجليزية الفرنسية (١٨٥٩—١٨٦٠) — لم تكف انجلترا والدول الأوروبية بالامتيازات الضئيلة التي حصلت عليها واتفقت الحكومة الانجليزية ونابليون الثالث على ارغام الصين بحرب جديدة على الانفتاح للنفوذ الأوروبي .

أرسلت الدولتان الى الصين جيشا مؤلفا من خمسة وثلاثين ألفا مقاتل هزم الجيش الصيني ودخل بكين فأضت الحكومة الصينية معاهدة «بكين» (١٨٦٠) التي فتحت بمقتضاها سبع مين جديدة للأوروبيين ، وردت للمسيحيين أملاكهم المصادرة ، وخولت حق تعيين سفراء أو وزراء مفوضين في بكين .

الامبراطورة تشوى سى (١٨٦١—١٩٠٨) — كانت
الامبراطورة تشوى سى تفكر في ادخال اصلاحات في بلادها بعد
معاهدة بكين وخصوصا بعد الحرب الصينية اليابانية وامضاء معاهدة
«سيمونوزاكي» (ابريل ١٨٩٥) التي اعترفت فيها باستقلال كوريا،
وتنازلت لليابان عن بور آرثر وجزيرة «فورموزا» وفتحت أربع
مين جديدة ، ومنحتها امتيازات تجارية .

تألفت بعد هذه الحرب جمعيات سرية كثيرة من الصينيين ضد
المبشرين الأجانب الذين لا تفتأ دولهم تتدخل في البلاد وتطالب
بامتيازات جديدة : فقد حصلت «روسيا» في مقابل ضمانه قرض
صيني قدره ٤٠٠ مليون فرنك على امتيازات في منشوريا ومد
خط سيبيريا الى بلاد يفتك (١٨٩٦) ، واحتلت بورت آرثر
المهيمنة على قسم من السواحل الصينية (١٨٩٧) . وحصلت
«انجلترا» على فتح نهر «سيكيان» للتجارة الأوروبية (اتفاقية ٤
فبراير سنة ١٨٩٧) وتعديل حدود برمانا (اتفاقية ٥ يونيه) .
وحصلت في سنة ١٨٩٨ ، في مقابل مساعدتها الصين في عقد قرض
بمبلغ ١٦ مليون جنيه ، على فتح الانهر الصينية لجميع المراكب ،
وتعهدت الصين لانجلترا بأن لا تتنازل لأية دولة أخرى عن
الاراضى الغنية في حوض يانجكيان ، وتركزت لانجلترا ميناء

واى هاى واى لمدة معينة ، وصار لانجلترا الاشراف الفعلى على
الجمارك الصينية .

وحصلت «فرنسا» في سنة ١٨٩٧ على مد خط تونكان الحديدى
في «يون نان» وامتياز استغلال المناجم فيها. وفي سنة ١٨٩٨ تنازلت
لها الصين عن خليج «كوانج تشو» لمدة معينة وتعهدت بأن
لا تتنازل لاية دولة عن جزيرة هاينان ومقاطعات «كوانج تونج»
«ويون نان» واستولت فرنسا على ادارة البريد العامة .

وحصلت «اليابان» في سنة ١٨٩٨ من الصين على التعهد بان
لا تتنازل لاية دولة عن مقاطعة فوكيان الواقعة أمام جزيرة
فورموزا .

وكانت «المانيا» تشتغل من سنين عدة بارسال البعثات الدينية
وحماية المسيحيين خصوصا في مقاطعة شانتنغ ، وقد انتهزت فرصة
قتل اثنين من مبشريها فيها واحتلت خليج وميناء كياوجو (نوفمبر
١٨٩٧) وتوغلت في شانتنغ (١٨٩٨) .

أرغمت الدول الصين على فتح مين كثيرة وظهرت نواياها في
هذه البلاد التي ضربت عليها نطقا من مطامعها فتنبه الصينيون
للخطر وقامت ثورة «الملاكين» الشهيرة في الجنوب سنة ١٩٠٠
وحوصرت دور المفوضيات ، وأحرقت الكنائس ، وأعمل القتل
في المسيحيين والأجانب .

فاتفتت الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة على التدخل في الصين وأرسلت إليها جيشا بقيادة الفيلد مارشال الألماني «والدرسي» فاستولت على بكين وأرغم الصين على دفع تعويضات كبيرة للأجانب .

وقد تألف في الصين حزب وطني «الصين الفتاة» لمقاومة التدخل الأجنبي والمطالبة بإصلاحات إدارية وسياسية : بدىء في سنة ١٩٠٥ بتنظيم الجيش الصيني على الأسلوب الأوروبي بواسطة معلمين يابانيين ، وفتحت مدارس كثيرة، وأسست جامعة في بكين ، وأرسلت بعثات عديدة الى أوروبا . وفي سنة ١٩٠٦ منحت الأمبراطورية دستورا عطلته حركة رجعية حدثت في السراى (١٩٠٧) ، ولكن الوطنيين تمكنوا من حمل الأمبراطورة على تأليف لجنة عليا لوضع قوانين دستورية واعداد الاصلاح الادارى . توفيت الأمبراطورة في أثناء ذلك (نوفبر ١٩٠٨) وخلفها في الملك طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام فنيط بعمه موقتا تدبير شؤون الدولة .

وفي سنة ١٩٠٩ تألف حزب « يدعى حزب النهضة » كيمنج» برياسة دكتور في الطب «سنياتسن» دبر الثورة في جنوب الصين (١٩١١) للمطالبة بخلع الأسرة الحاكمة وتأسيس جمهورية ، فاضطرت حكومة الأمبراطور الى منح دستور ، ولكن الثوار

كانوا قد استولوا على جميع الصين الجنوبية واجتمع في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ نواب من أربع عشرة مقاطعة أعلنوا الجمهورية وعينوا «سنتياتسن» رئيسا مؤقتا لها (يناير سنة ١٩١٢)

ونشر دستور مؤقت في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ ، وفي ابريل اجتمعت «اللجنة الدستورية» ووضعت بالتفصيل قواعد الدستور وقد فاز حزب «كيمنج» الجمهورى المتطرف بالأغلبية في الانتخابات سنة ١٩١٢ ولكن بوانشيكاي تمكن بنفوذه— اذ كان قائدا لنخبة الجنود الصينية — من الظهور على «سنتياتسن» والحلول مكانه في رئاسة الجمهورية المؤقتة (مارس ١٩١٢) .

وسرعان ماحدث خلاف بين المتطرفين الذين كانوا أغلبية في المجلس والرئيس «بوانشيكاي» بسبب قرض عقده مع جماعة مالية أوروبية فاستبد الرئيس بالأمر وألقى القبض على الكثيرين من زعمائهم وقامت ثورة جديدة في الجنوب (١٩١٣) تمكن من اخادها ، وقرر في سنة ١٩١٤ الغاء البرلمان والاستئثار بالسلطة .

اليابان — كانت اليابان لغاية سنة ١٨٦٨ امبراطورية اقطاعية تشبه حكومات أوروبا في القرن الثالث عشر ثم تحولت الى مملكة أوروبية حديثة في عشرين سنة (١٨٦٨—١٨٩٠) وكان تطورها السريع من أكبر الخوارق في تاريخ الشرق الأقصى .

كانت اليابان مغلقة للأوروبيين وكان الهولنديون وحدهم منذ سنة ١٦٤١ متصلين باليابانيين حتى أرسلت الولايات المتحدة في سنة ١٨٥١ أسطولاً إلى اليابان وأرغمتها على فتح ميناءين للتجارة فتبعها الدول الأوروبية وحصلت على نفس الامتيازات (١٨٥٥-١٨٥٦) وحق تعيين وزراء مفوضين لدى القائد العام المسمى «شوجون» الذي كان الحاكم الفعلي في هذه البلاد ، وكان مقره في مدينة ييدو «طوكيو» ومقر الامبراطور في كيوتو .

ثورة سنة ١٨٦٨ — أحدثت هذه الامتيازات الممنوحة للأجانب أزمات داخلية وحروباً أهلية كانت فاتحة عصر جديد: كان في اليابان حزبان حزب ينقم على «الشوجون» عقد معاهدات مع الأجانب ويطالب بإلغاء سلطته وتوطيد سلطة الامبراطور القديمة التي أصبحت وهمية ، وآخر يؤيد «الشوجون» وينتصر للأجانب . وأخيراً تمكن الامبراطور من خلع «الشوجون» ونقل عاصمته إلى ييدو التي صارت طوكيو (يونيه سنة ١٨٦٨) ، واتصل في الوقت نفسه بالأجانب وفتح لهم ميناء جديد . دخلت اليابان من ذلك الوقت في عهد اصلاحات وظهرت فيها النظم الادارية والعسكرية والسياسية والعلوم والصناعات الأوروبية وأخذ اليابانيون يمدون الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٧٠ وعمموا الخدمة

العسكرية الاجبارية (١٨٧٢) . وفي سنة ١٨٨٩ منح الميكادو رعيته دستورا حصر السلطة التنفيذية في الأمبراطور ووزرائه، والسلطة التشريعية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ووضعت مجموعة قوانين مدنية شبيهة بالمجموعة الفرنسية صارت نافذة في سنة ١٩٠٠ ، وانشى جيش واسطول على الأسلوب الأوروبي ، وبدأت اليابان تلعب دورا كبيرا في آسيا .

وقد أعلنت الحرب على الصين سنة ١٨٩٤ بسبب «كوريا» وأخذت منها «بور آرثر» (١٨٩٥) ولكن روسيا وفرنسا وإنجلترا تدخلت وحملت اليابان على رد هذا الميناء الى الصين ولم تكدمضى بضعة أشهر حتى أذنت الصين لروسيا بالتوغل في منشوريا (١٨٩٦) ، ثم أعطتها امتياز «بور آرثر» لمدة ٢٥ سنة (١٨٩٨) وأخذت روسيا تتدخل في كوريا وتبسط نفوذها فيها وتعمل على تكوين امبراطورية روسية في الشرق الأقصى (١٩٠٣) .

قلقت اليابان من التقدم الروسى في هذه المناطق التى كانت تطمع فيها ووطنت نفسها على تصفية النزاع بينها وبين روسيا بالحرب (١٩٠٤) فاستولى اليابانيون على (بور آرثر) في أول يناير سنة ١٩٠٥ ، وقضوا على أسطول روسيا ، ودوخوا جيشها فأمضت روسيا معاهدة «بور تسهاويث» (أكتوبر سنة ١٩٠٥) التى اعترفت فيها بحماية اليابان على كوريا وملكية القسم الجنوبي من جزيرة «ساخالين» ، وتنازلت لها عن «بور آرثر» .

من ذلك الوقت صارت اليابان في عداد الدول الكبرى واصبح لها النفوذ الأول في الشرق الأقصى ، وقد عقدت معها انجلترا (٢٩ سبتمبر ١٩٠٥) محالفة دفاعية هجومية تتعهد فيها اليابان بالدفاع عن الهند ، وتقسم معها السيادة في بحار آسيا فترك لها المحيط الهندي وتنفرد هي بامواه الشرق الأقصى .

تخلصت اليابان من روسيا في الشرق الاقصى فانبرت لها الولايات المتحدة تنافسها فيه ، وصارت الدولتان تتنازعان على السيادة في المحيط الهادى .

وقد احتلت الولايات المتحدة جزر الفليبين (١٨٩٨-١٩٠٠) وصارت وجهتها أن يترك «الباب مفتوحا» لتجارتها في الصين المستقلة ، والواقع أن مسألة الشرق الأقصى لاتعدى اليوم مسألة الصين .

ظلت اليابان في تقدم مطرد فبلغ مامد فيها من الخطوط الحديدية ١٠ر١٠٠ كيلو متر (١٩١١) ، وكانت تجارتها الخارجية ١٣٥ مليون فرنك في سنة ١٨٦٨ فبلغت مليارين ونصفا في سنة ١٩١١ ، وارتقت فيها الصناعة وبلغ ما تخرجه من الفحم ٥٠٠٠ر٦٠٠٠ طن (١٩١٠) ومن النحاس ٥٠٠٠ر٥ طن (١٩١٠) وصارت بأسطولها الحربى وأسطولها التجارى في مقدمة الدول البحرية .

الفصل الثالث انجلترا في الأقيانوسية وأمریکا الشمالية

١

أهم الدول المستعمرة في الأوقيانوسية هولندة وانجلترا :
تملك الأولى جزائر الهند الشرقية الكبرى . وتملك الثانية استراليا
(أكبر جزيرة وأصغر قارة في العالم) ونيوزيلند ، وجزءا من
بورنيو ونيوجني . وتمتاز كندا ، والاتحاد الاسترالي ، ونيوزيلند
وأفريقية الجنوبية باستقلالها الذاتي لأن انجلترا ممثلة فيها بواسطة
حاكم عام ، أما باقي الولايات فيحكمها موظفون انجليز .
تبلغ مساحة استراليا أربعة أخماس أوروبا ، وداخلها صحارى
مجهولة يقطنها السكان المميج الأصليون ، وأغنى بقاعها المناطق
الواقعة على سواحلها . وكان الهولنديون أول من اكتشفها في
القرن السابع عشر ، ولكن الانجليز أول من أنشأ نقطة استعمارية
في هذه القارة سنة ١٧٨٨ في خليج بوتاني الذي كان كوك
اكتشفه سنة ١٧٧٠ ، وكان الانجليز يرسلون إليها في البدايه
المجرمين والاشقياء .

تمكنت إنجلترا في القرن التاسع عشر من اكتشاف مناطق
استراليا المختلفة وبسط سلطانها عليها ، وقد ازدادت أهمية هذه
القارة على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها سنة ١٨٥١

وقد انقرض معظم السكان الأصليين ، وصار أغلب السكان
الحاليين من أصل انجليزي بلغ تعدادهم في سنة ١٩٠٦ نحو أربعة
الملايين وكان لايزيد عن ١٦٦٨٠٠٠ في سنة ١٨٧١

واشتهرت استراليا بمراعيها ، وتربية المواشى والأغنام التي
يؤخذ منها الصوف ، وهي من أكبر بلاد الذهب في العالم اذ بلغ
محصولها منه في سنة ١٩٠٥ نحو ١٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أو ربع
الذهب المستخرج في العالم كله ، وقيمة المستخرج من معادنها
٢٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وأمكن الحصول منذ اكتشاف الذهب لغاية سنة ١٩٠٥ على
ذهب تبلغ قيمته ٤٦٠ مليون جنيه وكان يشتغل باستخراجه في
ولاية فكتوريا وحدها ٣٠٠٠٠ عامل ، وتوجد أغنى معادن
الذهب في استراليا الغربية .

ولا ريب أن أساس الثروة في استراليا تربية الأغنام واستغلال
المعادن ، وقد ترتب على وجود عشرات الآلاف من العمال فيها
وجود حزب عمال كان له أثر كبير في حياة البلاد العمرانية
والسياسية .

شكل الحكومة السياسي — كانت استراليا في أول الأمر

لا تشمل الا على مستعمرة واحدة في الجنوب الشرقي «نيوويلز»
ثم أنشأت إنجلترا مستعمرة استراليا الغربية سنة ١٨٢٩ واستراليا
الجنوبية سنة ١٨٣٤ ، ثم قسمت المنطقة الجنوبية الشرقية ، على
أثر اكتشاف معادن الذهب ، الى ولايات جديدة : فكتوريا
(١٨٥١) وكوينزلند (١٨٥٩) ونيوويلز بين هاتين الولايتين ،
وكانت جزيرة تاسمانيا مستعمرة على حدة منذ سنة ١٨٢٥

كانت هذه المستعمرة خاضعة للحكومة الانجليزية في ادارة
شؤونها الداخلية، ولكن الأحرار الانجليز الذين كانوا في الحكم
حوالي سنة ١٨٥٥ رأوا منحها الحكومة الذاتية ، وقد حصلت
خمس ولايات من إنجلترا في أوائل سنة ١٨٦٠ على حكومة
مسؤولة ، وتبعتها استراليا الغربية في سنة ١٨٩٠ فصار في كل
ولاية أو مستعمرة برلمان محلي يشرف على حكومتها .

الاتحاد الاسترالي — كانت الولايات المختلفة تعيش

منفردة لا رابطة بينها، ثم نشأت حوالي سنة ١٨٨٥ فكرة التوحيد
بينها فعارضت بعض المستعمرات فيها . واجتمعت جمعية عمومية
في «سدني» سنة ١٨٩١ ورسمت قواعد دستور اتحادي بحث
من جديد في سنة ١٨٩٥ وأخيرا أقرته في سنة ١٨٩٩ نيوويلز،
وفكتوريا ،

وكوينزلاند ، واستراليا الجنوبية وتاسمانيا . وقد انضمت
استراليا الغربية الى الاتحاد في سنة ١٩٠٠ وصدق البرلمان
الانجليزى على قانون الاتحاد الاسترالى في مايو سنة ١٩٠٠ .
وافتح النظام الاتحادى في ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ .

وتهيمن على المستعمرات الاسترالية في مجموعها حكومة
برلمانية مؤلفة من حاكم عام تعينه إنجلترا، ومجلس شيوخ مؤلف
من ٣٦ عضواً ، ومجلس عموم من ٧٥ عضواً ، وسبعة وزراء
مسؤولين أمام البرلمان الاتحادى ، ومحكمة عليا ويسمى الانجليز
هذا الاتحاد Commonwealth أو ولايات استراليا المتحدة

نيوزيلند — تبلغ مساحة نيوزيلند أو زيلند الجديدة
٢٦٩٠٠٠ كيلو متر مربع ، ولا يزيد عدد سكانها عن المليون
بحسب تعداد سنة ١٩١٢ أغلبهم من أصل انجليزى أو ارلندى ،
ويبلغ عدد السكان الأصليين نحو ٤٠٠٠٠ ، وتمتاز استراليا
ونيوزيلند بالنظم الديموقراطية والتشريع الاشتراكى بسبب وجود
العمال فيهما بكثرة. وقد صارت نيوزيلند في العهد الأخير ميدان
تجارب اشتراكية فمنح النساء حق الاشتراك في الانتخاب والهيئات
التمثيلية، وأصدرت الحكومة قوانين كثيرة لحماية العمال وتحسين
أحوالهم ومعاشهم وفرضت الضرائب «النسبية» التى لا تكاد تقع
الا على ثروة كبار الملاك والاعنياء

٢

كندا — كانت إنجلترا تملك في أوائل القرن التاسع عشر أربع مستعمرات في شمال أمريكا : اسكتلندا الجديدة ، برنزوك الجديدة ، كندا السفلى ، كندا العليا . وحاولت مرارا أن تنتقص من حرية السكان فثاروا عليها وأخيرا تألفت من كندا السفلى وكندا العليا مستعمرة واحدة منحت الحكومة الذاتية وصار لها برلمان ووزراء مسؤولون (١٨٤٠) .

وقد أحس سكان كندا بالخطر الذي يهددهم من ناحية الولايات المتحدة ففكروا في انشاء قوة دفاعية خاصة كما حدث في استراليا واقترحوا على اسكتلندا الجديدة وبرنزوك الجديدة سنة ١٨٦٧ الانضمام الى كندا وتكوين حكومة اتحادية «دومنيون Dominion» . صارت من ذلك الوقت أتوا عاصمة الدومنيون ودخلت في سنة ١٨٧١ في الاتحاد كولبيا البريطانية الواقعة على المحيط الهادى .

ونظام الدومنيون هو نفس نظام الحكم في استراليا وجنوب أفريقيا . به تأمين من إنجلترا ثورة المستعمرات وتوطد نفوذها فيها وهى تعمل اليوم على تعميم الحكومة الذاتية في باقى الولايات الواقعة في دائرة نفوذها كإرلندا ، ومصر ، والهند . ولكن اقتران الفكرة الاستقلالية بالفكرة النيابة في هذه الولايات يجعلها مصدر قلق وثورات تهدد كيان الامبراطورية الانجليزية .

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)

- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع لمحة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النطرون ورجائه وأدبرته ومختصر البطارقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية

- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشأته المعمارية
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان
- ٢٧ - محمود فهمي القرشي
- ٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية في مصر
- ٢٩ - مذكرات اللورد كيلرن
- ٣٠ - عادات المصريين العديدين وثقافتهم

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبولي

6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت ٥٧٥٦٤٢١